وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية ، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2017

من إعداد:

- سهيلة بوعلاق
- نسرين سلامة

إشراف الأستاذ(ة):

- د. سمير آيت يحي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. كمال شريط	أستاذ محاضر أ	رئيســــــــا
د. سمير آيت يحي	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
د. رمضان بطوري	أستاذ محاضر – ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية ، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2017

من إعداد:

- سهيلة بوعلاق
- نسرين سلامة

إشراف الأستاذ(ة):

- د. سمير آيت يحي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. كمال شريط	أستاذ محاضر أ	رئيســــــــا
د. سمير آيت يحي	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
د. رمضان بطوري	أستاذ محاضر – ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

واقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا

إلى الأستاذ الفاضل: " الدكتور آيت يحي سمير " نتقدم له بأسمى عبارات الشكر والتقدير عرفانا بالجميل على ما قدمه لنا من نصائح قيمة وإرشادات صائبة منذ أن كان البحث في صورة فكرة إلى غاية إتمام المذكرة، فكان خير معين وموجه دون كلل أو ملل، ومهد لنا طريق العمل وذلل ما وجهناه من صعوبات، وعلمنا أن بالصبر نبلغ القمم، فنقول له جزاك الله عنا خير الجزاء وجعلها في ميزان حسناتك.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى " الدكتور طه بن الحبيب " الذي مد لنا يد العون ولم يبخل علينا بتوجهاته الصائبة نقول له جزاك الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا البحث ونحن على يقين أن تغني ملاحظاتهم السديدة البحث وتزيد من إثرائه.

والشكر موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل لو بكلمة الطيبة

Dédicace

إهداء

الحمد لله الذي لا يستفتح لأفضل من اسمه كلام، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد على كل حال، الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت به العقول.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى: من قال فيهما الرحمان ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾سورة الإسراء (الآية 23).

إلى من علمني النجاح والصبر .... إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولو تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.... إلى من علمني معنى الاجتهاد وأنار لي درب الإرادة والطموح.....إلى مصدر فخري وعنوان كبريائي إلى أعز إنسان على قلبي ...إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وجعل الجنة مثواه.

إلى من بقيت لي في هذه الحياة ...إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها...إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا عليه ...إلى رمز الحب والحنان ... إلى من تتقبلني و تودعني بسمتها ، إلى تاج بيتنا و رونق عائلتنا ، إلى من يفوق قدرها الكلمات و يتجاوز وصفها المجلدات ، إلى التي كانت دعواتها نبراسا امتد نوره

إلى: ألف : أمي ، ميم: محبتي ، ياء : يسري إلى أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي...إلى أولادهم

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة ....(بوعمرة حسن، إيمان قابة).

إلى من شاركتني في هذه المذكرة صديقتي سلامة نسرين...فكانت خير رفيقة في هذا الدرب.

إلى من جمعتني بهم مرحلة الدراسة (أسماء، وردة، زينب، رحمة، منير)

سهيلة

Dédicace

إهداء

إلى من نفخ في صدورنا روح الحياة وزرع في قلوبنا حب البقاء،وما البقاء إلا لله عزوجل إلى من سكب في عيوننا دموع الأمل و الوفاء إليك:أهل البشرية إليك إلهي الحمد والشكر على النعمة التي أنعمت بها علينا نعمة العلم بعد الحياة ونعمة النجاح بعد الجهد وروح الفرح بعد الحزن.

قال خير عباد الله سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وسلام:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

ومن هنا أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمن كان له تأثير وأثر على نفسي:

إلى من تحمل لأجلنا العناء إلى من تربية على مبادئه وأخلاقه وكان لي عونا في الحياة إلى من علمني أن ثبات الإنسان هو عزة النفس إليك:أبي الغالي أطال الله عمرك

إلى منبع الحنان والمحبة والصفاء إلى معمونة همومي...إليكي بطلة قولي رسولنا:أمي الغالية أطال الله عمركي

إلى من قاسموني حب الوالدين من الحياة ومر الساعات وطو الدقائق ،إلى من نزلنا وبين جدران بيت واحد عشنا وفي نفس اللقب اشتركنا ولأجل الإخوة إجتمعنا:عبير أسماء نرجس حبيب الرحمان

إلى كل الأهل و الأقارب دون إستثناء

كو لا أنسى عطر الشذى رحيق الزهر سدين،ورمز الدلع والشغف النسيم الفواح رسيم

إلى كل الصديقات و الأصدقاء دون إستثناء

نسرين

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــــات

المحتـــــــــــــــــــــــــــــــوى	الصفحة
الشكر	–
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
مقدمة عامة	ب – ذ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول السياسة المالية والعجز التوأم	2–36
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: أطر وملامح حول السياسة المالية	2
المطلب الأول: مدخل عام حول السياسة المالية	2
المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية	7
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	10
المبحث الثاني: مدخل عام حول العجز التوأم	16
المطلب الأول: الموازنة العامة	16
المطلب الثاني: ميزان المدفوعات	21
المطلب الثالث: الميزان الجاري كأحد أهم مكونات ميزان المدفوعات	25

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والعجز التوأم	28
المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بعجز الموازنة العامة	28
المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات	30
المطلب الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان الجاري	32
خاتمة الفصل	36
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	38-68
مقدمة الفصل	38
المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	38
المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	39
المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	46
المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر	52
المبحث الثاني: سياسات الإنفاق المعتمدة في الجزائر	55
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	56
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	57
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	59
المبحث الثالث: دراسة تطور الميزان الجاري في الجزائر الفترة 1990-2017	60
المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	61

المطلب الثاني: دراسة تطور رصيد حساب الجاري في الجزائر للفترة 1990-2017	64
المطلب الثالث: مقارنة رصيد الموازنة العامة مع رصيد الحساب الجاري خلال 1990-2017	66
خاتمة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	70-105
مقدمة الفصل	70
المبحث الأول: الهيكل النظري للنماذج المقدرة	70
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة	70
المطلب الثاني: مدخل حول التحليل العنقودي	72
المطلب الثالث: مبادئ وأساسيات حول نماذج الانحدار الذاتي Var	74
المبحث الثاني: قياس أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	81
المطلب الأول: دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة	82
المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	84
المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة	92
المبحث الثالث: دراسة التحليل الهيكلي لأثر السياسة المالية على العجز التوأم خلال الفترة 1990-2017	98
المطلب الأول: دراسة ديناميكية لنموذج أثر السياسة المالية على رصيد الموازنة العامة	99
المطلب الثاني: التحليل الهيكلي لنموذج لأثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري	102

خاتمة الفصل	105
خاتمة عامة	107
قائمة المراجع	112
قائمة الملاحق	123

قائمـــــــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.2	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2017	50
2.2	تطور صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة 1990–2017	54
3.2	مضمون دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	57
4.2	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009	58
5.2	برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2009–2014	60
6.2	مقارنة الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري في الجزائر للفترة 1990–2017	66
1.3	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	83
2.3	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات	84
3.3	نتائج اختبار فيليبس وبيرون للسلسة GE	85
4.3	نتائج اختبار فيليبس وبيرون للسلسة GR	87
5.3	نتائج اختبار فيليبس وبيرون للسلسة ((GB),(CA))	88
6.3	تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج الأول	90
7.3	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن للنموذج الأول	90

8.3	تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج الثاني	91
9.3	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن للنموذج الثاني	92
10.3	اختبار سببية Toda Yamamoto	97

قائمـــــــــة الأشكـــــــــال

رقم الجدول	عنـــــــــوان الشكـــــــــل	رقم الصفحة
1.1	الموازنة العامة	9
2.1	سياسة مالية مقيدة لإبطال الضغوط التضخمية	29
3.1	يوضح سياسة مالية توسعية	30
4.1	أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف الثابتة	34
5.1	أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف المرنة	35
1.2	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	40
2.2	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	41
3.2	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	43
4.2	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	45
5.2	تطور إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	46
6.2	تطور إجمالي النفقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	48
7.2	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	51
8.2	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	61

9.2	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990–2017	63
10.2	تطور رصيد حساب الميزان الجاري للفترة 1990–2017	65
1.3	مخطط الشجرة	82
2.3	الدائرة الأحادية لاختبار الجذور المتعددة	93
3.3	اختبار Test wald	94
4.3	اختبار عدم التجانس Heterockedasticity Test	95
5.3	العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية وعجز الموازنة وفق Toda Yamamoto	97
6.3	العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية وعجز الحساب الجاري وفق Toda Yamamoto	98
7.3	استجابة المتغيرات لحدوث صدمة في الإيرادات العامة	99
8.3	استجابة المتغيرات لحدوث صدمة في النفقات العامة	100
9.3	استجابة المتغيرات لحدوث صدمة في رصيد الموازنة العامة	101
10.3	تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج (vecm)	102
11.3	استجابة المتغيرات لصدمة في الإيرادات العامة	103
12.3	تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج (var)	104

قائمـــــــــة الملاحـــق

رقم الملحق	عنـــــــــــوان الملحـــــــــــق	رقم الصفحة
01	مؤشرات السياسة المالية	123
02	مؤشرات رصيد الميزان الجاري ومعدل التغطية	124
03	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	125
04	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات	126
05	نتائج اختبار فيلبس وبيرون للسلاسل الزمنية عند المستوى	126
06	نتائج اختبار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	127
07	الرسم البياني للسلاسل الزمنية المستقرة	127
08	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الأول	128
09	درجة تأخير المثلى للنموذج الأول	128
10	تحديد درجة تأخير النموذج الثاني	128
11	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الثاني	128
12	نتائج تقدير النموذج الأول	129
13	نتائج تقدير النموذج الثاني	129
14	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	130
15	اختبار سببية توداياماموتو للنموذج الأول	130
16	اختبار سببية توداياماموتو للنموذج الثاني	130

قائمـــــة الاختصارات والرموز

	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
GR	Government Revenue	الإيرادات العامة
GE	Government Expenditure	النفقات العامة
GB	Government Budget	رصيد الموازنة العامة
CA	Current Account	رصيد الميزان الجاري
Var	Vector Autoressive Models	نموذج أشعة الانحدار الذاتي
VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ

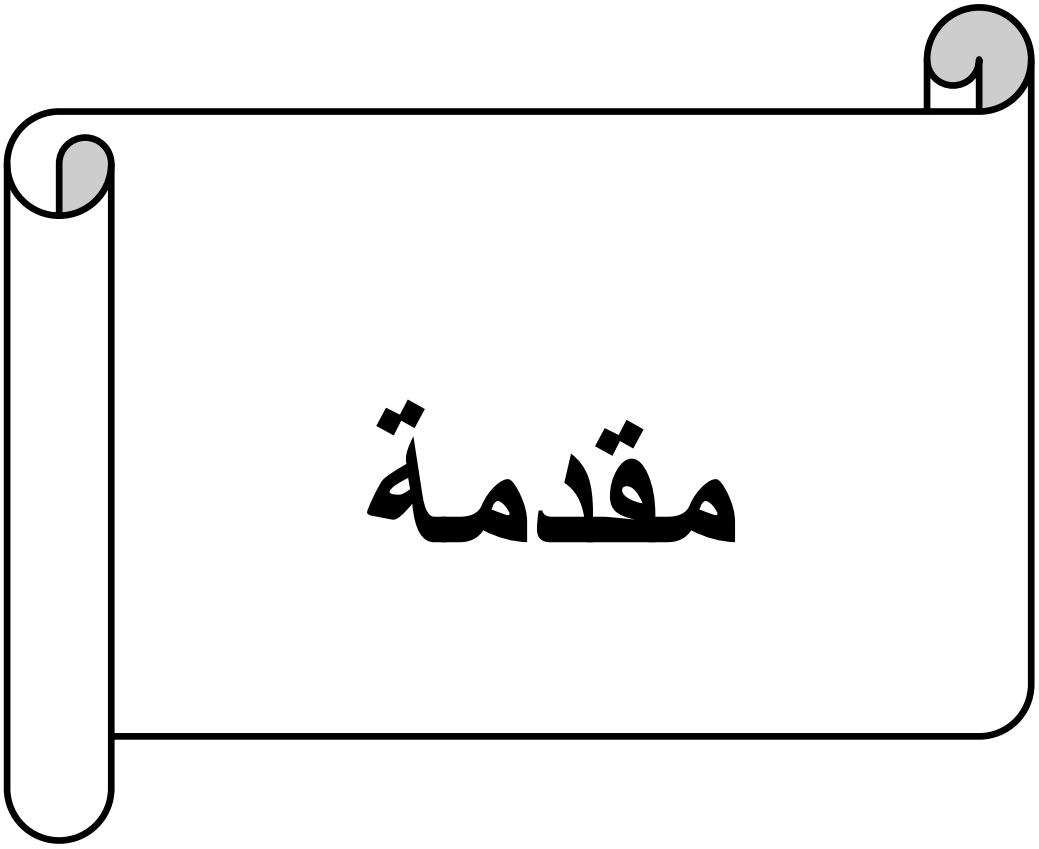
مقدمة

مقدمة عامة

تعتبر السياسة المالية من الموضوعات الهامة التي لفتت انتباه العديد من المفكرين والباحثين، على اعتبار أن أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدولة لمكافحة الإختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي، وهذا نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها السياسة المالية بين السياسات الإقتصادية الأخرى، كون مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج من خلال أدواتها والمتمثلة في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب التي تستخدمها من أجل التأثير في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي يمكن أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم الاقتصاد الوطني وهذا أن الاقتصادي الجزائر اقتصاد ريعي.

إن اعتماد الحكومة الجزائرية على السياسات الاقتصادية المنتهجة في مواجه الأزمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الجزائري، كما أن معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تبحث في مجال السياسة المالية والعجز التوأم، والجزائر كغيرها من هذه الدول تسعى جاهدة في محاولة الخروج بحلول، حيث كانت معظم حالات العجز المالي والحساب الجاري من أهم التقلبات الاقتصادية الحالية للبحث عن العلاقة بين كل من السياسة المالية والعجز التوأم، إذ يعتبر هذا الأخير من أكثر المصطلحات المتداولة في الاقتصاد الكلي، وقد نشأت فرضية العجز التوأم نتيجة ترافق وتكرار حدوث ظاهرت العجز في الموازنة العامة و عجز في الميزان الجاري معا في العديد من السنوات، فعند حدوث عجز الموازنة العامة يؤثر بدوره على حدوث عجز الميزان الجاري كون هذان العجزين يتماشيان مع بعضهما البعض رغم اختلاف المصلحين، وبالتالي فإن إتباع سياسة مالية تطوي على عجز كبير في الموازنة العامة سوف يؤثر سلبا على وضع الحساب الجاري، إذ لابد أن يكون ملائم لدورة الاقتصاد.

أولا- إشكالية الدراسة:

نظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الوطني، من خلال إتباع سياسة توسعية أو تقشفية، وبما أن ظاهرة العجز المزدوج تعد من المشاكل التي تعاني منها معظم البلدان والجزائر كانت من بين هذه الدول التي عانت من هذه الظاهرة، إذ أن عجز الموازنة العامة والحساب الجاري ما هما إلا انعكاس لطبيعة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الجزائري، ومن هذا المنطلق تتمحور الإشكالية كما يلي:

ما مدى تأثير السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

– هل توجد علاقة بين السياسة المالية والعجز التوأم؟

– ما هو النموذج الملائم لدراسة أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر؟

– هل هناك علاقة سببية بين السياسة المالية و العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990–2017؟

– ما هي أثار حدوث صدمة في أحد مكونات السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر؟

ثانيا– الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990–2017 من خلال إتباعها لعدة سياسات اقتصادية من بينها السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية التقشفية.

وبهدف اختبار الفرضية الرئيسية تم وضع الفرضيات الآتية:

- وجود علاقة تربط السياسة المالية بالعجز التوأم؛
- النموذج الملائم لدراسة أثر السياسة المالية على العجز التوأم هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي؛
- توجد علاقة سببية تتجه من السياسة المالية نحو رصيد الموازنة العامة و الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة 1990–2017؛
- يؤثر حدوث صدمة في أحد مكونات السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر إيجابا وسلبا.

ثالثا– أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في عدة جوانب تتمثل في ما يلي:

– مساهمة الدراسة في توضيح مكانة السياسة المالية في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري؛

– مساهمة الدراسة في توضيح واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر؛

– معالجة أحد المواضيع الهامة والحديثة،

– إبراز العلاقة التي تربط بين السياسة المالية وكل من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري.

رابعا– أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

– محاولة معرفة دور السياسة المالية في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية؛

– قياس أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017 باستخدام النماذج الديناميكية؛

– تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من متغيرات الدراسة؛

– تحليل الأثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري؛

– بناء نموذج قياسي مناسب لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خامسا– الدراسات السابقة:

بغرض إثراء البحث تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع أو على الأقل جزء منها، وقد تم إختبار بعضها ويمكن ذكرها كما يلي:

1. دراسة ماهر عمر علي، عبد الجبار بديع عبد العزيز، 2019، "تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصاديات النفطية –دراسة حالة العراق للمدة (1988–2016)"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 08، العدد 01.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في العراق، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وعلى الأسلوب الإحصائي القياسي في الجانب العملي، ، إذ تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية، والمتمثلة في نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، بالاستعانة ببرنامج Eviews08.

توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طويلة المدى بين العجزين وذلك ما توضح من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك، ووجود علاقة سببية مزدوجة بين هذين المتغيرين، وهو ما تبينه نتائج اختبار قرانجر السببية، وقد أشارت نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأمد، وكانت سببية عجز الحساب الجاري على عجز الموازنة العامة أكثر تأثيرا من الحالة المعاكسة، بالإضافة لدور السياسة المالية في زيادة عجز الموازنة كنتيجة لزيادة النفقات الجارية، وقيام الدولة لتمويل العجز

من خلال الاقتراض الخارجي أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية، خاصة كون الجهاز الإنتاجي للدولة ضعيف.

2. دراسة عبد القادر شلالي، محمد هاني، 2018، تحت عنوان" العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2015"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة البويرة، العدد 03.

كان الهدف منها هو تتبع تأثير العجز الموازني على الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وما إذا كان مردها إلى صدمات أسعار النفط بالدرجة الأولى، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي من خلال تحديد مختلف المفاهيم التي تناولها الموضوع ، بالإضافة إلى المنهج القياسي الاقتصادي من أجل قياس الآثار المترتبة عن التوسع في العجز الموازي، كما اعتمدا على عدة برامج من بينها برنامج Excel، برنامجEviews07.

توصل الباحثان إلى عدة نتائج تمثلت في أن هناك آثار سلبية خطيرة ظهرت مع التوسع في العجز الموازني، والذي يتم تغطيته عن طريق تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها على مستوى البنك المركزي، بالإضافة إن الجنوح الهائل للإنفاق والممول عن طريق الجباية البترولية، والعجز الموازني للسنوات الستة عشر التالية، أدى إلى نتائج ايجابية في تحريك الدورة الاقتصادية، من خلال التأثير المباشر في الناتج المحلي الحقيقي.

3. دراسة تمار أمين، 2018، "اختبار سببية Toda-yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990–2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البليدة –2–، العدد 09.

كان الهدف من الدراسة هو معرفة اتجاه العلاقة بينهما، بالإضافة إلى تحليل الأثر ننالمتبادل بينهما، وذلك بالاستعانة بسببية Toda-yamamoto (سببية طويلة المدى)، من خلال برنامج Eviews، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة موضوعه في الجانب النظري، والدراسات السابقة، وعلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي.

توصل الباحث في الأخير إلى أن غياب العلاقة السببية بين العجز الموازنة والميزان التجاري، وذلك راجع إلى أن المتغيرين تتحكم فيهما عوامل خارجة عن سيطرة الحكومة التي تتمثل أساسا في أسعار النفط لذا تبقى آثار السياسة التجارية ذات تأثير ضعيف على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعجز الموازنة بصفة خاصة، إذ يمكن تفسير اتساع عجز الموازنة في الجزائر نتيجة لزيادة النفقات العامة بسبب

توسع الإنفاق الذي شهدته الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية في العقدين الآخرين، وذلك بارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام.

4. دراسة الأمم المتحدة، 2017، " الأرض الفلسطينية المحتلة –حالة عجز مزدوج أم موارد قيسري؟" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، نيويورك، جونيف.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كان العجز التجاري الفلسطيني ناشئا عن عجز الميزانية، حيث تبين أن جذور حالتي العجز تكمن في الهيكل الاقتصادي الذي فرضه الإحتلال، وقد أصبحت تشكل حاليا سيمتين دائمتين، من سمات هذا الاقتصاد، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل لعرض الخلفية النظرية لهذه الدراسة، وعلى المنهج القياسي من خلال اختبار العلاقة السببية المتعلقة بفرضية العجز المزدوج في الأرض الفلسطينية المحتلة

تم التوصل إلى النتائج من بينها أن فجوة الموارد بحالات العجز الثلاث، وهي عجز التجاري، عجز المدخرات، الاستثمار، وعجز الميزانية، بالإضافة إلى أن تدل البيانات على أنه في ظل أوضاع الاحتلال الحالية، يوجد ترابط سلبي بين المقياسين، وهو ما يشير إلى مقايضة بين البطالة والاعتماد على مصادر الدخل الخارجية، كذلك إن الطريقة العلمية الوحيدة لسد فجوة الموارد تتمثل في تطبيق برنامج شامل يهدف إلى إزالة العدد الهائل من القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال في نهاية المطاف.

5. دراسة (harald badinger) 2015:

Fiscal rules and twin deficits : the link between fiscal and external balances, wirtschafts universtial wien vienna, universty of economics and business, austria.

تنص هذه الدراسة والتي بعنوان " السياسة المالية والادخار الخاص في استراليا: باستخدام معادلة ريكاردو والعجز المزدوج"، إن الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن العلاقة بين التوازن المالي وعجز الحساب الجاري من خلال المدخرات المنخفضة، وذلك من خلال اختبار الآثار المباشرة للقواعد المالية على الحساب الجاري، وكذلك الآثار الغير المباشرة للقواعد المالية على العلاقة بين الرصيد المالي والحساب الجاري، وذلك باستخدام بيانات "البانل" المطبقة على 73 دولة خلال الفترة الممتدة 1985-2012، وقد توصل الباحث لنتيجة مفادها أن هناك تأثير ايجابي لأرصدة المالية على الحساب الجاري الذي يدعم انخفاض العجز المزدوج.

6. دراسة **(Veronika Sulikova)** 2015:

Dynamique des déficits jumeaux dane le contexte des déséquilibres macroéconomiques, economies et finances, université nice sophia antipolis, solovaquia.

وهي أطروحة دكتوراه أدرجت تحت عنوان " ديناميكيات العجز المزدوج في سياق الاختلالات الكلية "، تهدف الدراسة إلى تحليل الصلة بالنسبة للدول حيث تم تطوير العديد من النظريات لفهم العلاقة بين العجزين، حيث استأنفت الأطروحة حول المشكلة الحالية المتمثلة في الاختلالات الاقتصاد الكلي والتي نتج عنها وجود عجز مزدوج ، وقد اعتمدت الباحثة على استخدام التحليل الديناميكي لنماذج بانل، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن التخفيض الضريبي من قبل الحكومة يؤدي إلى خلق عجز في الميزانية ويمكن أن يؤثر أيضا على عجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى أن عجز الميزانية يمكن أن يولد عجز الحساب الجاري وفق نموذج ماندل فيلمنج، من خلال آلية تحويل أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

7. دراسة (by katiga funke and christiane nickel) 2006:

Foes fiscal policy matter for the trade account, european central, working paper series, no 620.

اندرجت هذه الورقة تحت عنوان: "هل السياسة المالية مهمة بالنسبة للحساب الجاري؟" إذ تحلل التجربة بين السياسة المالية والحساب التجاري، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو إظهار العلاقة القائمة بين السياسة المالية والحساب التجاري، وقد غطت الدراسة مجموعة من دول السبع خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى عام 2002، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية " بانل"، إذ توصل الباحثان لنتيجة مفادها أن الزيادة في النفقات الحكومية لها تأثير إيجابي كبير على واردات السلع.

سادسا– مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تعددت الدوافع التي أدت لاختيار هذا الموضوع من بينها ما يلي:

1. **دوافع موضوعة:** وتتمثل في ما يلي:

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية لموضوع يدرس أهم إنشغلات الدول المتقدمة والنامية على اعتبار الجزائر واحدة من هذه الدول؛
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الجاني التطبيقي والتي تكاد تكون منعدمة؛
- محاولة إيجاد نموذج قياسي ملائم يتناسب مع دراسة أثر السياسة المالية على العجز التوأم؛
- الأهمية البالغة التي أضحت السياسة المالية تكتسبها من طرف الباحثين.

2. **دوافع شخصية:** وتتمثل في ما يلي:

- ملائمة موضوع الدراسة لطبيعة التخصص؛
- إثراء الرصيد المعرفي حول موضوع شغل بال الكثير من المفكرين والباحثين؛
- الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع حيث ارتأينا أن نميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال إدخال النماذج الديناميكية.

سابعا– حدود الدراسة:

تم انجاز هذا البحث ضمن الحدود الآتية:

1. **الحدود الزمانية:** شملت الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017 وذلك في ما تعلق بجانب الدراسة التحليلية والقياسية.
2. **الحدود المكانية:** تمثلت في دولة الجزائر وفقا لمدى توفر المعطيات الخاصة بمتغيرات السياسة المالية والعجز التوأم.

ثامنا– منهجية البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للتمكن من الإلمام بجوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على عدة مناهج والتي تتمثل في:

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** وقد تم استخدامه في الجانب النظري من الفصل الأول وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمجالات، إضافة إلى الأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، ويتجلى استخدام المنهج التحليلي في الفصل الثاني حيث تم دراسة وتحليل واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر وكذلك استخدام التحليل العنقودي، وقد تم الاعتماد على البيانات الإحصائية التي جمعت من المواقع الإلكترونية التابعة للبنك المركزي والمركز الوطني للإحصاء قصد إجراء الدراسة التحليلية والقياسية.
- **المنهج القياسي التجريبي:** ويظهر ذلك من خلال استخدام النماذج القياسية الديناميكية، والمتمثلة في كل من نموذج أشعة الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ والطرق المتبعة من أجل تقدير النموذجين.

إضافة للمناهج المتبعة في البحث، تم الاستعانة بعدة أدوات للقياس وقد تمثلت في ما يلي:

1. البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Spss22، Excel، Minitab18.1، Eviews 10.

2. الاختبارات الإحصائية الخاصة بمعالجة الدراسة، مثل اختبار جوهانسن، اختبار غرانجر، واختبار سببية توداياماموتوا.

تاسعا- هيكل الدراسة:

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومحاولة ترجمة الأفكار المستخلصة في قالب علمي، وللوصول للنتائج المرجوة والمتوقعة من موضوع البحث، قسم البحث إلى ثلاث فصول، سبقتهما مقدمة عامة عرضت فيها مشكلة الدراسة، ليختم البحث بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

سيتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية للسياسة المالية والعجز التوأم وهو بدوره قسم إلى ثلاث مباحث عالج المبحث الأول أطر وملامح السياسة المالية، وتضمن المبحث الثاني مدخل عام حول العجز التوأم، وفيما تعلق بالمبحث الثالث فقد درس العلاقة بين السياسة المالية والعجز التوأم.

أما بخصوص الفصل الثاني سيتم فيه دراسة واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن الأول منه على دراسة تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فقد عرض فيه سياسات الإنفاق المعتمدة في الجزائر، ليتضمن المبحث الثالث تطور الميزان الجاري في الجزائر.

بينما الفصل الثالث فقد اندرج تحت عنوان دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بالاعتماد على التحليل العنقودي ونموذج أشعة الإنحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ، من خلال ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الهيكل النظري للنماذج المقدرة، بينما خصص المبحث الثاني لقياس أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال فترة الدراسة المختارة، ليتم عرض نتائج التحليل الهيكلي لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر.

عاشرا – صعوبات البحث:

مثل أي بحث علمي واجه إنجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات التي يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- صعوبة جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من المواقع الإلكترونية، واختلاف قيمها؛
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة من خلال الجانب التطبيقي؛
- وباء كورونا الذي لم يسمح لنا بمقابلة المؤطر لأزيد من شهرين.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للسياسة المالية والعجز التوأم

الفصل الأول-الأدبيات النظرية حول السياسة المالية والعجز التوأم

مقدمة الفصل

إن دراسة موضوع السياسة المالية يعتبر واحد من الموضوعات الهامة المثيرة للنقاش، كونها من بين أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، نظرا للمكانة التي تحتلها هذه الأخيرة في الفكر الحديث مما لفت انتباه المفكرين والباحثين في التعمق في دراستها بغية الوصول للأهداف المسطرة "معالجة المسار الاقتصادي"، باستخدام أدواتها المتمثلة في كل من "الإنفاق الحكومي والضرائب".

كما يحظى موضوع العجز التوأم باهتمام خاص من قبل واضعي السياسة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، على اعتبار أنهما حالة شائعة في الاقتصاد العالمي تعاني منها مختلف البلدان، إذ نجد علاقة وطيدة تربط بين كل من الموازنة العامة والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، إذ أن السياسة المالية قد تؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، أما في حالة العجز تلجأ الدول للاستيراد من الخارج، وللتمكن من الإلمام بكافة الجوانب النظرية لموضوع الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول- أطر وملامح حول السياسة المالية؛

المبحث الثاني- مدخل عام حول العجز التوأم؛

المبحث الثالث- العلاقة بين السياسة المالية والعجز التوأم.

المبحث الأول- أطر وملامح حول السياسة المالية:

تتمحور السياسة الاقتصادية على العديد من السياسات النقدية والمالية، والائتمانية وغيرها من السياسات الأخرى، غير أنه في هذا المبحث سوف يتم التعرض لبعض المفاهيم النظرية التي تتعلق بالسياسة المالية، بداية بتعريفها، تقسيماتها وصولا إلى فعاليتها.

المطلب الأول- مدخل عام حول السياسة المالية:

نظرا للأهمية البالغة التي تتسم بها السياسة المالية في التحليل الاقتصادي، كون هذه الأخيرة تهدف إلى إصلاح الإختلافات الاقتصادية، وذلك بإتباع مجموعة من أدواتها المتمثلة في كل من النفقات والإيرادات العامة، بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة.

1- مفهوم السياسة المالية:

تحظي السياسة المالية بالعديد من المفاهيم المتعددة والمتنوعة، وفي مالي ذكر البعض منها كما يلي:

تعرف السياسة المالية على أنها: " تمثل أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي إلى المستوى المرغوب".[1]

كما تعرف على أنها: " سياسة الدولة الخاصة بجانب الإنفاق الكلي الحكومي، وفرض الضرائب والمتمثلة في الميزانية العامة للدولة، وتعتبر إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق الاستقرار، والإنتاج والدخل، واستقرار المستوى العام للأسعار ورفع معدلات النمو الاقتصادي".[2]

وتعرف أيضا على أنها: " استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية على المستوى القومي".[3]

كما تعرف أيضا على أنها: " مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطات العامة بدعم مالي سواء كان ذلك من خلال النفقات أو الإيرادات".[4]

بناءا على ما سبق من التعاريف يمكن تعريف السياسة المالية على أنها أداة ونشاط الدولة الذي تسعى من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات، والإيرادات للتأثير في مستوى الحياة الإقتصادية، والاجتماعية بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة.

2- تطور السياسة المالية:

لقد مرت السياسة المالية بعدة محطات عبر الزمن ذلك بغية البحث عن المقصود بالسياسة المالية، بداية بالمرحلة الأولى والتي تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين، والمرحلتين الثانية والثالثة تتعلقان بأفكار الاقتصاديين المحدثين وفي ما يلي سيتم ذكرها بنوع من التفصيل.

[1] محمد فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 174.

[2] سليم رضوان، **دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (8)، 2008، ص: 94

[3] حسين محمد سمحان وآخرون، **المالية العامة من منظور إسلامي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 229

[4] Jcan-Monnicr, La Politique Fiscale : **Objectifes Et Contraintes**, Les Cahiers Français, documents d'actualité, la documentation française, université paris, 2008, pp :2

أ-السياسة المالية عند الاقتصاديين التقليديين (المالية العامة المحايدة):

وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر (ومن قبلهم الطبيعيون) جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي، والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع. فقد كان من الأفكار التي سادت عند هؤلاء، (على الأخص التقليديين)، أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبما أن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظيف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذ لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق.[1] ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون ومن سبقهم من الطبيعيين بمبدأ وحدة السياسة المالية، وبالتالي حصر دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد عناصر ماليتها كل أثر فعال على الاقتصاد القومي، ويجد ما تقدم تفسيره في نظرتهم إلى الدولةعلى أنها تعتبر أساسا منظمة سياسية بحتة.[2]

ب-السياسة المالية من وجهة النظر الكينزية:[3]

لقد هاجم كينز في كتابه (النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة) أفكار التقليديين وبين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل من خلال التغيرات في الدخل، وأن التوازن يحدث ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل وإنما عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل وإن يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإن العبرة ليست بتوازن موازنة الدولة وإنما المهم هو توازن موازنة الاقتصاد القومي، وأن فكرة تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة التي ابتدعها الكلاسيك أصبحت من الأفكار القديمة إذ أوضح كينز إمكانية حدوث توازن للاقتصاد عند مستوى أكبر من التوظيف الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية وهنا لابد من تدخل الدولة لغلق هذه الفجوات من خلال سياسات اقتصادية انكماشية، فهو يرى أن السياسة المالية عبر أدواتها (أداة فعالة في مكافحة البطالة والكساد الناتج من عجز الإنفاق الاستثماري الخاص لتدخل الدولة لتكملة النقص في حجم الطلب الكلي)، وتساهم في زيادة الميل للاستهلاك بالتالي زيادة الدخل القومي من خلال عمل المضاعف وأن السياسة المالية في هذا النظام تسعى لتحقيق التوازن والاستقرار للموارد الإنتاجية، وتخليص المجتمع من مساوئ التضخم والبطالة.

---

[1] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص: 44.

[2] حلمي الطوابي، **أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص ص 8، 9.

[3] الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 67-68.

ج- السياسة المالية في التحليل النقدي:[1]

أحرزت وجهت نظر النقديون قبولا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسات بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ملتن فريدمان وكارل برونر) بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كوسيلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة* من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة**.

3- أهداف السياسة المالية:

باعتبار السياسة المالية تعبر عن النشاط المالي للدولة، فإنها تسعى لتحقيق أهداف تؤثر بها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بتكييف كافة العلاقات الاقتصادية، وفي ما يلي ذكرها بنوع من التفصيل أهمها ما يلي:[2]

أ- التوازن المالي: ويقصد ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت نفسه مصلحة المكلفين من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا استخدام قروض لأغراض إنتاجية.

---

[1] عبد القادر مزعاش، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2011، ص: 9.

* يقصد بالسياسة المالية البحتة التغير في الضرائب والإنفاق الحكومي دون أن يصاحبه تغير في عرض النقود، للمزيد ينظر إلى:

-جيمس جوجراتيني وديجار استروب، **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص: 430.

** يحدث أثر المزاحمة نتيجة منافسة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الموارد للتمويل، وانتزاع القطاع للتكل الموارد.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهر، 2006، ص: 118.

ب- التوازن الاقتصادي: أي الوصول إلى حجم الأمثل أو الكفاءة الإقتصادية، وهذا يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول لأقصى أنتاج ممكن فكلما كانت المشروعات أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.[1]

ج- تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها، فمثلا تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم.[2]

د- التنمية الاقتصادية: تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، حيث أن التنمية هي أساس النمو يتحقق ذلك من خلال خطط التطوير والتنمية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية عن طريق تطبيق مجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية الناجحة.[3]

و- التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة لنفقات الحكومة)، وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها الضرائب والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات وغيرها.[4]

4- محددات السياسة المالية:

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:[5]

أ- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة وتتناسب أهمية الضرائب في الإيرادات العامة تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصاديا.

وأما الوعاء الضريبي فيقصد به أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2006، ص: 427.

[2] هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة، دمشق، 2010، ص: 23.

[3] أحمد عبد الوهاب، **قراءة للسياسات المالية والنقدية الحالية وفق الإصلاحات**، المركز المصري لدراسات السياسة العامة، 2018، ص: 5.

[4] محمد العربي ساكر، **مرجع سابق**، ص: 119.

[5] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص: 186-187.

ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع (سن القوانين التي تعاينها وتحدد نسبها)، مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل.

ب- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على إختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعي السياسات المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف.[1]

ج- وجود سوق مالي: وردت سابقا سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات سياسة السوق المفتوحة وتبين أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، ومن هنا فإن وجود السوق المالي المنظم في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة.[2]

د- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر من خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن هذا الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.[3]

المطلب الثاني- أنواع السياسة المالية:

يمكن بشكل عام التمييز بين نوعين من أنواع السياسة المالية تبعا للطريقة التي تنفذ بها هذه السياسة، وعليه سوف يتم التطرق لهاتين السياستين وتأثيرهما بكل مبسط من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية التي تتضمنها كل منهما.

1-**السياسة المالية التقشفية:** تلجأ الدولة إلى مثل هذه السياسة لمعالجة العجز المؤقت المرتبط بحركة نزولية في النشاط الاقتصادي، والتي ينتج عنها انكماش في الإيرادات العامة نتيجة انكماش الدخل،

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص: 187.

[2] محمد اريا الله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر-3-، 2011، ص: 10.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 10.

ويمكن أن تكون الوسيلة في ذلك إما تخفيض الإنفاق العام، أو الزيادة في الموارد العامة، أو معالجة الاثنين معا.

ففي حالة إتباع أسلوب الإنقاص في الإنفاق العام، يتم تخفيض النفقات العامة لتوازن مع الموارد المتاحة، إلا أنه كنقطة هامة ينبغي التطرق إليها في هذا الأسلوب هو أن الدولة لا تملك الحرية المطلقة في تخفيض النفقات العامة نظرا لوجود بعض أنواع النفقات غير قابلة للإنقاص. أما في حالة الزيادة في الموارد العامة: والمقصود بهذا الأسلوب الزيادة في الحصيلة الضريبية، إما من خلال فرض ضرائب جديدة أو الزيادة في معدلات الضرائب الحالية. ومن ناحية أخرى إن إتباع أسلوب النفقات العامة والإيرادات معا أول ما ينجم عنه هو الأثر الانكماشي الحاد الذي يمكن أن يزيد من حدة الأزمة، غير أنه يمكن ذلك من عن طريق التغيير، لا في حجم الإنفاق العام ولكن في مقوماته (أي بإحداث تغيير كيفي بدلا من التغيير الكمي)، وذلك بزيادة بعض البنود على حساب البعض الآخر، وهو يقتضي تحديد أنواع الإنفاق حسب طبيعة النفقة وآثارها.[1]

ومن المعروف أن هذه السياسة كانت مفروضة على الاقتصاد الجزائري، وكان من أسبابها الانهيار في أسعار المحروقات، حيث كانت تعتمد عليه في إدارتها للاقتصاد الوطني، والذي كانت الجزائر موجهة له وتتدخل في جميع جزئياته، من توظيف وحجم الإنتاج وتحديد الأسعار وجاءت الصدمة البترولية لتبين فشل هذا التوجه وضرورة تعديل مسار الإقتصاد الوطني.[2]

2- السياسة المالية التوسعية:

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح، من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب.

وهنا تجدر الإشارة الملاحظة أن الحكومات عند إتباعها لساسة مالية توسعية تستطيع زيادة الإنفاق الحكومي ولكن بدون زيادة في الضرائب، أو تخفيض الضرائب بدون إحداث أي تغيير في الإنفاق أو زيادة الإنفاق مع تخفيض الضرائب في آن واحد.

---

[1] خديجة إسحاق، **سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص: 58.

[2] محي الدين بوري، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين (2000-2010)**، مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، (غير منشورة)، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018، ص: 183.

ولتوضيح ذلك نفترض أن برنامج الحكومة في الإنفاق العام يبقى ثابتا خلال السنة المالية، وإن الضرائب تفرض بنسب ثابتة على الدخل القومي، أي أن الإيرادات الحكومية من الضرائب تتزايد مع تزايد الدخل القومي، والسؤال هنا ماذا يحصل للموازنة العامة عند تغيير الدخل القومي خلال السنة؟ والشكل الآتي يوضح الجواب على السؤال.

شكل رقم (1.1): الموازنة العامة

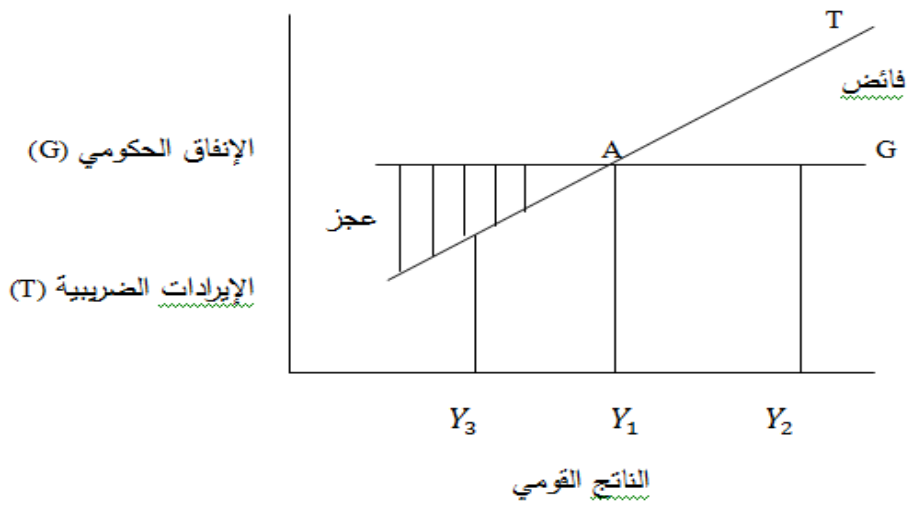

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 273.

حيث: يمثل المنحنى (G) الإنفاق العام والمنحنى (T) الإيرادات الضريبية.

فإذا افترضنا انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي من Y_1 إلى Y_3 يمثل حالة ركود اقتصادي، فإن انخفاض الإيرادات الضريبية وتحقيق عجز في الموازنة العامة يساعدان عل تقليل تأثير الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل على الإنفاق الكلي، فيصبح الركود في النشاط الاقتصادي أقل حدة مما لو بقية الموازنة العامة في حالة توازن.[1]

أما في حالة الانتعاش وظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد فإن المثبتات التلقائية تعمل على التقليل من حدة هذه الضغوط، من خلال زيادة الإيرادات الضريبية مع زيادة الناتج القومي مع بقاء الإنفاق العام ثابت، فلا يرتفع الدخل المتاح بقدر ارتفاع الدخل الإجمالي وبالتالي يجعل الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الكلي أقل حدة وحالة التضخم أقل شدة، ويتضح ذلك من خلال الشكل

[1] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص: 264-265.

أعلاه عند ارتفاع الدخل القومي Y_1 إلى Y_2، حيث تزداد الإيرادات الضريبية إلى مستوى يزيد على النفاق العام، فيتحقق بذلك فائض في الموازنة العامة.[1]

المطلب الثالث–أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، التي تؤثر من خلالها على الطلب الكلي في الاقتصاد، وفي هذا الصدد سيتم التطرق بنوع من التفصيل لكل منها، ذلك أن المجال لا يفسح إلقاء الضوء بشكل كبير، بحيث يمكن تناول النقاط الآتية:

1– النفقات العامة:

تعد النفقات العامة من بين أحد أدوات السياسة المالية التي تؤثر من خلالها على الطلب الكلي في الاقتصاد، بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة.

1.1–تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

2.1– التصنيفات المختلفة للنفقات العامة:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار).

أ–نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، المتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، ومعدات المكاتب، أي أنها عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإعتمادات المخصصة، والإدارة كجزء من النفقات الفعلية.[3]

وهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة

[1] نزار سعد الدين العيسى، **مرجع سابق**، ص: 274.

[2] عبد الله أحمد الدباش، ميسون مجيد الناصر، **دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003–2016**، مجلة جامعة جيهان–اربيل العلمية، جامعة دهوك، العدد (2)، (الجزء–c)، 2018، ص: 539.

[3] العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باتنة –1–، العدد (5)، 2016، ص: 204.

الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.[1]

ب- نفقات التجهيز (الاستثمار): ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاث أبواب وهي:[2]

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص؛

- النفقات الأخرى برأس المال.

3.1- أسباب الزيادة في النفقات العامة:

إن الزيادة في حجم النفقات العامة للدولة ليس بالضرورة أن يكون دائما زيادة تتمثل في كمية ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد، بل قد تكون زيادة رقمية، وبالتالي يمكن أن نميز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة.

أ- أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: هناك العديد من الأسباب من بينها نجد:[3]

- ❖ تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة القرى إلى المدن، وازدحام السكان بها وزيادة الإنفاق على المرافق العامة؛
- ❖ ازدياد الثروة المفرط وارتفاع مستوى الكثافة، وهذا يزيد في حاجات الفرد الخاصة وتبعا لذلك تزداد حاجاته العامة أي التي يقع على الحكومة عبء القيام بها؛
- ❖ الأزمات ومحاولة التخفيف من حدتها.

ب- أسباب الزيادة الظاهرية: تتمثل في ما يلي:[4]

- ❖ تغير قيمة النقود: مثلا الانخفاض في قيمة النقود يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية في جزء منها، وهذه الزيادة تعتمد على حجم الانخفاض في قيمة النقود؛

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص: 77.

[2] عبد الجليل شليق، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014** دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص: 13.

[3] فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص ص: 46-47.

[4] سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، عمان، 2011، ص ص: 88-89.

- ❖ تغير القواعد الفنية لإعداد الحسابات العامة: يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحيانا إلى الزيادة ظاهرية في النفقات العامة؛
- ❖ قد تستفيد الدولة من بعض أنواع النفقات العامة كما في حالة قيامها بتسديد أقسام الدين العام وفوائده.[1]

4.1- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

هناك العديد من بين الآثار المباشرة والغير المباشرة التي تنتج عن النفقات العامة سواء كان ذلك على إعادة توزيع الدخل أو مستوى الأسعار، وكذلك الإنتاج الوطني، بالإضافة تأثيرها على الاستهلاك.

أ- **الآثار المباشرة:** تتمثل في ما يلي:[2]

- **الأثر على إعادة توزيع الدخل:** يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يوزع بها بين شرائح المجتمع ويظهر أثر النفقات العامة على هذا الأخير عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل وتقوم النفقات العامة بدور المتهم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.

- **أثرها على الاستهلاك:** يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما يحدث من زيادة أولية على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك الوطني من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد.[3]

- **أثر النفقات على الأسعار:** يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الاتفاقية بواسطة رفع المنح والإعانات، أو الإشراف المباشر على الإنتاج، وكذلك تطبيق السياسة الضريبية، كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك والمنتج.[4]

---

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 85.

[2] أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر-3-، 2015، ص ص: 103-104.

[3] نور الدين بربار، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، البليدة -2-، العدد (7)، 2017، ص: 572.

[4] محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص: 26.

ب- **الآثار الغير مباشرة:** تتمثل في كل من أثر المضاعف وأثر المعجل والتي يمكن ذكرها بنوع من التفصيل كما يلي:[1]

- **أثر المضاعف:** يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، حيث أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه. وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى، ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات.

- **أثر المعجل:** يقصد به في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية، حسب كينز، يتتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، فزيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن المنتجين لهذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم.[2]

2- الإيرادات العامة:

كمدخل لإلقاء الضوء حول الإيرادات العامة، لابد من إدراك بعض المفاهيم التي تتمحور حولها، من حيث تعريفها، تقسيماتها، وما ينجم عنها من آثار اقتصادية، كونها تمثل أحد أدوات السياسة المالية.

1.2-تعريف الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة على أنها: " الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة، وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة.[3]

2.2- تقسيم الإيرادات العامة: تقسم الإيرادات العامة إلى نوعين يمكن ذكرهما كالآتي:

1.2.2- الإيرادات السيادية: وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بإلزام استنادا على السلطة السيادية للدولة مثل: الضرائب، الغرامات، الرسوم.

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص: 130.

[2] كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015، ص: 24.

[3] حسن خلف فليح، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص: 335.

2.2.2- الإيرادات غير السيادية (الاقتصادية): وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني مثل: الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات التي تملكها الدولة، والقروض والهبات...الخ.[1]

وقد اجتهدت الدول للبحث عن مصادر تمويل للموازنة العامة، وهذه المصادر تتجدد وتنوع وتختلف من دولة لأخرى من حيث العدد أو التسميات ولأغراض النهج الأكاديمي ومن أنواع الإيرادات نجد:

أ- **الإيرادات من أملاك الدولة:** يطلق على النوع من الإيرادات العامة بالدومين الحكومي إلى:[2]

- **الدومين العام:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرائق العامة والموانئ، والأنهار والمتاحف...الخ. وتخضع هذه الأملاك للقانون الإداري، ولا يجوز بيعها أو الاستيلاء عليها من قبل الأفراد، وفي بعض الأحيان تفرض الدولة بعض الرسوم على المستفيدين من هذه الأملاك لغرض تنظيم استغلالها.

- **الدومين الخاص:** يتكون هذا النوع من كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة ولا يخضع للقانون العام كما لا يخصص للمنفعة العامة، وتعتبر ملكية الدولة هذه باعتبارها شخص اعتباري، وتتصرف بهذا النوع من الملكية كالشخص الطبيعي تماما، فتستطيع أن تبيعها أو ترهنها وهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة.[3]

ب- الإيرادات العامة للدولة: تتمثل في الضرائب بصورة أساسية ويقصد بالضرائب عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم، بطريقة نهائية وبلا مقابل لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.[4]

وتوجد تقسيمات متعددة من الضرائب من أهمها نجد:[5]

- **الضرائب الغير المباشرة:** تفرض على المنتجات الاستهلاكية المختلفة، وهذه الضرائب يدفعها المستهلك في نهاية المطاف لكن ليس بصورة مباشرة بل بمثابة جزء من أثمان السلع، والخدمات الاستهلاكية التي يشتريها.

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 38.

[2] سعد علي محمد العبيدي، **مرجع سابق**، ص: 108.

[3] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص: 39.

[4] **المرجع نفسه**، ص: 39.

[5] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 187.

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تقتطع مباشرة من منابع الدخول ومن الأمثلة على ذلك ضريبة الدخل وضرائب الأرباح.[1]

وللضرائب المباشرة أشكال متعددة من أهمها:[2]

- **الضريبة النسبية:** يبقى سعر الضريبة النسبية ثابت، أي أنه لا يتغير بتغير المادة الخاضعة للضريبة وتزداد حصيلتها النسبية بنفس ازدياد نسبة كمية المادة الخاضعة لها.
- **الضريبة التصاعدية:** تستخدمه معظم التشريعات الضريبية خاصة التي تراعي العدالة الاجتماعية فهذه الضرائب تتميز بتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد.
- **الضريبة التوزيعية:** هي تلك الضريبة التي يحدد فيها المبلغ الإجمالي الواجب تحصيله مقدما ثم يتم توزيع هذا المقدار جغرافيا على المكلفين أو حسب المناطق والأقاليم.

3.2.2- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة):

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لا تسمح الإيرادات العادية السابق ذكرها (خصوصا الضرائب) بتغطيتها، فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض الأموال وبذلك اتجهت الدول إلى القروض العامة باعتبارها أداة فعالة لامتصاص المدخرات وتعبئتها للاقتصاد.

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من طرف الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.[3]

3.1-الآثار الاقتصادية للضرائب:

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها:[4]

- **الأثر على الاستهلاك والإنتاج:** إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنه انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني، ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية.

---

[1] نزار سعد الين عيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 300.

[2] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص: 140-141.

[3] محي الدين بوري، **مرجع سابق**، ص:65.

[4] سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص: 33.

- **الأثر على الادخار والاستثمار:** إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا واستبعاد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.

- ✓ إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري.
- ✓ كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين زيادة الاستثمار المباشر والاكتناز.[1]

- **الأثر على إعادة توزيع الدخل:** إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة، فإن النتيجة العامة النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب) وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الإجتماعية.[2]

المبحث الثاني- مدخل عام حول العجز التوأم:

تعد حالات اللاتوازن المالي والخارجي التي تعيشها الكثير من البلدان، من الموضوعات الهامة التي اهتم بها العديد من الباحثين، إذ نجد أن العجز التوأم ما هو إلا مزيج بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، ذلك نظرا للعلاقة التي تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول- الموازنة العامة:

بعد ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي وتوسعه، تزايد معه حجم الإنفاق العام، ومع تقاعس الإيرادات العامة عن مجرياته، أدى إلى الوقوع في عجز مالي كبير ترتبت عنه آثار اقتصادية واجتماعية، وقبل الوصول إلى هذه المرحلة لابد من معرفة بعض المفاهيم المتعلقة الموازنة العامة على اعتبار أنها الجناح الثالث للسياسة المالية.

---

[1] سعاد سالكي، **مرجع سابق**، ص: 33.

[2] بهاء الدين الطويل، **دور السياسات المالية والتقنية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص: 55.

1-مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة على أنها: " أداة مالية مهمة إذ أنها توضح المركز المالي للدولة فضلا عن استخدامها كوسيلة للتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي هي الأداة الرئيسية التي تسهل للدولة من خلالها مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع".[1]

وتعرف أيضا على أنها: "التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط".[2]

كما تعرف على أنها: " هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الإجتماعية والاقتصادية للدولة".[3]

مما سبق يتضح أن الموازنة العامة هي عبارة عن تقدير احتمالي لنفقات الدولة وإيراداتها، إذ أن هذا الأخير ينصرف لمدة محددة غالبا ما تكون سنة.

تتسم الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:[4]

- **الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة:** تتضمن الموازنة العامة للدولة، توقعا لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالبا ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة، أقصى درجات الدقة والموضوعية، وتتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقيع والتقدير؛

- **الموازنة العامة عمل إداري ومالي:** تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية، حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الموازنة العامة وتتولى فيما بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.

- **الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة:**[5] قد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية، والاجتماعية خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار

---

[1] جعفر باتر محمود علوش، مروة واسط كاظم، **بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق المدة (1980-2011) باستخدام تحليل السببية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (17)، 2015، ص: 2.

[2] شريفة منصور، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران -02-، الجزائر، 2016، ص: 103.

[3] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص ص: 3-4.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2007، ص ص: 271-275.

[5] جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص45.

المختلفة التي تترتب على عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وإبراز الموازنة العامة كأداة حاسمة.

2-أهمية الموازنة العامة:

تلعب الموازنة العامة دورا هاما سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية وهي كالآتي:[1]

أ-الأهمية السياسية: تتمثل في كون إرغام السلطة التنفيذية في كل عام اللجوء البرلمان ليعتمدها نواب الشعب تمهيدا لصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة.

ب- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية: تعكس اتساع دور الدولة في القيام بالأنظمة الاقتصادية والفعاليات الإنتاجية للسلع والخدمات، بما يؤدي إلى تحقيق العدالة بين فئات المجتمع الواحد من خلال استخدام الضرائب والرسوم، الأمر الذي أدى إلى إعطاء أهمية متقدمة للموازنة العامة في كل الدول وعلى اختلاف مناهجها.[2]

ج- الأهمية المحاسبية: يمكن إبراز أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة من خلال استقرار تعريف المحاسبة الحكومية، ويقصد بها القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها، وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي، وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات وبحيث تعطى صورة حقيقية لها.[3]

3-هيكل الموازنة العامة:

إن هيكل الموازنة العامة ما هو إلا انعكاس لحالة الإيرادات والنفقات العامة، وبالتالي فإن هذه الموازنة العامة تتكون من عنصرين أساسيين (الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة)، وهما على التوالي:[4]

- **الإيرادات العامة:** تمارس الإيرادات العامة تأثيرا مهما وكبيرا في أداء المصارف التجارية بوصفها جزءا أساسيا من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد، فوجود حصيلة للإيرادات بالقدر الكافي الذي يغطي

---

[1] عادل سليمان، **جديد مشروع قانون المالية 2019 مقارنة ب2018، وسعر البرميل المرجعي الذي يضمن التوازن للموازنة العامة الجزائرية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد (4)، 2019، ص: 171.

[2] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 127.

[3] عبد الواحد السيد عطية، **الموازنة العامة للدولة (ماهيتها-أسس إعدادها واعتمادها وتنفيذها وتمويلها-اقتصادياتها)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص ص: 24-30.

[4] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015، ص: 88.

النفقات العامة اللازمة وبشكل مستقر سيعمل على توفير بيئة اقتصادية صالحة وملائمة لتحقيق أداء جيد للمصارف التجارية.

– **النفقات العامة:** إن توفر المقدرة المالية اللازمة للقيام بعملية الإنفاق العام بالمقدرة وبالاتجاه الصحيح ينعكس حتما على توفير المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق البيئة الاقتصادية الصالحة، ومنه تحقيق نشاط اقتصادي متميز.

4- عجز الموازنة العامة:

يعتبر عجز الموازنة العامة مسألة تثير الكثير من النقد واللوم من واضعي السياسة المالية.

1.4- تعريف العجز الموازني:

يعرف على أنه: " زيادة النفقات العامة للدولة عن الإيرادات العامة في موازنة الدولة العامة، حيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطردة في النفقات العامة.[1]

2.4- أنواع العجز الموازني وأهم الأسباب المؤدية له:

العجز الموازني متعدد الأشكال ومختلف الأسباب وقد تم تصنيفه إلى الأنواع الآتية:[2]

أ-**العجز الجاري:** يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروح منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.

ب-العجز الشامل: هو الفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام يشترط فيه أن يغطى هذا العجز باقتراض جديد يقدم هذا العجز صورة وافية لكل الأنشطة الحكومية.

ج- العجز الأساسي: يستبعد هذا النوع الفوائد المستحقة على الديون باعتبارها نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، فهو يقدم صورة واضحة عن سياسات الميزانية الحالية ويهدف إلى التعرف على مدى التحسن والتدهور الذي حدث في المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية.[3]

---

[1] طارق هزرشي، الأمين لباز، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهنات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري، 2011، ص ص: 5.

[2] أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم علوم اقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص: 52

[3] **المرجع نفسه**، ص: 52.

د- العجز التشغيلي: يحاول مفهوم العجز التشغيلي أن يقيس العجز في ظروف التضخم، ويقاس العجز وفقا لهذا المفهوم في متطلبات اقتراض الحكومة، والقطاع العام مطروحا منها الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم، من خلال معامل التصحيح النقدي.[1]

هـ- العجز الهيكلي: يتمثل عجز الميزانية العامة وفقا لهذا المفهوم في انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة، أي انه عجز مزمن يستبعد أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة التي تمارس تأثيرها على حجم العجز المالي.[2]

إن تفاقم العجز الموازني في دولة ما يعود إلى عدة أسباب تنحصر في مجملها في عوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق وتراجع الإيرادات، إذ يمكن ذكر البعض منها كما يلي:[3]

- ✓ سهولة الإقراض من الأسواق المالية، والاعتماد على أوعية ضريبية غير مستقرة؛
- ✓ انخفاض قيمة العملة وتدهورها خاصة في البلدان ذات الاستيراد المكثف؛
- ✓ ارتفاع درجة التهرب الضريبي نتيجة توسع الاقتصاد الموازي.

3.4- طرق علاج العجز الموازنة:

يتم تمويل العجز الموازني بعدة طرق منها فرض ضرائب جديدة أو تخفيض النفقات العامة.

أ- الإصدار النقدي دون تغطية (التمويل بالعجز): تقوم الدولة التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة في بعض الأحيان باللجوء إلى إصدار كمية جديدة من النقود بدون تغطية، وهذا ما يعرف بالتضخم المالي، أو التضخم الاقتصادي، والذي معناه أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود بيد العناصر الاقتصادية ينجم عنها زيادة إقبال هاته الأخيرة على شراء السلع والخدمات (بطريقة مفاجئة)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه انخفاض القيمة الحقيقة للنقود.[4]

ب- المديونية وتمويل العجز الموازني:[5] تقوم الحكومات باللجوء إلى الاقتراض العام لتمويل العجز الموازني سواء من خلال طرق أوراق مالية للاكتتاب العام، أو الاقتراض من المؤسسات الدولية كما أن

---

[1] طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للجزائر للفترة 1990-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 109.

[2] حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم ايوب، **مبادئ المالية العامة (القسم الأول)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 200.

[3] زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)**، مجلة آفاق علمية، جامعة سطيف، المجلد (11)، العدد (2)، 2019، ص: 320.

[4] عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر " دراسة قياسية للفترة (2000-2015)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة البويرة، العدد (3)، 2018، ص: 113.

[5] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 223.

هذه الأداة تعتبر وسيلة في يد الدولة لسحب الفائض من الكتلة النقدية، من التداول مما يؤدي إلى هبوط التضخم.

ج- الضريبة وتمويل العجز الموازني: تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز، ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز، ويمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها في الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والمرتبات.[1]

المطلب الثاني- ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من بين المؤشرات الاقتصادية الهامة، كونه يعبر عن الحالة الاقتصادية للبلد، ويمكن السلطة العامة بمعرفة وضعية الاقتصاد في المدى القصير، وعليه سيتم تغطية بعض المفاهيم الأساسية حوله.

1-تعريف ميزان المدفوعات:

تعددت تعاريف ميزان المدفوعات وتنوعت، ويمكن ذكر أهمها في ما يلي:

يعرف على أنه: "هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة".[2]

كما يعرف على أنه: "بيان إحصائي يقوم بتسجيل المعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية والخارجية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة".[3]

كما يعرف أيضا على أنه: " سجل منتظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة".[4]

ومما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو " سجل محاسبي يتم فيه تدوين المعاملات الاقتصادية بين الدولة ودولة أخرى".

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 229.

[2] حورية بن طرية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص: 3.

[3] BANQUE DE France**, LA BALANCE DES PAIEMENTS ET LA POSITION EXTERIEURE DE LA France**, 2015, p : 08.

[4] عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر، عمان، 2011، ص: 123.

2- مكونات ميزان المدفوعات: يتألف ميزان المدفوعات من أربعة أقسام رئيسية وهي:[1]

أ-**الحساب الجاري:** ويشمل بصفة عامة على المبادلات التي يمكن نسبتها للدخل القومي و يتألف من عنصرين أيضا هما.

- **ميزان الخدمات:** ويشمل على الصادرات والواردات من السلع الغير منظورة أي من الخدمات الملاحة والتأمين والسياحة إلى غير ذلك، والأرباح والفوائد التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها.

- **الميزان التجاري:** يدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثير على ميزان المدفوعات في السنة نفسها، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، فتسجل دائنة في الميزان التجاري وفق طريقة FOB، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفق طريقة CIF.[2]

ب- ميزان حساب رأس المال: هو جزء من ميزان المدفوعات الذي يسجل تدفقات رأس المال، التي تتكون من مشتريات ومبيعات الأصول الأجنبية المقيمين المحليين، ومشتريات ومبيعات الأصول المحلية المقيمين الأجانب.[3]

ج- ميزان التسويات الرسمية: يتكون هذا الحساب من الفرق بين التغيير في ممتلكات القطاع الأجنبي الرسمي (الزيادة في التزامات القطاع المحلي الرسمي اتجاه الأجانب) من الأصول المالية، والتغير في ممتلكات القطاع المحلي الرسمي من الأصول المالية الأجنبية (التغيير في التزامات البنوك المركزية الأجنبية اتجاه البنك المركزي المحلي).[4]

د- فقرة الحذف والخطأ والسهو: بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي أن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما كالسهو أو الخطأ تضاف فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين.[5]

3- كيفية التدوين في ميزان المدفوعات:

يتم التدوين في ميزان المدفوعات كما يلي:

---

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع سابق**، ص: 213.

[2] سفيان خيضر، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على ميزان المدفوعات دراسة مقارنة الجزائر فرنسا وماليزيا (2004-2006)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص: 13.

[3] سالم كاظم الشاني، **استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس وتحليل التأثيرات النقدية والمالية في ميزان المدفوعات والناتج، دراسة حالة العراق للفترة (1988-2017)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (8)، العدد (29)،2019 ، ص: 373.

[4] رشاد العصار، **المالية الدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص: 22

[5] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص: 208-209.

تسجل معاملات ميزان المدفوعات في شكل قيود محاسبية مزدوجة، ويؤكد نظام القيد المزدوج على أن هناك جانبين لأي عملة تحويل السلع من جهة، وتحويل النقود لدفع قيمة السلع من جهة أخرى، لتسجيل هذين الجانبين يقسم ميزان المدفوعات إلى عمودين يعنونان بالجانب المدين débit، والجانب الدائن crédit يستخدم الجانب المدين في تسجيل المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات نقدية بالجانب، بينما يستخدم الجانب الدائن في تسجيل المعاملات ذات النزعة المستقلة والتي تؤدي إلى متحصلات نقدية من الأجانب.[1]

4- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات: نميز بين حالتين لميزان المدفوعات وهي:[2]

أ-التوازن في ميزان المدفوعات: يميز المختصون في المالية الدولية بين نوعين من التوازن الخاص بميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي (المحاسبي)، والنوع الثاني هو التوازن الاقتصادي، فالنوع الأول يعبر على أن إيرادات الدولة من النقد الأجنبي يتساوى مع مدفوعاتها خلال أي فترة من الزمن، إلا أن التوازن الاقتصادي يركز على بنود معينة دون غيرها بحيث يجعل من تلك البنود المحور الإرتكازي للحكم حول ماهية التوازن الاقتصادي الخارجي.

ب-الاختلال في ميزان المدفوعات: من المعروف أن كل من الفائض أو العجز يمثلان حالات الاختلال، حيث بدل وجود أحداهما على عدم استقرار المركز الاقتصادي الخارجي للدولة، وعليه يمكن تصنيف أنواع الاختلال إلى ما يلي:

-**الاختلال العارضي:** يحدث نتيجة لظروف طارئة مثل الظروف الطبيعية، وهو من الاختلالات لا يعد أن يكون مؤقتا، ويزول بزوال الأسباب المؤدية له.[3]

- **الاختلال الموسمي:** هو نوع من التقلبات قصيرة الأجل، التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة عادة، فهو يتوقف على الفترة التي يحتسب خلالها ميزان المدفوعات، حيث كلما كانت قصيرة كلما زاد احتمال حدوثه، ويتلاشى دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة.[4]

---

[1] سمير آيت يحي، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، شعبة: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص ص: 116-117.

[2] فضيل رايس، **التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، شعبة: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص: 37.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص: 37.

[4] سومية حاجي، **دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 143.

- **الاختلال الدوري:** يعتبر من بين أهم الأسباب التي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأس المالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج وتزداد معدلات البطالة، أما في فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الدخول.[1]

- **الاختلال الهيكلي:** ويقصد به التغير في ظروف العرض والطلب، وانعكاس ذلك على هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه، مما يؤثر على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.[2]

5- عجز ميزان المدفوعات:

يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة، أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد.[3]

1.5- أسباب حدوث العجز في ميزان المدفوعات: يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، والتي يمكن حصرها في:

أ-الأسباب الداخلية: وتتمثل في مجموعة من العوامل من بينها:[4]

-**الأخذ بنظرية العجز المنظم:** والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في فترات الأزمات خاصة الكساد تؤثر بصفة مباشرة على الدخل الوطني، ويساهم في زيادة العرض والطلب على السلع والخدمات.

- **اتساع فجوة الموارد المحلية:** تعني البلدان النامية من فجوة في معدلات الاستثمار القومي ومعدلات الادخار، فقد تزداد بسبب ارتفاع عدد السكان من تزايد الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الادخار، وبالتالي الاعتماد على الاستثمار الأجنبي ومنه زيادة في حجم الاستيراد.

ب- الأسباب الخارجية: وتتمثل في ما يلي:

---

[1] مسكة بلخير، **أثر تقلبات أسعار الصرف على توازن الاقتصاد في الجزائر 1990-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص: 44.

[2] مجدي محمود شيهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت، 2006، ص: 117.

[3] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية لسعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص: 76.

[4] عقبي لخضر، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة وهران-2-، 2017، ص: 41.

- **الارتفاع في أسعار الفائدة:** يؤدي إلى ارتفاع مدفوعات الدين خاصة للدول النامية، إذ يصاحبها انخفاض في الطلب على الصادرات بسبب السياسة الحمائية التي تتبعها الدول المتقدمة كقيود الكمية على الاستيراد.

- **الركود الاقتصادي:** يكون كنتاج للارتفاع المفرط في أسعار المواد الأولية وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة مما يؤثر سلبا على حركة التجارة الخارجية.[1]

2.5- أنواع العجز في ميزان المدفوعات: تنقسم أنواع العجز في ميزان المدفوعات إلى نوعين (عجز مؤقت وآخر دائم)، إذ يمكن ذكرهما بنوع من التفصيل على النحو الآتي:[2]

أ-**العجز المؤقت:** يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة، لأنه لا بد أن يختفي في المستقبل القريب ويحل محله فائض مؤقت أيضا، والواقع أن حدوثه لا يدعو إلى اتخاذ إجراءات خاصة.

ب-العجز الدائم: وهو على عكس العجز المؤقت، يدعو إلى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كليا، ويرجع السبب فيه أن مثل هذا العجز إنما يعني نقص مستمر في أصول الدولة قصيرة الأجل.

المطلب الثالث- الميزان الجاري كأحد أهم مكونات ميزان المدفوعات:

يعد الميزان التجاري معيار أساسي للتجارة الخارجية، فهو يعبر عن وضع الدولة من خلال المبادلات التجارية، وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق لبعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالميزان الجاري ومحاولة توضيح أقسامه.

1- تعريف الميزان الجاري:

يعرف الميزان التجاري على انه: " رصيد الواردات والصادرات من السلع والخدمات إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فهناك عجز تجاري ينتج عن ذلك انخفاض في الأسعار، أما إذا كانت الواردات أقل من الصادرات فهناك فائض تجاري وهذا يترجم إلى ارتفاع الأسعار".[3]

كما يعرف على أنه: " رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا. وهو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات، تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد يعبر عنها بالمعادلة الآتية:

---

[1] عقبي لخضر، **مرجع سابق**، ص: 45.

[2] عادل أحمد حشيش، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص: 142-143.

[3] Ammar Nouioua**, Le Marche A Terme Et Les Risques De Change**, Social & Human Sciences Review, N08, Batna University, Algeria, 2008, p : 41

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد – إجمالي واردات البلد

– الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان أو ما يسمى الفائض التجاري.

– الميزان التجاري السلبي يعني إن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري.[1]

كما يعرف الميزان التجاري أيضا على أنه: " الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ".[2]

ومما سبق يمكن تعريف الميزان الجاري على أنه يعبر عن صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة.

2– أهمية الميزان الجاري: تتمثل أهمية الميزان الجاري في ما يلي:[3]

يحتل الحساب الجاري أهمية كبيرة كمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات التي تؤثر بدورها على حركات أسعار الصرف، كما توضح التغيرات التي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الخاص والحكومي)، على الثروة الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف طالما أن هذا التغير سيؤثر على طلب المواطنين على الموجودات بالعملة المحلية.

كما يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات في العادة، ذلك أنه يوضح النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة المعينة، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز نشاطها الإنتاجي بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، وضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، تلجأ إلى التوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات، في حين أن عدم اتساع النشاط الإنتاجي وعدم تنوعه لا يتيح للدولة قدرة على توفير فائض من الإنتاج لغرض التصدير، وبالتالي يحصل عجز في ميزان التجاري حيث تزداد الصادرات على الواردات.

تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة عندما تتجه لتحقيق التنمية فيها، حيث تستند حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية فيها والتي يتطلبها العمل

[1] هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص: 96.

[2] Michel Dupuy, **Finance internationale**, Danger le photoopllage tue le livre, paris, 2006, p : 5.

[3] سمير فخري نعمة، **مرجع سابق**، ص: 72.

من أجل تحقيق التنمية ، وفي الغالب فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يجد أساسه الهام في عجز الميزان التجاري، إلا أن حركة المعاملات الرأسمالية وحركة الأشخاص يمكن أن تغير حالة الفائض أو العجز حسب الحالة المعنية، إذ قد تزيد صادرات الدولة من رؤوس الأموال على وارداتها منها، أو يحصل العكس عندما تزيد واردات الدولة من رؤوس الأموال على صادراتها منها، وينطبق الأمر ذاته على حركة الأشخاص، وبالشكل الذي يمكن أن يقلل من الفائض أو العجز أو يزيد منه حسب طبيعة أوضاع الدولة وظروفها وعلاقتها مع العالم الخارجي، بالتالي قد يتحول أن يتحول العجز إلى فائض وبالعكس نتيجة هذه الحركات الرأسمالية وتحركات الأشخاص.[1]

3-أقسام الميزان الجاري:

ينقسم الحساب الجاري بدوره إلى حسابين هما: حساب التجارة المنظورة ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، وحساب التجارة الغير منظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل "خدمات النقل، التأمين، والخدمات الحكومية"، إلى جانب الخدمات المتنوعة وهذا فضلا عن دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أدائها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.[2]

أ- المعاملات المنظورة (السلع): وتشتمل على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب الغير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين والغير المقيمين، حين تكون الصادرات مقومة بقيمة FOB[*] أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، أما الواردات تقوم بالقيمة CIF[**] أي قيمة السلعة في ميناء الوصول.[3]

ب- المعاملات الغير منظورة: وتسمى أيضا عمليات الخدمات الغير منظورة وهي لأنها غير مرئية فعليا ولا تمر عبر أجهزة الجمارك وتشتمل على الصادرات والواردات من الخدمات وأهم أوجه عملية الخدمات هي:[4]

---

[1] حسن خليف فليح، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص ص: 388-390.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية**، دار الجامعية الجديدة، الازاريطة، 2004، ص: 66.

[*] فوب "FOB": Free on board، إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة عن الخدمات المتصلة بها.

[**] سيف "CIF": Cost, insurance, and freight تتضمن قيمة السلعة، رسوم الشحن، بالإضافة إلى الضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

[3] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 173.

[4] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل البناني، بيروت، 2010، ص ص: 159-161.

-خدمات النقل والتأمين: تتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البر، البحر، والجو) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين دائن أو يؤديها الخارج إلى المقيمين مدين، التأمين فيشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل، بضائع، حياة، حوادث).

-العمليات الحكومية: وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة من الناحية العسكرية (نفقات على قوات في الخارج أو ترتبط باتفاقيات دفاع مشترك أو ما شابه به) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، والفوائد على القروض العامة.

-الدخول من الاستثمارات الخارجية: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج، سواء كانت استثمارات مباشرة فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج.

المبحث الثالث- العلاقة بين السياسة المالية والعجز التوأم:

بما أن السياسة المالية أداة الدولة التي تستخدمها للتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك بغية الحصول على آثار مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة، وفي هذا الجزء سيتم التطرق إلى علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات، بالإضافة إلى علاقة السياسة المالية بالموازنة العامة و علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الحساب الجاري.

المطلب الأول-علاقة السياسة المالية بعجز الموازنة العامة:

لفهم العلاقة التي تربط السياسة المالية بالعجز الموازني لا بد من معرفة أن الموازنة العامة تمثل الجانب الثالث للسياسة المالية، ففي ضوء هذه النظرة السياسية تصبح السياسة المالية محددة في التطبيق في حالة التوسع والانكماش. بالتالي يمكن التطرق لهذه العلاقة كما يلي:[1]

اعتقد معظم السياسيين ومخططي الموازنة أن الضرائب ليست إلا أداة يمكن عن طريقها زيادة الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، كما زعموا أن الموازنة العامة تكمن في خلق التعادل بين الإيرادات والنفقات ووقفا لوجهة نظر كينزية فإنه غالبا ما يمكن أن تكون الموازنة العامة هدفا نسعى إلى تحقيقه، وفضلا عن ذلك فإن العجز المخطط في الموازنة (السياسة المالية التوسعية) يكون مناسبا عندما يسود ركود اقتصادي، والفائض المخطط في الموازنة (السياسة المالية المقيدة) يكون مناسبا عندما يتوقع صانع السياسة حدوث رواج تضخمي. وهكذا فإن الظروف الاقتصادية العامة تحل محل الموازنة السنوية المتوازنة كمعيار ملائم لتحديد سياسة الموازنة.

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص ص: 307-308.

شكل رقم (2.1): سياسة مالية مقيدة لإبطال الضغوط التضخمية

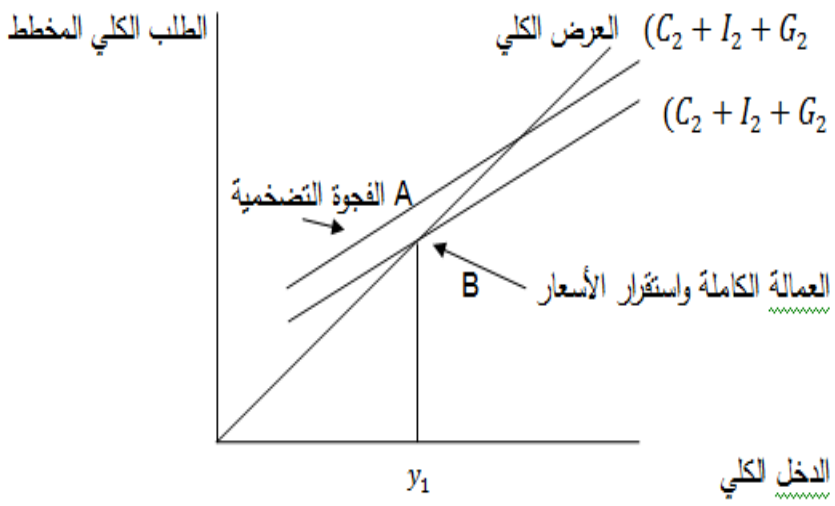

المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص: 308.

يؤدي الطلب الكلي المفرط $(C_2 + I_2 + G_2)$ إلى ارتفاع الأسعار، فإذا تمكن صانع القرار من مواجهة هذا الطلب المفرط، فإن آثاره التضخمية يمكن أن تتوقف عن طريق سياسة مالية مقيدة وعلى سبيل المثال فإن الإنفاق الحكومي يجب أن يخفض من أجل المحافظة على مستوى الطلب الكلي عند $(C_1 + I_1 + G_1)$.

كما أن حالة التوسع تسود عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات، مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها وبالتالي يتم استخدام السياسة المالية للحد من تأثيرها كما يلي:[1]

-زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما إلى زيادة دخول الأفراد، حيث أن الإنفاق الحكومي مما زيادة الطلب الكلي في الإقتصاد الأمر الذي لمواكبة الزيادة في الطلب وزيادة الإنتاج، تعني التوظيف وتقديم حوافز للأفراد لزيادة إنتاجيتهم ورفع كفاءة العمل.

-إستخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل وخلق فرص الاستثمار للحد من البطالة والكساد، بإتباع سياسة توسعية على محورين محور زيادة الإنفاق، وتخفيض الضرائب.

حيث: AD: الطلب الكلي AS: العرض الكلي

[1] محمد العربي ساكر، **مرجع سابق**، ص ص: 120-121.

شكل رقم (3.1): يوضح سياسة مالية توسعية

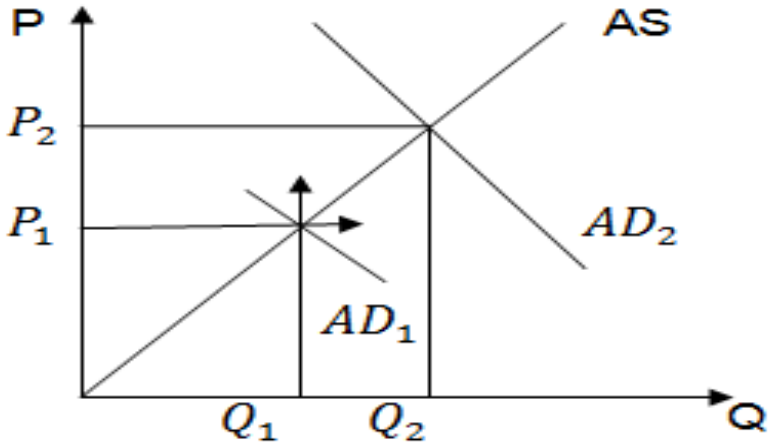

المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 121.

يبين الشكل أعلاه (3.1) أن إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات:

إن جناحي السياسة المالية هما "الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي"، والسياسة المالية للحكومة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم تقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب عليها، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي، أو مزج كلاهما.

حيث أن الزيادة في الضرائب تميل لتخفيض الإنفاق الخاص، فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على دخول الأرباح فإن الدخل الممكن التصرف فيه يخفض وهذا يخفض من الإنفاق الاستهلاكي، ومنه فعالية السياسة المالية الانكماشية في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات تتحدد بعاملين هما:[1]

– مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات؛

– مدى ما يمكن أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، وهذا ما يظهر علاقة السياسة المالية بالعجز في ميزان المدفوعات من خلال قدرتها على تخفيض الطلب الكلي الذي ينتج عنه نقص كبير في الواردات وزيادة كبيرة نسبيا في الصادرات.

[1] كمال بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص ص: 390–392.

تكمن علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات من خلال دورها في معالجة الاختلال وإعادة التوازن الخارجي، حيث أن الهدف المطلوب هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات وفقا للعلاقة الآتية:[1]

$$\downarrow \Delta Y = \downarrow \Delta M$$

والسلطات الحكومية في سبيل كبح الدخل الوطني من خلال الاعتماد على السياسة المالية عليها إن تتبع أسلوب الاستيعاب إذ يركز هذا الأخير على دور السياسة المالية انطلاقا من تحليلات جون مينارد كينز التي وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، والاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

في حالة العجز في ميزان المدفوعات لما يكون الدخل أقل من الطلب الداخلي وهنا يكون الطلب الخارجي أقل من الصفر.

$$\begin{cases} Y = C + I + X - M \dots . (1) \\ A = C + I \dots \dots \dots \dots \dots . . (2) \\ B = X - M \dots \dots \dots \dots \dots . (3) \end{cases}$$

من المعادلة 1.2.3 نجد

$$\begin{cases} Y = A + B \dots . . (4) \\ B = Y - A \dots . . (5) \end{cases}$$

حيث أن:

B: الطلب الخارجي و يساوي X-M، و A يمثل الطلب الداخلي ويمثل الاستهلاك الخاص والحكومي زائد الاستثمار A= C+I، Y يمثل معادلة الدخل Y=C+I+X-M.

فلما يكون الدخل أقل من الطلب فستكون إشارة الطلب الخارجي سالبة، ومنه عجز في ميزان المدفوعات ولمواجهة هذا الوضع على الدولة التدخل عن طريق سياسة مالية تستهدف التأثير على أحد المتغيرين، إما الدخل وإما الطلب الداخلي:

[1] الضاوي علوان، **انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990–2010**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد(6)، 2016، ص: 240.

– عليها زيادة الدخل، أي تباع سياسة مالية توسعية، والتي تمكن من زيادة الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره لزيادة حجم الإنتاج ومنه زيادة الصادرات.

– العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية انكماشية والتي تؤثر على الاستهلاك والاستثمار.

أما حينما يسجل ميزان المدفوعات للبلد ما فائض جراء التزايد في صادراته، ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور وهنا يكون الدخل أكبر من الطلب الداخلي وفي هذه الحالة يمكن التصرف كذلك من خلال:[1]

– إتباع سياسة مالية تقيدية للتأثير على الدخل الوطني من خلال تخفيض مستويات الإنتاج مما يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وبالتالي ينخفض مستوى الدخل،

– إتباع سياسة توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي، وذلك بتشجيع الأفراد على الاستهلاك والاستثمار.

المطلب الثالث– علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان الجاري:

لمعرفة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، لابد من فهم العلاقة التفاعلية بينهما، إلا أن هناك وجهات نظر مختلفة حول تقديم تفسير واضح للعجز التوأم من خلال المدارس الاقتصادية، فهناك من يرى أن هناك علاقة تتجه من عجز الموازنة نحو عجز الميزان الجاري، والبعض الآخر يرى أن العجز الخارجي يؤثر في العجز المالي.

1–العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري:[2] تقدم المطابقة الاقتصادية بين الطلب الكلي والعرض الكلي أساسا نظريا لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الموارد الخارجية فمن المعروف أن:

$$Y = C + I + G + x - m \ldots..(1)$$

وباستخدام العلاقة الممثلة لاستخدامات الناتج المحلي الإجمالي:

$$Y = C + S + T \ldots..(2)$$

حيث أن: S الادخار الخاص، T إيرادات الحكومة من الضرائب.

وبمساواة المتطابقة (2) مع (1) يكون:

---

[1] الضاوي علوان، **مرجع سابق**، ص: 241.

[2] ممدوح الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**، دراسات اقتصادية، السلسة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، المجلد (3)، العدد (6)، 2001، ص: 25.

$$C + I + G + x - m = C + S + T$$

$$I + G + x - m = S + T$$

$$(x - m) = (S - I) + (T - G)$$

$$td = sd + bd \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

ويمثل المقدار $td = (x - m)$ الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو ما يسمى عجز الميزان التجاري.

والمقدار $sd = (S - I)$: الفرق بين الادخار والاستثمار أو ما يسمى بعجز موارد القطاع الخاص.

والمقدار $bd = (T - G)$: الفرق بين ايرادات الدولة ونفقاتها أو ما يسمى بعجز الموازنة.

2- العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري: للانتقال من العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري إلى العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، تجوى التعديلات التالية:

- ✓ يستبدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالناتج القومي الإجمالي(GNP).
- ✓ تستبدل الصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من العالم الخارجي (X) بالصادرات من السلع والخدمات (m)، حيث $X = m - TR_{in}$.
- ✓ يستبدل رصيد الحساب الجاري (cd) برصيد الميزان التجاري (td).[1]

يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الحساب وعجز الموازنة، وهما كما يلي:

- **التكافؤ الريكاردي:** ينص على عدم وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، أي أنه عندما يزيد عجز الموازنة العامة بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له أي تأثير على نفقات القطاع الخاص، وهو ذو أثر مؤقت سوف تزول آثاره عند عودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، والذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الفترات الحالية إلى فترات مقبلة.[2]

- **المقترح الكينزي:** المنهج الكينزي يدعي وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل

[1] ممدوح الخطيب الكسواني، **مرجع سابق**، ص: 26.

[2] خالد محمد السواعي، أنور أحمد العزام، **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الإقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، 2015، ص: 99.

المدخرات وترتفع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وعليه ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري.[1]

3- أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة: إن أسعار الصرف الثابتة لا يسمح لها بالتقلبات في سوق الصرف والناجمة عن تغيرات العملة وعرضها، أي أن البنك المركزي يعمل على تثبيت سعر صرف العملة عند مستوى معين. مثلا عند قيام الدولة بإنفاق مبلغ القرض، فان هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية المنعكسة في عجز الموازنة الحكومية الكبير قد وسعت من الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الداخل، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يؤثر سلبا على المقدرة التنافسية من خلال انعكاسه على أسعار الصرف للبلد في الأسواق العالمية، ومن ثم تدهور ميزان الحساب الجاري.

شكل رقم (4.1): أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف الثابتة

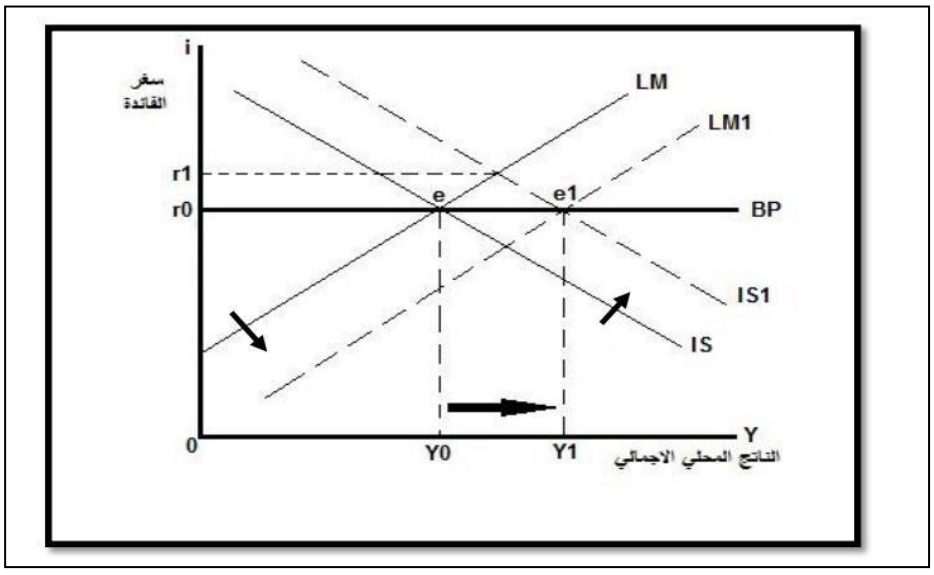

المصدر: سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، **قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، الجلد(3)، العدد(10)، 2015، ص: 15.

يوضح الشكل البياني أعلاه رقم (4.1) أثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة على الحساب الجاري في اقتصاد مفتوح يعتمد على أسعار الصرف الثابتة وفقا لنموذج مندل-فليمنج، إذ يوضح المنحنى LM

[1] قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة، **العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1)، 2015، ص: 2.

التوازن في سوق النقد كما يعبر عن التوليفات من أسعار الفائدة والناتج في سوق النقد، ومنحنى IS يمثل توازن سوق السلع والخدمات والذي يعبر عن التوليفات المختلفة كذلك من سعر الفائدة والناتج، في حين يوضح منحنى BP توازن ميزان المدفوعات عند أسعار الفائدة والناتج ويعتمد ميل المنحنى على حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اعتمادا على الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، وكلما زادت حرية رؤوس الأموال الأجنبية كان منحنىBP أكثر انبساطا، وفي حالة الحرية الكاملة لحرمة رؤوس الأموال الأجنبية يكون المنحنى أفقيا.[1]

وبالتالي يمكن القول أن في حالة ثبات أسعار الصرف لا توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان الجاري، أي أن السياسة المالية التوسعية قد رافقتها سياسة نقدية مرنة وبالتالي لن يكون لها أثر صافي على أسعار الصرف أوسعر الفائدة.

4- أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة:[2] أسعار الصرف المرنة هي الحالة التي تسمح من خلالها لأي عملة أن تتأثر ارتفاعا وانخفاضا في سوق الصرف الأجنبي تبعا لقوى العرض والطلب في السوق، ويمكن أن تؤدي لارتفاع او انخفاض قيمة العملة تبعا لهذا النظام، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل.

شكل رقم (5.1): أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة

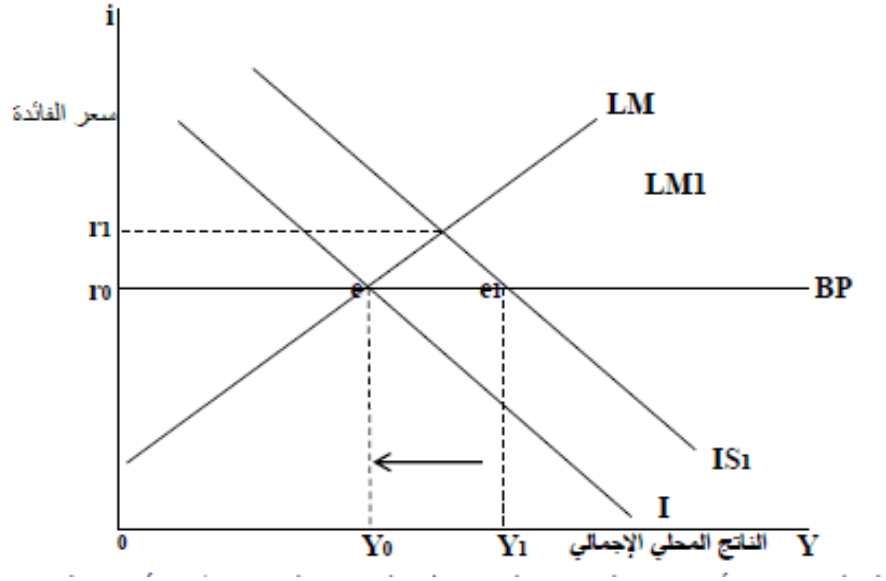

المصدر: حسن كردي عيسى، **العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت نموذجا 1980-2016**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (4)، العدد(44)، جزء(1)، 2018، ص: 236.

[1] الضاوي علوان، **مرجع سابق**، ص: 242-243.

[2] حسن كردي عيسى، **العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت نموذجا 1980-2016**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (4)، العدد(44)، جزء(1)، 2018، ص: 236.

يوضح الشكل أعلاه رقم (5.1) علاقة عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انتقال المنحنى من IS إلى IS_1 باتجاه اليمين ويؤدي ذلك إلى زيادة كل من الناتج وسعر الفائدة من $(Y_0$ و $r_0)$ إلى $(Y_1$ و $r_1)$ على التوالي عند مستوى توازني (e_1)، وان زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل مما يزيد سعر صرف العملة المحلية، وعندما تكون السياسة النقدية للبنك المركزي محايدا لان ذلك سوف يجعل أسعار السلع المحلية مرتفعة الثمن بالنظر للخارج مما يقلل القدرة التنافسية للبلد، وان أسعار السلع الأجنبية سوف تكون منخفضة القيمة بالنظر للداخل، مما يعني زيادة الواردات، أي زيادة الطلب على السلع الأجنبية، مما يجعل منحنى IS ينخفض باتجاه اليسار أي من IS_1 إلى IS.

خاتمة الفصل:

بعد ما تم التطرق للجوانب النظرية من موضوع البحث حول الأدبيات النظرية للسياسة المالية والعجز التوأم، تم التوصل إلى أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، نظرا للأهمية التي تكتسيها كونها تهيئ الظروف الملائمة لنشاط القطاع الخاص، ذلك من خلال أدواتها المتمثلة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والتي كل منها تكمل الأخرى، بالإضافة لمناقشة الأدبيات المتعلقة بكل من الموازنة العامة والميزان الجاري لميزان المدفوعات، وتوضح العلاقة التي تربط بينهما، بحيث يرى المنهج الريكاردي عدم وجود علاقة تربط بين عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، بينما يرى المنهج الكينزي عكس ذلك أي ينص على وجود علاقة مباشرة بينهما إذ يحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة نحو عجز الميزان الجاري، على أساس أن الموازنة العامة تأثر على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف المرنة على عكس أسعار الصرف الثابتة.

الفصل الثاني:

واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الفصل الثاني- واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

مقدمة الفصل:

لقد عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات أوضاع اقتصادية صعبة جدا، نتيجة انهيار أسعر النفط، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي سارعت إلى تبني سياسات اقتصادية تعرف بالسياسة المالية، نظرا للمكانة التي تحتلها هذه الأخيرة بين السياسات الأخرى كون مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج، فهي تعد أداة هامة في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي قد تواجهها مثل الأزمة النفطية 1986، ودخول الجزائر في مديونية، وكل هذه المشاكل قد تنتج نتيجة الصعوبات التي تواجهها الدولة في دفع عجلة اقتصادها ومن بين الصعوبات التي تواجهها الموازنة العامة الانكماش الاقتصادي، وهذا ما يترتب عنه زيادة في عبء الدين على الحكومة ومنه لجوئها إلى زيادة الضرائب المفروضة على الأفراد لتخطي العجز وهو ما ينجر عنه تأثير سلبي على الاقتصاد والمجتمع معا، بالإضافة لعدم إمكانية الدولة على تصدير منتجاتها إلى الخارج يدفع إلى حدوث عجز في الميزان الجاري ومن أجل ذلك سيتم في هذا الجانب التطرق لدراسة واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017، بالإضافة إلى التعرض لصندوق ضبط الإيرادات ودوره في معالجة اختلال العجز الموازني، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؛

المبحث الثاني- سياسات الإنفاق المعتمدة في الجزائر؛

المبحث الثالث- تطور الميزان الجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

المبحث الأول- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

سعت السياسة المالية في تنمية وتنويع مختلف مصادر الإيرادات العامة والنفقات، بالإضافة إلى الرفع من حصيلتها حتى تتمكن من التصدي للأعباء الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية، وهذه السياسة ركزت بشكل كبير على الجباية البترولية (قطاع المحروقات) على كون هذا الأخير هو المسيطر على الإيرادات العامة، وبالتالي سوف يتم التطرق إلى تتطور الإيرادات العامة والنفقات العامة وهي بدورها تركز على نفقات التسيير ونفقات التجهيز كل على حدى في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، انطلاقا من بعض المعايير والإصلاحات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالوضعية الاقتصادية للجزائر التي أحدث عدة تغيرات على مستوى النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول- تحليل تطور الإيرادات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تعد الجباية البترولية المحرك الأساسي والمسيطر على الإيرادات العامة، والتي بدورها تعمل على تغطية النفقات العامة، ومن المعروف أن الجزائر دخلت في برامج الإصلاحات الاقتصادية مبرمجة مع صندوق النقد الدولي سنة 1989، ومن بينها الإصلاحات التي أدخلت على النظام الضريبي بهدف رفع من حصيلة الجباية العادية والمتكونة من الجباية الضريبية والجباية الغير الضريبية مقارنة بالجباية البترولية، ولمعرفة التغيرات التي قامت بها هذه الإصلاحات، إذ يمكن التعرض في هذا المطلب إلى تحليل هيكل كل من الإيرادات العامة من خلال التطرق إلى تطور الجباية البترولية والجباية العادية، بالإضافة إلى تحليل هيكل النفقات العامة عن طريق دراسة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1-تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

إن الاعتماد الكلي على الجباية البترولية في تشكيل الإيرادات العامة احدث اختلالات في بنية هذه الأخيرة بسبب التقلبات في السوق النفطية، خاصة ما حدث من تراجع في أسعار النفط سنة 1986 وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد حجم المديونية، وهذه كلها دفعت بصناع القرار إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الاقتصاد لإنعاشه، كانت المؤسسات المالية الدولية طرفا فاعلا، ولم يكن من الممكن شروع الجزائر في إجراء هذه الإصلاحات دون إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومنه "المحيط الضريبي"،[1] ولهذا السبب قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي منذ سنة 1987 والتي أنهت أشغالها سنة 1990 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد، والذي شرعت الجزائر في تطبيقه ابتداء من سنة 1992.

أ-تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017:

انطلاقا من الإصلاح الجبائي الذي استلهم منه قانون المالية لسنة 1991 المبدأ أو الإطار القانوني، واعتبارا لبعض المعايير الاقتصادية والمالية المرتبطة بالوضعية الاقتصادية، يمكن التطرق إلى تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة التي تتكون من إيرادات المحروقات وأيضا الإيرادات العادية، انطلاقا من تقسيماتها الرئيسية والمتمثلة في الجباية البترولية من خلال الشكل الموالي:

[1] عبد القادر مزعاش، **مرجع سابق**، ص: 226.

شكل رقم (1.2): تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

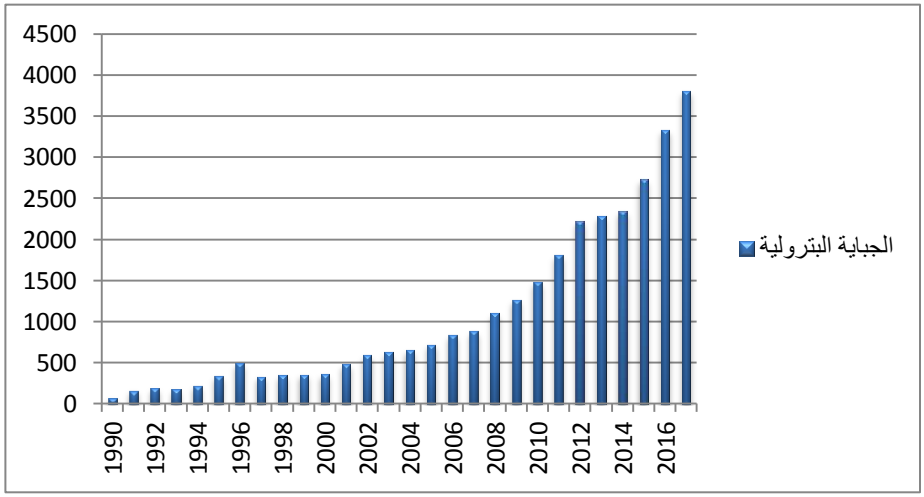

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1).

يبن الشكل رقم (1.2) أن هناك انخفاض محسوس في الجباية البترولية ب76.2 مليار دج سنة 1990 و161.5 مليار دج سنة 1991، كما حددت قيمتها سنة 1993 بمبلغ 179.2 مليار دج مقابل 193.8 مليار سنة 1992 أي بتقهقر نسبته تتجاوز 5.21%، أي ما يعادل 62.29% من تقديرات السنة المعنية في سنة 1992 مقابل 57.08% في سنة 1993، وهذه النتيجة تؤكد النزعة نحو التراجع الملحوظ منذ سنة 1992 على مستوى أسعار البترول في السوق الدولية. لكن رغم هذا التراجع الزاحف لا تزال الجباية البترولية تشكل المصدر الأساسي للميزانية من الهيكل الإجمالي للإيرادات من خلال سيطرت الضرائب الغير مباشرة (الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية على هيكل الجباية العادية) فقد مثلت نسبة 70%، وشكلت منها الضرائب على السلع والخدمات نسبة 47%، وهو ما يجعل الوعاء الضريبي غير مستقر ومرشح للانخفاض في أي فترة، حتى لو كانت هذه السنة في انخفاض على مر السنوات 49.96% سنة 1990، 64.88% سنة 1991، 57.08% سنة 1993 ويرجع السبب في ذلك إلى الطلب الكلي على الموارد البترولية التي كان ورائها حرب الخليج.[1] لتسجل زيادة في سنة 1994 ب221.1 مليار دج إلى غاية سنة 1996 بمبلغ قدره 495.9 مليار دج، ومن حيث النسبة فقد انتقلت من 46.55% سنة 1994 إلى 60.10% سنة 1996 من إجمالي الإيرادات، لتعاود الجباية البترولية في تراجع بداية من سنة 1997 واستمرت في الانخفاض حتى غاية سنة 2000 ب(334.1 مليار دج سنة 1997، 348.7 مليار دج سنة 1998، 358.4 مليار دج سنة 1999، 364.9 مليار دج سنة 2000.

لتنتقل إيرادات المحروقات من 883.1 مليار دج في 2007، إلى 1101.8 مليار دج في 2008، وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.6%.تمثل هذه الإيرادات ما يقارب 2.4 مرة مقدار الضريبة البترولية

[1] التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 1995، ص: 26.

المدونة بالميزانية على أساس السعر المرجعي المحدد عند 37 دولار للبرميل، ثم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، ويكمن السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الذي فسح المجال أمام الجزائر أن ترفع من احتياطات الصرف بصفة معتبرة، في هذه الفترة شرعت الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد الجزائري من حالة الركود أمام الفترة (2003-2008)، بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مما انجر عنها انتعاش السوق النفطية، وتطورت العوائد النفطية، ليتم تسجيل انخفاض الجباية البترولية 1263.3 مليار دج سنة 2009 بسبب الأزمة المالية سنة2008.[1]

ثم تم ملاحظة زيادات معتبرة في وتيرة إيرادات المحروقات ب3810.3 مليار دج سنة 2017، كما قدرت الزيادة ب1487.8 مليار دج سنة 2010، و1810.4مليار دج سنة 2011، ظل هذا الارتفاع في استمرار خلال السنوات الممتدة من 2012-2017، ويعود السبب في ذلك إلى التحسن الملحوظ في تحصيل الضرائب والرسوم بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال كل تلك السنوات.

ب-تحليل تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

في ظل هذا الجزء سوف يتم التعرض لتحليل الإيرادات خارج المحروقات في الجزائر من خلال الملحق رقم (1) والشكل أدناه:

شكل رقم (2.2): تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

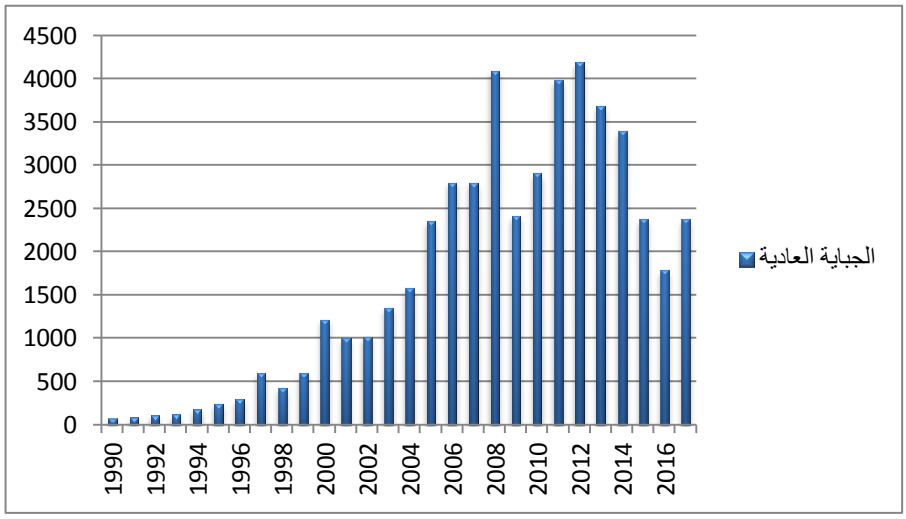

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم (1).

حددت الإيرادات العادية بمبلغ 71.1 مليار دج سنة 1990 بنسبة انجاز 46.62% من إجمالي الإيرادات، لتسجل ارتفاعا بنسبة 38.70% سنة 1993 بمبلغ 121.5 مليار دج مقارنة مع السنتين 1991و

[1] التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2008، ص: 105.

1992 ب(83.0 مليار دج، 108.9 مليار دج) على التوالي، حيث ارتفعت الانجازات من 46.62% سنة 1990 إلى 38.70% سنة 1993، وقد استمرت هذه الزيادة في الجباية العادية حتى سنة 2008 بمبلغ 4088.6 مليار دج بنسبة انجاز قدرها 78.77%، مقابل 75.84% سنة 2007، وضل هذا الارتفاع في حالة استقرار نسبي ذلك بسبب الارتفاع في الإيرادات الضريبية وقد سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 79.6% من الإيرادات الضريبية مقابل 79% في سنة 2007.

ليتم بعدها تراجع في قيم الإيرادات خارج المحروقات بعد سنة 2008 والمتمثلة في انخفاض قدره 2412.7 مليار دج بنسبة انجاز 78.77%، 2905.0 مليار دج سنة 2010 بنسبة 66.12%، كما قدرت الزيادة سنة 2011 ب3979.7 مليار دج، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى أثر تقليص حجم الإيرادات خارج المحروقات والأزمة النفطية 2008. وقد عرفت الجباية العادية تذبذبا في القيم خلال السنوات الباقية منها ما شهت ارتفاعا وأخرى عرفت انخفاضا في القيم إلى غاية سنة 2017 حيث بلغت 2372.5 مليار دج بنسبة قدرت ب38.37%، وهذا التحسن راجع إلى بعض الإجراءات المتخذة على مستوى التنظيم الجمركي والارتفاع الضرائب المباشر لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي.[1]

في ظل ذلك كان على الحكومة الجزائرية إجراء اتفاقا يخص إصلاح النظام الضريبي بالاعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن، بغية تصحيح وضعية الميزانية العامة للدولة والقضاء على هشاشة المالية العامة خاصة ما تعلق بجانب الإيرادات العامة، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي وضعت من اجلها إضافة إلى عجز الجباية العادية عن تمويل كل النفقات الجارية.

2-تحليل تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

اتسمت السياسة الاتفاقية خلال فترة الدراسة بارتفاع في معدلات نمو الإنفاق العام، الذي يرتبط بمعدلات التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2017، إذ يمكن توضيح تطور النفقات العامة من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز وكيفية توزيعهما وتخصيصهما.

أ-تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2017): تخصص نفقات التسيير للسير العادي لنشاط الدولة وتضم كل من نفقات المستخدمين والموظفين، ومنه سيتم توضيح تطور هذه النفقات من خلال الاعتماد على البيانات المتاحة في الملحق رقم (1)، والشكل الأتي:

[1] Banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport 2008,september 2009, p : 104.

شكل رقم (3.2): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

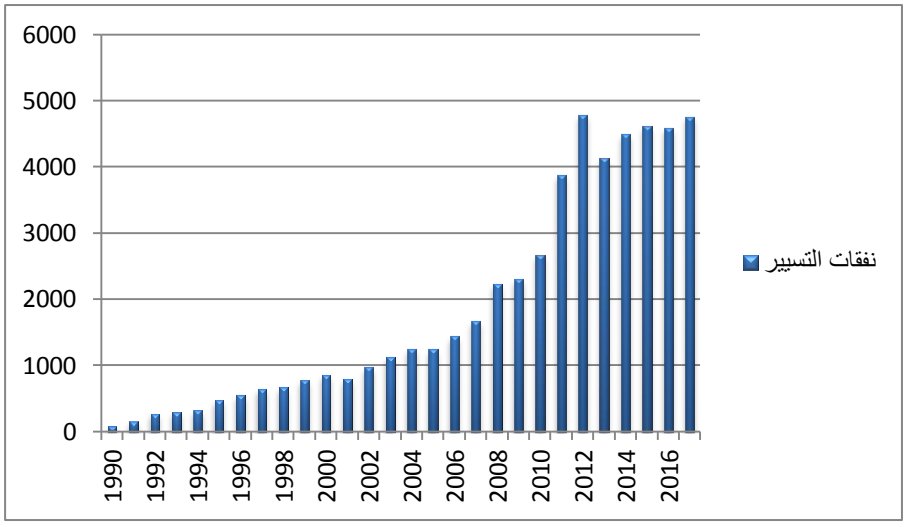

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (1).

يظهر الشكل رقم (2.3) أعلاه أنه قد تم تسجيل ارتفاع في نفقات التسيير خلال الفترة 1990-1994 لتتمثل في 88.8 مليار دج سنة 1990 بنسبة انجاز قدرها 65.05% من إجمالي النفقات، 153.8 مليار دج بنسبة 72.51% سنة 1991، لترتفع سنة 1992 ب23% بمبلغ 247.3 مليار دج، مقابل 303.950 مليار دج سنة 1993، حيث شكلت حصة التكاليف المشتركة أكثر من 42% لكنها خفضت إلى 33% ويعكس مستوى التقديرات زيادة ملموسة في الدين العمومي والنفقات المخفضة للإيرادات بمبلغ 16.011 مليار دج، ووسائل المصالح في حدود 42.919 مليار دج، بالإضافة للتدخلات العمومية بمبلغ 15.770 مليار دج، لتبلغ قيمة 330.4 مليار دج بنسبة انجاز 58.34% سنة 1994، في هذه الفترة كانت نفقات التسيير في زيادة متواضعة وبنسب ضئيلة لم تصل للمستوى الذي يسمح لها بالتأثير على الاقتصاد.[1] في حين سجلت خلال المدة 1995- 1999 ارتفاعا في وتيرة نفقات التسيير بلغ الذروة 774.7 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80.55% على غرار السنوات السابقة للفترة، وترجع السبب في هذه الزيادة إلى أثر الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية.

وينطوي الاتجاه الصاعد لنفقات التسيير خلال هذه الفترة على نمط الإنفاق السائد، والذي انعكست فيه أثر الإصلاحات الاقتصادية والمالية في إطار اتفاقيات برامج الاستقرار الاقتصادي، والتعديل الهيكلي التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فلقد بلغت نفقات التسيير 88.8 مليار دج سنة 1990، أي ما يمثل نسبة 65.05% من إجمالي النفقات، لتقفز إلى 774.7 مليار دج سنة 1999 وهو ما يمثل أربع أضعاف نفقات التسيير وبنسبة 80.55% من النفقات الإجمالية وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الممتدة من 1990-1999، وبناء على ذلك نجد أن الارتفاع

[1] التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 1995، ص: 27.

في النفقات الإجمالية قد غزاه إلى حد كبير حجم نفقات التسيير، وتعكس هذه الوضعية تسيير الخدمات العمومية ومستوى نفقات كبيرة غير قابلة للتقليص، إلا أن هذه المرحلة شهدت نقص في الاستثمارات.[1]

كما أن خلال الفترة الممتدة 2000-2004 لوحظ أن نفقات التسيير سجلت مستوى أقل في الزيادة مقارنة بالفترة السابقة، إذ انخفضت نسبة إجمالي النفقات من سنة 1999 ب80.56% إلى 66.13% في سنة 2004، الملاحظ أن هذه النفقات من حيث القيمة نجد أنها في زيادة مستمرة بلغت 1251.1 مليار دج سنة 2004، أما في ما يتعلق بالفترة 2004-2008 سجلت نفقات التسيير زيادة مستمرة لتنتقل من 1251.1 مليار دج سنة 2004 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، لكن بالنظر إلى النسب نجد أنها في انخفاض مستمر من 80.56% سنة 1999 لتصل إلى 53.34% سنة 2008، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى ارتفاع في نفقات المستخدمين التي تعتبر ثاني أهم بند في نفقات التسيير زيادة إلى ذلك ارتفاع منح المجاهدين والمصالح الإدارية.

وعليه يمكن تلخيص مسببات نمو نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2008 إلى:[2]

- النتائج السلبية للكوارث الطبيعية وفترة الإرهاب، والتحويلات الاجتماعية وتستحوذ على النسبة الأكبر حيث مثلت نسبة 46% خلال فترة 1990-2000 ونسبة 53% خلال 2000-2008، وهذا راجع إلى ارتفاع التحولات الاجتماعية والنمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر، إضافة إلى شبكات التضامن الاجتماعي التي أنشأتها الدولة؛

- ثقل عبء الديون العامة في نفقات التسيير خصوصا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث بلغت على سبيل المثال سنة 1997 نسبة 17% من نفقات التسيير.

في المقابل تم تسجيل استمرار الزيادة في نفقات التسيير خلال السنوات الباقية منها ما شهدت زيادة وأخرى عرفت تراجع في قيمتها إذ انتقلت نفقات التسيير من 4246.3 مليار دج سنة 2009 إلى 4757.8 مليار دج سنة 2017 بنسبة انجاز 64.38% من إجمالي النفقات.

ب-تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2017): تعبر عن مختلف الاعتماد التي تفتح في قانون المالية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، بغية تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج من أجل تحقيق تنمية شاملة في الوطن وتعبر عن أهمية خاصة في ظروف الدول النامية منها الجزائر، وفي ما يلي دراسة لتطور نفقات التجهيز من خلال معطيات الملحق رقم (1)، الشكل أدناه:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماع، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، ماي 2000، ص: 84.

[2] المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول**، من سنة 2003، 2004، ص: 84.

شكل (4.2): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

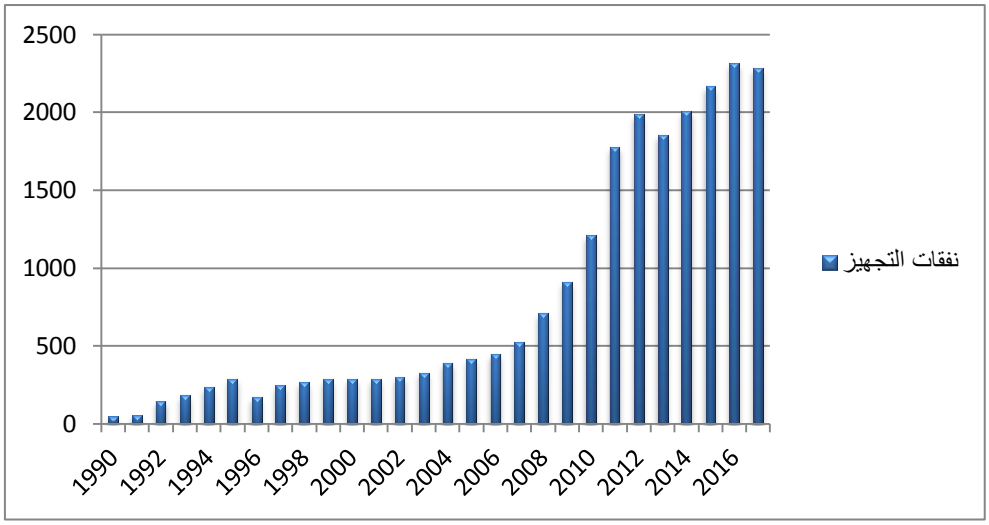

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم (1).

يبن الشكل رقم (4.2) أن نفقات التجهيز عرفت خلال الفترة 1990-1999 زيادة ضئيلة، إذ مثلت 47.7 مليار دج سنة 1990 بنسبة انجاز 34.94% من إجمالي النفقات في هذا الصدد سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادتها لتصل إلى 286.6 مليار دج سنة 1999 قدرت ب 29.74% من إجمالي النفقات، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي اشترط فيه تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفسح المجال للقطاع الخاص، ابتداء من انطلاق من برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2000، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أنه خلال فترة 2000-2008 فقد عرفت سنة 2000 نسبة 24.58 % من إجمالي النفقات بمبلغ 289.6 مليار دج لتصل إلى 288.8 مليار دج سنة 2001، لتستمر في التضاعف حتى سنة 2004 بمبلغ 391.4 مليار دج، وذلك راجع إلى تطبيق الجزائر مشروع الإنعاش الاقتصادي، الذي كشفت من خلاله مشاريع البنية التحتية،[1] إضافة إلى زيادة مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى الذي بدأت في تطبيقه سنة 2001، واهتمت بتمويل مشروع دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005 و2009.

ليتم ملاحظة ارتفاع واضحا لنفقات التجهيز سنة 2010 ب1212.6 مليار دج مقارنة مع السنة 2009 ب910.9 مليار دج، لترتفع إلى 1774.7 مليار دج سنة 2011، ومع ذلك استمرت الزيادة في النفقات التجهيز إلى 2286.1 مليار دج سنة 2011 بنسبة قدرت 30.31% من إجمالي النفقات،[2] واستمرت

[1] محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، ص: 114.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 147.

هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى غاية سنة 2017 لتقدر ب2286.1 مليار دج بنسبة 30.93% من إجمالي النفقات.

المطلب الثاني- تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

شهدت الجزائر عدة أزمات مالية أدت بها لحدوث عجز هيكلي في موازنتها العامة، كما تميزت خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2017 بتطورات اقتصادية على مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى التغير في رصيد الموازنة العامة ما بين عجز وفائض، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات المنتهجة من طرف الدولة، وفي هذا الصدد سيتم تحليل تطور كل من إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة كل على حدى ليتم في ما بعد تحليل عجز الموازنة بصفة كلية.

1-تطور إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

بعد ما تم تحليل تطور الإيرادات من حيث طبيعتها والتي تتمثل في الجباية العادية والجباية البترولية، سيتم في هذا العنصر دراسة تطور إجمالي الإيرادات في الجزائر من خلال معطيات الملحق رقم (1)، والشكل الموالي:

شكل رقم (5.2): تطور إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

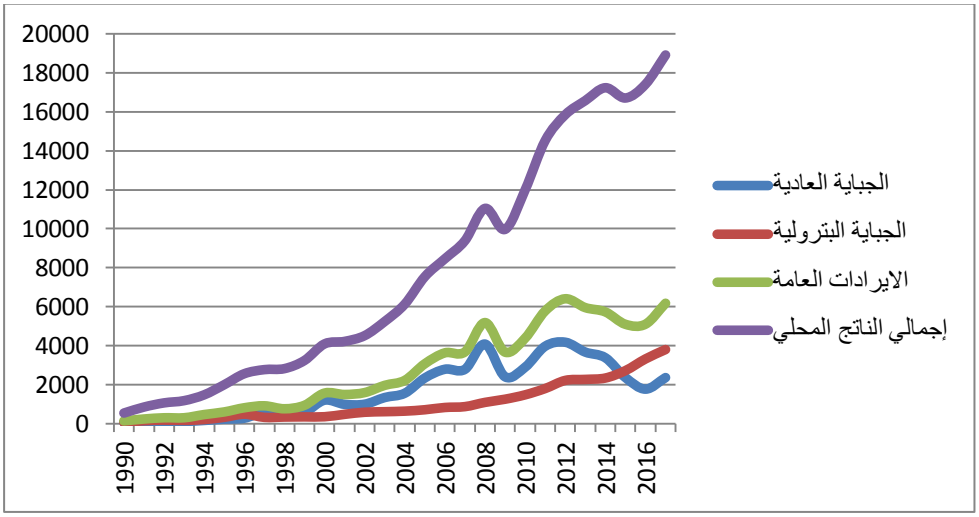

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (1).

يظهر الشكل رقم (5.2) أن هناك ارتفاع في وتيرة الإيرادات العامة من 152.5 مليار دج سنة 1990 من إجمالي الإيرادات، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 554.39 مليار دج، لتنتقل إلى 248.9 مليار دج سنة 1991 لتستمر في الارتفاع طيلة الفترة حتى بلغت 611.7 مليار دج سنة 1995 بناتج محلي إجمالي قدره 2004.99 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن الإيرادات العامة نظرا لارتفاع

أسعار البترول واستمرت هذه الإيرادات في الارتفاع لتصل إلى حصة الأسد سنة 1999 بمبلغ 950.5 مليار دج.

كما سجلت ارتفاعا في إجمالي الإيرادات خلال السنوات الممتدة من 2000-2008 متنقلة من 3687.7 مليار دج سنة 2007 بعد أن كانت لا تتجاوز 1578.1 مليار دج سنة 2000 بناتج محلي إجمالي بلغ 4098.8 مليار دج، والملاحظ أيضا أن الموازنة العامة خلال هذه الفترة قد عرفت فائضا. لتسجل إيرادات الميزانية 5190.4 مليار دج سنة 2008 مقابل 3687.7 سنة 2007، بينما بقيت تقريبا شبه راكدة في سنة 2007، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي مبلغ قيمته 9389.6 مليار دج، نتج هذا الارتفاع عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور المواتي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية مقارنة بإجمالي الناتج الداخلي. حيث انتقلت إيرادات المحروقات بالفعل من 2711.8 مليار دج في سنة 2007 إلى 4003.6 مليار دج سنة 2008،[1] بناتج محلي إجمالي 11043.7 مليار دج، وهو ما يعبر عن ارتفاع نسبة 47.6% تمثل هذه الإيرادات ما يقارب 2.4 مرة مقدار الضريبة البترولية المدونة بالميزانية على أساس السعر المرجعي المحدد عند 37 دولار للبرميل، ثم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات.

بلغت إيرادات الميزانية 4392.9 مليار دج سنة 2010 بناتج محلي إجمالي 11991.6 مليار دج، مقابل 3676.0 مليار دج سنة 2009 ليصل إجمالي الناتج إلى 9968.0 مليار دج، وبالتالي هيمنت إيرادات صادرات المحروقات في إيرادات الميزانية الكلية تتطور كنسب من إجمالي الناتج الداخلي بطريقة مباشرة مع حصة القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي، بالمقابل ظل معدل الاقتطاع على النشاطات خارج المحروقات مستقرا نسبيا خلال الفترة 2004-2010 كما ارتفعت إيرادات الإجمالية لسنة 2011 بمبلغ 5790.1 مليار دج، و6411.3 مليار دج كأعلى قيمة طيلة فترة الدراسة سنة 2012، لتقابلها ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (14519.8 مليار دج سنة 2011، و15843.0 مليار دج سنة 2012، لتتراجع إيرادات الميزانية خلال السنوات الباقية وضلت في انخفاض سنة تلوى أخرى إلى أن وصل إجمالي الإيرادات إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016 مقابل 5103.1 مليار دج في 2015،[1] أي بانخفاض قدره 60.9 دينار تجسد شبه الاستقرار هذا في إجمالي إيرادات الميزانية على الرغم من انخفاض في إيرادات المحروقات (-592.4 مليار دج، أي 25.0 %) نسبة إلى إجمالي الناتج الداخل، حيث تراجعت الإيرادات الكلية بقليل في 2016 لتبلغ 29.0 % من التدفق السنوي للثروة المنتجة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 30.6% في 2015، و33.3% في 2014.

[1] Banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport, 2008, september 2009, p : 104.

وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دج بناتج محلي إجمالي قدر ب18906.6 مليار دج، مقابل 5110.1 مليار دج سنة 2016، ليصل الناتج المحلي في هذه السنة إلى 17406.8 مليار دج، نجم هذا الارتفاع المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية عن ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55% وبما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات، في حين ازدادت الإيرادات الكلية بشكل محسوس في سنة 2017 لتبلغ 32.7% من التدفق السنوي للثروة المنتجة، مقابل 29.4% في سنة 2016 وهو ما يقارب تلك الزيادة التي شهدتها سنة 2014، وقد سجل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 مبلغ 17228.6 مليار دج، حيث وصل سعر البرميل قرابة 100 دولار، وفيما يتعلق بنسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات فقد واصلت تحسنها متنقلة من 23.1% في سنة 2016 إلى 24.9% سنة 2017.[1]

2-تحليل تطور إجمالي النفقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تمثل النفقات العامة الوثيقة التي تقدر للسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والتجهيز، ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات التجهيز بالرأسمال إذ يمكن توضيح تحليل تطور إجمالي نفقات الميزانية اعتمادا على الشكل أدناه وبيانات الملحق رقم (1):

شكل رقم (6.2): تطور إجمالي النفقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

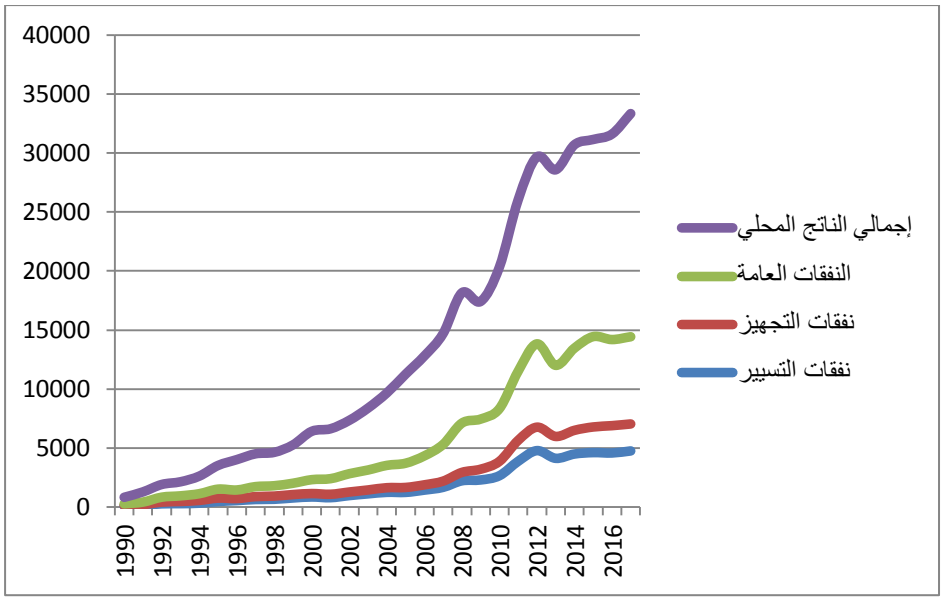

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم(1).

[1] Banque d'algérie, **évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport 2017, juillet 2018, p p : 57-58.

يظهر الشكل رقم (6.2) أن هناك ارتفاع في وتيرة النفقات العامة من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 212.1 مليار دج سنة 1991 لترتفع النفقات الكلية إلى 759.6 مليار دج سنة 1995، وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي 2004.99 مليار دج، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن النفقات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول، إذ بلغ سعر البرميل 23 دولار سنة 1990 واستمرت النفقات العامة في الارتفاع إلى غاية 724.6 مليار دج سنة 1996 أين انخفضت رغم الزيادة المستمرة للإيرادات وتطبيق برامج التعديل الهيكلي وبالإضافة إلى القيام بالتطهير المالي للمؤسسات، لتعاود النفقات العامة في الارتفاع سنة 1997 بمبلغ قدر ب845.1 مليار دج مقابل 724.6 مليار دج سنة 1996، ليبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 2570.03 مليار دج لنفس السنة، لتواصل هذه النفقات في الارتفاع إلى غاية 961.7 مليار دج سنة 1999 وقد قدرت ب3676.0 مليار دج سنة 2009، بناتج محلي إجمالي قدره 9968.0 مليار دج، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 17.44 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 36 دولار سنة 2004 بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006.

لتبلغ نفقات الميزانية الكلية مستوى 4175.7 مليار دج سنة 2008 مقابل 3108.5 مليار دج سنة 2007، ليبلغ نمو نفقات الميزانية 4175.7 مليار دج سنة 2008، بناتج محلي إجمالي قدره 11043.7، مقابل 1891.8 مليار دج سنة 2004، ليبلغ إجمالي الناتج المحلي 6135.9 مليار دج، إذ ترجم الجهد الميزاني الذي تم بذله من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الإنفاق العمومي بزيادة أسرع في نفقات الاستثمار مقارنة مع الزيادة في نفقات التسيير في سنة 2008.[1]

في سنة 2010 سجلت نفقات الموازنة العامة مستوى 4466.9 مليار دج مقابل 4246.3 مليار دج في سنة 2009، يعد شبه استقرار في سنة 2009 وقد ازدادت لتنتقل القيمة من 2052.0 مليار دج سنة 2005 إلى 4466.9 مليار دج سنة 2010 على مدار نفس الفترة، وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 11991.6 مليار دج لنفس الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 58.5% والارتفاع في نفقات الاستثمار بنسبة 41.10 %، واستمرت النفقات العامة في تزايد طيلة الفترة الباقية إلى أن وصلت إلى 7656.3 سنة 2015 كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة.[2]

في سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، حيث سجلت 7389.3 مليار دج سنة 2017 مقابل 7297.5 مليار دج سنة 2016، نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية بنسبة 3.8% على الرغم من انخفاض رأس المال ب3.0%.

[1] التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2008، ص: 107.

[2] التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2010، ص: 81.

3-تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

ينتج عجز الموازنة العامة عندما يفوق إجمالي النفقات العامة إجمالي الإيرادات العامة، بحيث لا يمكن أن تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات، ولمعرفة ما إذا كانت الموازنة العامة في حالة فائض أم حالة عجز سيتم تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (1.2): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد الموازنة	16	36.8	-108.3	-162.7	-89.2	-147.9	100.5
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الموازنة	81.5	-101.5	-11.2	400	184.5	52.6	284.2
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة	337.9	1029.6	1186.8	579.2	1014.7	-570.3	-74
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الموازنة	-63.5	-646.8	-66.6	-1227.3	-2553.2	-2187.4	-1206.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1).

يظهر الجدول رقم (1.2) والشكل أدناه وجود فائض في الموازنة العامة خلال السنتين 1990 و1991 إذ قدر الفائض ب16 مليار دج سنة 1990 و36.8 مليار دج سنة 1991، في حين سجل تدهور محسوس للموازنة العامة امتاز باختلال متزايد في التوازن طيلة الفترة 1992-1995 ليرتفع العجز بصفة مذهلة من 108.3 مليار دج سنة 1992 إلى 147.9 مليار دج سنة 1995، لتستطيع الجزائر بعد ذلك تحقيق فائض في الموازنة العامة سنة 1996 ب100.5 مليار دج و81.5 مليار دج سنة 1997، ويرجع ذلك إلى ارتفاع في أسعار النفط، لكن سرعان ما تحول الفائض إلى عجز ب101.5 مليار دج سنة 1998 و11.2 مليار دج سنة 1999 وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط ما أثر بدوره على الإيرادات الجبائية.

ليتم تسجيل فائض في الموازنة العامة طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008، فبعد التراخي الملحوظ في السنوات السبعة على التوالي إلى غاية سنة 2007 ليصل الفائض إلى 579.2 مليار دج، وجدد فائض الرصيد الإجمالي للموازنة العامة في سنة 2008 العهد مع الزيادات التي عرفتها سنة 2005 و2006 ليبلغ 835.9 مليار دج أي بنسبة 7.6 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.9% في سنة 2007، وقد نتج الارتفاع في فائض الرصيد الإجمالي للموازنة العامة عن الارتفاع في إيرادات الموازنة لا سيما عائدات المحروقات رغم الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية، ونفقات التجهيز.

شكل رقم (7.2): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

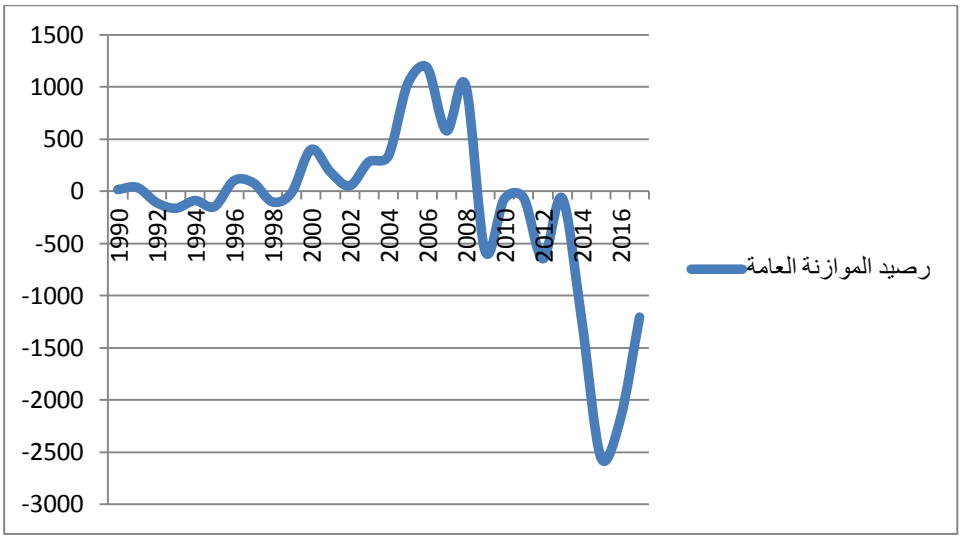

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (1.2)

في سنة 2015 وللسنة السابعة على التوالي سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ 2553.2 مليار دج سنة 2015، نتج عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحولي 30 % عقب انخفاض 47 % في متوسط سعر البترول، حيث أدى هذا الانخفاض المستمر سعر البترول ب15.2% في 2016، إلى تراجع العجز الموازني نوعا ما سنة 2016، من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15.3% في 2015، إلا أن عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد صندوق ضبط الإيرادات إلا بواقع 58.1%. ثم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين. ليبلغ نسبة 15.4%، وقد تم تمويل عجوزات السنوات ابتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2012 دون اللجوء إلى أي اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر، وبالتالي تمويل العجز الموازني في سنة 2014 و2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من صندوق ضبط الإيرادات، لينخفض العجز في الموازنة العامة من 2187.4 مليار دج سنة 2016 إلى 1206.5 مليار دج سنة 2017.[1]

[1]Banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport 2016 , Septemper 2017, p : 69.

المطلب الثالث- صندوق ضبط الإيرادات كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر:

قبل التطرق لكيفية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال صندوق ضبط الإيرادات لا بد من التعرض لبعض المفاهيم المتعلقة بهذا الأخير، من أجل التعرف على دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل هذا العجز الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي وانخفاض حصيلة الإيرادات العامة.

1-مفهوم صندوق ضبط الإيرادات:

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية في الجزائر وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 قانون رقم 2 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 والتي تنص على:[1]

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة.

2-أهداف صندوق ضبط الإيرادات:

إن الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الإيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، إن هذا التعديل يبن أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل لتمويل الخزينة العمومية*، كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد.[2]

---

[1] سعاد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 194-195.

* إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة إذ يعتبر رصيد الموازنة العامة جزء من رصيد الخزينة العمومية بالإضافة إلى أرصدة أخرى للدولة.

[2] وفقا للمادة 25، **من الأمر رقم 06-04، المؤرخ في: 2006/06/05**، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في: 2006/06/19.

3-دور صندوق ضبط الإيرادات:

لقد لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي، وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية*، ومر صندوق ضبط الإيرادات بفترتين شهد فيها تطورات مهمة وأدوار مختلفة:[1]

- **الفترة 2000-2005**: في هذه الفترة اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات فقد على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشائه تمويل عجز الميزانية العامة وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تسجيل مورد هام على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق، وقد ساهم بتسديد ما قيمته 1200 مليار دج من الديون في الفترة ما بين 2000 و2005.

- **الفترة 2006-2013:** تميزت بإدخال تعديلات على دور الصندوق لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وتخفيض المديونية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لبرامج التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية العمومية الخارجية التي شرعت فيها من سنة 2004، علما انه توقفت عمليات تسديد الدين العمومي سنة 2009. وقد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة 2006 ب 91.53 مليار دج وارتفعت إلى 513.95 مليار دج سنة 2007 وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت 2283.26 مليار دج سنة 2012.

ومما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات، قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2013، وبالتالي ساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، علما أن مساهمة الصندوق تمت وفقا لطريقتين:[2]

* إن سعر 19 دولار أمريكي لبرميل النفط هو السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومة في تقديراتها للإيرادات الجباية البترولية، وبالتالي للإيرادات العامة للدولة منذ سنة 2001 وإلى غاية 2007 ليتم رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ولازال معمول به إلى حد الآن.

[1] مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014، ص: 180.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 181.

- **طريقة غير مباشرة:** تشمل الفترة 2000-2005 حيث أدى استخدام الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي، وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

- **طريقة مباشرة:** تشمل الفترة 2006-2013 عن طرق مساهمته المباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة ابتداء من 2006 إلى حد الآن.

4-تحليل تطور موارد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2016:

على الرغم من أن صندوق ضبط الإيرادات تم إنشائه في فترات قصيرة ، إلا أنه خلال هذه المدة استخدم جزء من الموارد المالية التي تلقاها في أداء وظائفه ويمكن تحليل تطور إيرادات صندوق ضبط الموارد من خلال الجدول الموالي:[1]

جدول رقم (2.2): تطور صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع الموارد	تمويل العجز
2000	435.23	0
2001	356	0
2002	198.04	0
2003	476.87	0
2004	944.39	0
2005	2090.52	0
2006	3640.68	91.53
2007	4669.89	531.95
2008	5503.69	758.18
2009	4680.74	364.28
2010	4316.46	791.93

[1] سيهام شباب، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1990-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص: 193.

2011	4848.83	1761.45
2012	9719.01	2283.26
2013	7005.16	1138.52
2014	8056.74	277.89
2015	7919	3489.71
2016	2172.39	1387.93

المصدر: سيهام شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص: 194.

يظهر الجدول رقم (2.2) أن الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 2000-2005 لم تعاني من عجز وبالتالي كانت في حالة فائض، وهذا ما جنبها الوقوع في مشاكل مالية، ومنه لم تكن الجزائر بحاجة لتمويل العجز من صندوق ضبط الإيرادات، فرغم انتهاج الجزائر لسياسة العجز المقصود ظلت الموازنة العامة في حالة فائض ولم تتأثر، إذ تمثل سنة 2006 انطلاق بداية صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة العامة ب91.53 مليار دج، إذ تم تخفيض المديونية بالتدريج من هذا الصندوق حتى غاية عام 2008، لتشرع الجزائر انطلاقا من سنة 2006 في سد العجز، ليرتفع رصيد صندوق ضبط الإيرادات من 2931.04 مليار دج سنة 2006 وصولا إلى 5563.51 مليار دج سنة 2013، إذ يمكن إرجاع السبب إلى ارتفاع الجباية البترولية التي هي المصدر الأساسي للصندوق، إلا أنه وبعد الأزمة النفطية سنة 2014 تراجعت موارد صندوق ضبط الإيرادات لتنخفض 4410.53 مليار دج سنة 2014، واستمرت الإيرادات في الانخفاض إلى 1790.03 مليار دج سنة 2016، ليبلغ الحد الأدنى له سنة 2016 بمبلغ قدر ب554.19 مليار دج.

المبحث الثاني- سياسات الإنفاق المعتمدة في الجزائر:

بعد إقدام الجزائر على إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، كان لابد من تبني استراتيجيات بغية القيام بإجراء تعديلات في مختلف المجالات بهدف الرفع من وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد قسمت هذه الاستراتيجيات إلى ثلاث مراحل، تمثلت في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو بداية من 2005-2009، وأخيرا شمل برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبدوره امتد من 2010 إلى يومنا هذا، وعليه يمكن التطرق لهذه البرامج التنموية من خلال التعرف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بها.

المطلب الأول- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد لاحظت السلطات العمومية خلال سنة 2001 أن المجتمع تمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف، لا يسمح بالتكفل بالاختلالات الاجتماعية الموجودة، وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001-2004 ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها:محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جوهري.[1]

1-أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

تتمثل الأهداف التي يرمي لها برنامج الإنعاش الاقتصادي في ما يلي:[2]

- ✓ المساهمة في توفير مناسب الشغل، لاسيما في قطاع الأشغال العمومية والبناء، والسكن؛
- ✓ دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- ✓ معالجة أشكال الفقر والعوز والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع؛
- ✓ العمل على تنفيذ البرامج المتعلقة بالبيئة تهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة جديدة.

2- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامج ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب11.9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، والبناء، والأشغال العمومية، كما يوضحه الجدول الآتي:[3]

---

[1] عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2011، ص: 39.

[2] شارف عتو، **تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، العدد (5)، 2016، ص: 194.

[3] **المرجع نفسه**، ص:201.

جدول رقم (3.2): مضمون دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	525.5	100

المصدر: شراف عقون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد (2)، المركز الجامعي، ميلة، 2018، ص:201.

يتضح من الجدول أعلاه أن البرنامج ارتكز بشكل كبير على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1%، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000، بالإضافة إلى تدهور في البنى القاعدة التحتية، بهدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية، ليليه محور التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.9% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية.[1]

المطلب الثاني- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دع الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية الذي سجل فيه سعر النفط الجزائري سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها.[2]

[1] شراف عقون، **مرجع سابق**، ص: 201.

[2] كريم بوخدوم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص: 2002.

1-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تم بعث برنامج دع النمو الاقتصادي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف تمحورت في ثلاث نقاط رئيسية وهي:[1]

-**تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن، التي عرفت نوعا من التدهور في فترة التسعينات، حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث وتطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي.

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والأمنية للمواطن.

-**تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:** تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية يكون له أثر على مستوى النشاط الاقتصادي، إلى جانب البنية التحتية.

-**رفع معدلات النمو:** وهذا لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدرب4202.72 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4.2): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8

[1] أسماء عدة، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2016، ص ص: 165-166.

تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية، الشلف، العدد (9)، 2013، ص: 47.

يبين الجدول رقم (4.2) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في قطاع التنمية المحلية والبشرية استفادة من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دج أي ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قدر بمبلغ 1703.1 مليار دج أي ما يعادل 40.5% من إجمالي البرنامج، كما يمثل القطاع الإداري الحكومي الخاص بتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار العدالة المالية والذي تصل قيمته إلى 203.9 مليار دج أي ما يعادل 4.8% من إجمالي البرنامج التكميلي، أما قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال استفادة من 50 مليار دج أي ما يعادل 1.2% من إجمالي البرنامج التكميلي.[1]

المطلب الثالث- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

إن المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي قدر ب21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو ما يعكس حرس الحكومة على تثمين الإقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الإهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الإقتصاد الوطني والتنافسية وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي لاستكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق العديد من السياسات المعتمدة من خلال البرامج أهمها ما يلي:[2]

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الراشد.

وقد شمل المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي أيضا الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قدر بحوالي 155 مليار دولار، والجدول الآتي يوضح ذلك:

[1] نبل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (200-2010)**، المجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية، الشلف، العدد (9)، 2013، ص: 47.

[2] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد (10) جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2012، ص: 147.

جدول رقم (5.2): برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2009-2014

الوحدة: مليار دج

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة%
التنمية البشرية: التربية التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن.	10122	49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقيلم.	1566	7.7
تحسين الخدمات العمومية: العدالة، المالية، التجارة.	1666	8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغير.	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: عمار بن مالك، محمد دهان، دور الاستثمار العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (1)، العدد (4)، 2017، ص: 143.

يبين الجدول رقم (5.2) أن الجزائر انتهجت هذه البرامج لتدارك التأخير الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية، والسياسة التي مرت بها البلاد لاسيما ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، التشغيل، التنمية، زيادة الدخل الوطني، رفع المؤشرات الاقتصادية، وذلك بالبحث عن دفع عجلة الاستثمار في كل القطاعات الحساسة مع ربط علاقة تكامل بينهما، إن تدعيم المشاريع الوطنية وتميل التنمية الاقتصادية في الجزائر اعتمدت على احتياطات الصرف الأجنبية منذ سنة 2000، كما عرفت تطورا من 2000 إلى غاية 2014 باستخدام فكرة المخططات سابقة الذكر.[1]

المبحث الثالث- دراسة تطور الميزان الجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تقوم التجارة الخارجية للجزائر على العديد من المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بحساب الميزان الجاري، والتي بدورها تتمثل في كل من الصادرات والواردات، مما أجبر الدولة في بداية التسعينات على إتباع سياسات وإصلاحات اقتصادية مختلفة، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بدراسة لتطور الميزان

[1] عمار بن مالك، محمد دهان، **دور الاستثمار العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (1)، العدد (4)، 2017، ص: 144.

الجاري لميزان المدفوعات كغيرها من الدول من أجل التصدي ومواجهة أي عجز يمكن أن يحدث في هذا الأخير.

المطلب الأول- تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

كمدخل لدراسة تطور الميزان الجاري في الجزائر لا بد من توضيح حركة التدفقات السلعية للصادرات والواردات.

1-تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تتمثل الصادرات في تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمون في البلد، وعليه سيتم في هذا العنصر دراسة تطور صادرات الجزائر من خلال التعرض لتحليل هذه الأخيرة بناء على الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الملحق رقم (2)، والشكل الموالي:

شكل رقم (8.2): تطور الصادرات (مليار دينار) وأسعار النفط (دولار/برميل) في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

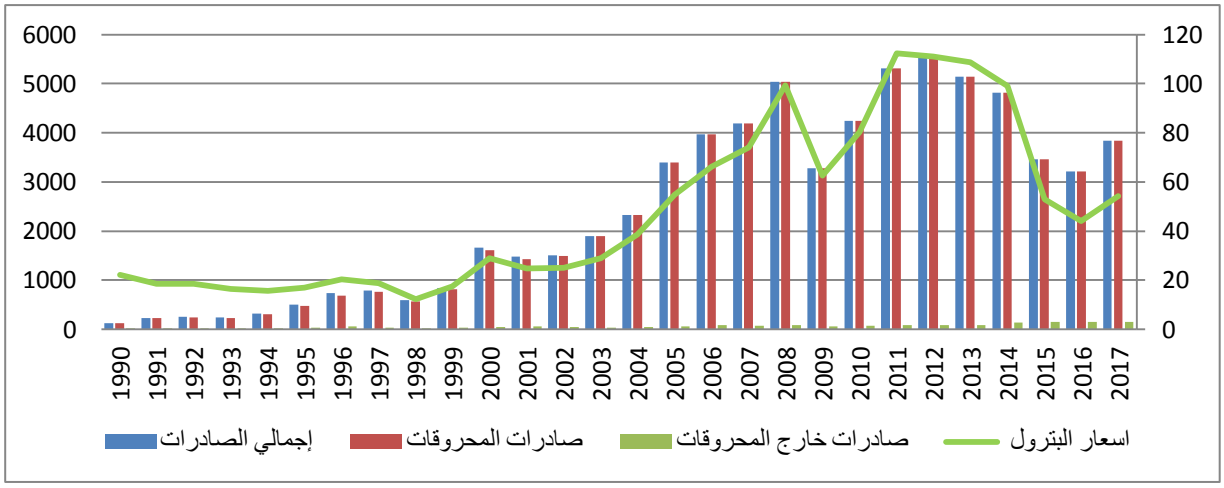

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم (2).

انطلاقا من الشكل رقم (8.2) أنه خلال الفترة الممتدة من 1990-1994 سجلت الجزائر انخفاضا في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث لوحظ تراجع في قيمة صادرات المحروقات لتنتقل من 118.6 مليار دج سنة 1990 إلى 311.3 مليار دج سنة 1994، نتيجة لانخفاض سعر البرميل من النفط، إلا أن الصادرات خارج المحروقات ضلت مستقرة رغم قيمتها الضئيلة، لتقفز صادرات المحروقات وترتفع انطلاقا من سنة 1995 بمبلغ 473 مليار دج واستمرت هذه الزيادة في الارتفاع إلى غاية سنة 2000 حيث وصلت

صادرات المحروقات إلى 1611.9 مليار دج، مع استثناء سنة 1998 التي شهدت انخفاضا قدره 566.6 مليار دج ويرجع السبب في الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط إلى 12.94 مليار دولار للبرميل. إلا انه من جهة أخرى من حيث النظر إلى الصادرات خارج المحروقات فيمكن القول أنها لم تسجل أي تغيرات رغم التشجيع المستمر عليها بسبب عجز هيكل الاقتصاد اختراق ودخول الأسواق الخارجية.

لتنخفض الصادرات خلال سنة 2001 و 2002 على التوالي بقيمة بلغت 1480.3 مليار دج سنة 2001، 1501.1 مليار دج سنة 2002، لتعاود الارتفاع سنة 2003 بمبلغ قدره 1892.1 مليار دج، لتبلغ نسبة 97.96% في 2006 كأقصى حد لها من إجمالي الصادرات[1]

لم يتوقف المنحنى التصاعدي للصادرات بل تواصل بشكل ملفت للانتباه سنة 2006 وسجل ب3975.8 مليار دج مقارنة بسنة 2005، وزيادة تقدر ب4191.5 مليار دج سنة 2007، وذلك نتيجة ارتفاع سعر البرميل، ليستمر ارتفاع صادرات الجزائر بشكل ملفت للانتباه سنة 2008 وقدر ب5041.5 مليار دج كأعلى نسبة بنسبة 31.8% وذلك بطبيعة الحال بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول ب33.38% مقارنة بسنة 2007، لتشهد سنة 2009 انخفاض شديد قدر ب3281.8 مليار دج للصادرات مقارنة مع سنة 2008، وذلك نتيجة انخفاض متوسط سعر البرميل ب37.73% وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، فالتقلبات المهمة في أسعار البترول هي ظاهرة مهمة امتازت بها الأزمة المالية العالمية، لكن سرعان ما تراجعت قيمة صادرات المحروقات في سنتي 2009 و 2010 لتبلغ 3281.8 مليار دج وذلك سنة 2009، و4247.3 مليار دج سنة 2010 ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة الرهن العقاري.[2]

ليتم تسجيل بعد ذلك ارتفاعا محسوس خلال سنتي 2011 و2012 لتنتقل قيمة صادرات المحروقات من 5308.4 مليار دج سنة 2011 مقابل 5548.3 مليار دج سنة 2012، لتتراجع قيمة صادرات المحروقات في الجزائر ابتداء من سنة 2013 وصولا إلى سنة 2017 بقيمة قدرت ب3841.7 مليار دج سنة 2013، و4818.2 مليار دج سنة 2014، 3455 مليار دج سنة 2015، 3212.1 مليار دج سنة 2016، لتبلغ صادرات المحروقات قيمة 3841.7 مليار دج سنة 2017.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، أما في ما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فإن الملاحظ إن قيمها كانت ضئيلة جدا حتى إن الزيادة التي سجلتها لم تكن معتبرة.

---

[1] مختار علالي، **الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (8)، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص: 368.

[2] سمير آيت يحي، **مرجع سابق**، ص: 170.

2- تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تلعب الواردات دورا هاما في الاقتصاد المحلي لأي دولة، على اعتبار أنها تشمل كافة السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدولة الأخرى، مقابل سلع وخدمات، أو مقابل ذهب أو عملات أجنبية تلقى قبولا دوليا تدفعها الدولة أو المقيمين بها، كما تعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي لذا تصنف ضمن عوامل التسرب، إذ يمكن التطرق لتحليل الواردات في الجزائر من خلال بيانات الملحق رقم (2)، والشكل الموالي:

شكل رقم (9.2): تطور الواردات (مليار دينار) في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

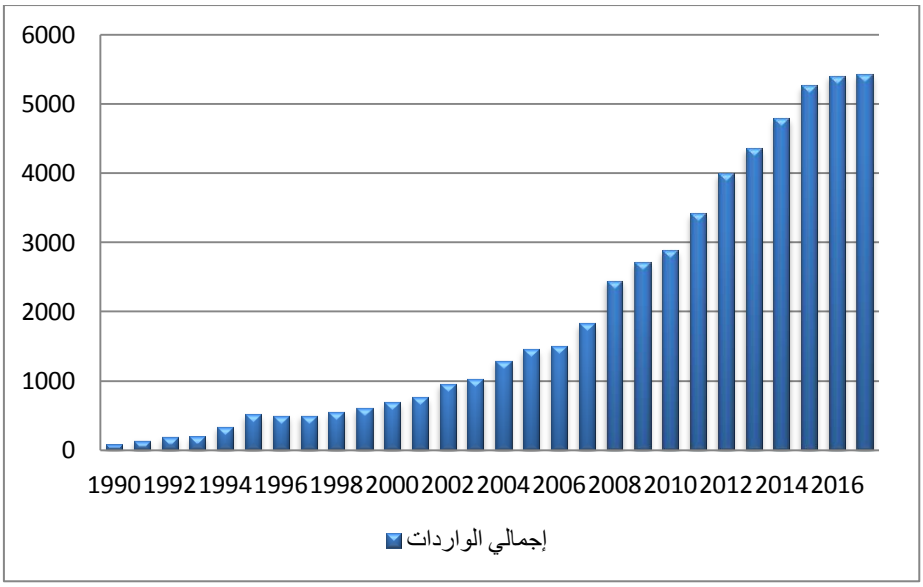

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق رقم (2).

يبن الشكل رقم (9.2) إن قيمة الواردات قد بلغت 87 مليار دج سنة 1990 لترتفع خلال سنة 1991 إلى 139.2 مليار دج، ومن الملاحظ أيضا أن حصيلة الواردات خلال سنتي 1992 و1993 ارتفعت بمبلغ قدر ب 188.5 و205 مليار دج على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصرف، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال الإضافية التي وفرتها عملية إعادة الجدولة في الرفع من الاستيراد، لترتفع الواردات من جديد ب340.1 مليار دج في سنة 1994، و513.1 مليار دج سنة 1995 والسبب في ذلك ارتفاع المواد المستوردة خاصة منها الحبوب وكذلك انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات،[1] لتتراجع حصيلة الواردات ابتداء من سنة 1996 إلى غاية سنة 1999، لتنتقل من 498.3 مليار دج سنة 1996 لتصل إلى 610.7 مليار دج سنة 1999.

[1] عبد الوهاب زنقيلة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)**-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص: 44.

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2009، ارتفاعا سجل ب690.4 مليار دج سنة 2000 لتنتقل حصيلة الواردات إلى 2451.7 مليار دج سنة 2008، وذلك راجع إلى الارتفاع في أسعار البترول، إذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، لتبلغ أعلى مستوى لها طيلة هذه الفترة سنة 2009 بمبلغ قدره 2716.9 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في الواردات الموارد الغذائية التي شهدت تزايدا معتبرا، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، وذلك رغم كل الموارد الغذائية المستورة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد الموارد الغذائية 08 مليار دولار، كما يمكن إرجاع السبب في هذه الزيادة إلى الارتفاع في أسعار البترول، وبالإضافة إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي، وبرامج دعم النمو الاقتصادي، كما ضلت قيمة الواردات في استقرار سنة 2009 ب2716.9 مليار دج وبالمقارنة مع سنة 2008 هناك تراجع طفيف في قيمة الواردات بسبب أزمة الرهن العقاري.[1]

لكن سرعان ما عاودت الواردات في الارتفاع ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، حيث انتقلت قيمة الواردات من 2892.9 مليار دج سنة 2010 وصولا إلى قيمة قصوى بلغت 4799.3 مليار دج كأعلى قيمة خلال سنة 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى عودة ارتفاع أسعار البترول، ليتم تسجيل ارتفاع في حصيلة الواردات خلال السنوات الثلاث الباقية ب5263.9 مليار دج سنة 2015، و5409.4 مليار دج سنة 2016، لتصل إلى 535 مليار دج سنة 2017.

المطلب الثاني- دراسة تطور رصيد حساب الميزان الجاري في الجزائر للفترة (1990-2017):

يحتل الميزان الجاري مكانة هامة في ميزان المدفوعات نظرا للدور الذي يلعبه في التعرف على مكانة الدول، ومدى تقدمها من الناحية الاقتصادية بالضبط من حيث اندماجها التجاري في السوق العامية، وذلك من خلال الصادرات والواردات المكونة للميزان الجاري، ويمكن توضيح تطور حساب الميزان الجاري في الجزائر من خلال بيانات الملحق رقم (2)، والشكل الموالي:

يمكن حساب معدل التغطية وفقا للقانون الآتي:[2]

معدل التغطية = (إجمالي الصادرات / إجمالي الواردات)× 100

[1] نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، تخصص: المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقليد، تلمسان، 2011، ص: 186.

[2] Michel Dupuy, **op.cit,** p : 5.

شكل رقم (10.2): تطور رصيد حساب الميزان الجاري للفترة (1990-2017)

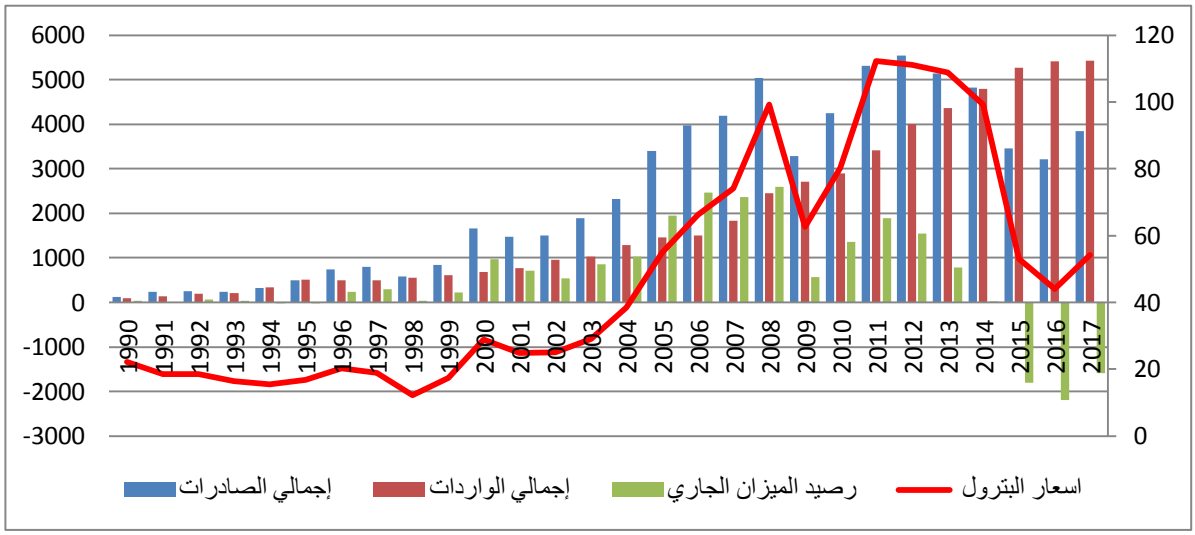

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (2).

يظهر الشكل رقم (10.2) أن الجزائر خلال الفترة 1990-1993 استطاعت تحقيق فائض في الميزان الجاري لينتقل من 35.2 مليار دج سنة 1990 بمعدل تغطية 140.45 مليار دج إلى 34.5 مليار دج سنة 1993 بمعدل تغطية 116.82 مليار دج، وهي الفترة التي تميزت بتراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات، إلا أنه ومع بداية التحرير التجاري في سنة 1994 سجل الميزان الجاري أول عجز له بمقدار 15.8 مليار دج، لتتمكن الجزائر من جديد العودة إلى حالة الفائض طيلة الفترة 1995-1999 إذ وصل الفائض في الميزان الجاري إلى 229.8 مليار دج سنة 1999 بمعدل تغطية قدرت ب137.62 مليار دج، ويرجع السبب في انخفاض العجز إلى تراجع سعر البرميل من البترول الذي انتقل من 20.4 دولار سنة 1991 إلى 16.3 دولار سنة 1993، وما صاحب ذلك من ارتفاع نسبة خدمة الدين (المديونية) ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة.[1]

ثم تم تسجيل فائض بلغ 966.8 مليار دج سنة 2000 بمعدل تغطية وصل إلى 240.03 مليار دج، لكن سرعان ما تدهور الميزان الجاري ليتحقق كذلك فائض في السنتين 2001-2002 قدر ب715.5 مليار دج سنة 2001، و544.1 مليار دج سنة 2002 بمعدل تغطية 156.85 مليار دج، حيث شهدت الجزائر فائض في الميزان الجاري 860.2 مليار دج سنة 2003، ليستمر هذا الفائض في تزايد إلى غاية 2008 ليبلغ 2589.8 مليار دج كأعلى مستوى له طيلة هذه الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في أسعار المحروقات إلى 150دولار، ليتم تسجيل انخفاض في الفائض ب564.8 مليار دج سنة 2009

[1] مختار علالي، **مرجع سابق**، ص: 365.

إذ بلغ معدل التغطية 120.79 مليار دج، وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول إلى 35 دولار.[1] وهذا ما يوضح أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالتقلبات في أسعار المحروقات. وفي سنة 2010 تمكنت الجزائر من تسجيل ارتفاع في فائض الميزان الجاري ليبلغ 1254.4 مليار دج وينتقل إلى 1890 مليار دج سنة 2011، وقد وصل معدل التغطية إلى (146.81 مليار دج سنة 2010، 155.29 مليار دج سنة 2011)، بعدها انقلب هذا التحسن في الارتفاع ليحل محله انخفاض وصل إلى مستواه الأدنى ب18.8 مليار دج سنة 2014 وبمعدل تغطية قدر ب100.39 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك تخوف الدولة من الأزمة المالية إذ أخذت الاحتياطات اللازمة. أما خلال الفترة 2015-2017 عرفت الجزائر عجز قدر ب1808.9 مليار دج سنة 2015، و2196.6 مليار دج سنة 2016، وفي سنة 2017 وصل العجز إلى 1593.3 مليار دج وقد وصل في هذه السنة معدل التغطية إلى 70.68 مليار دج.

المطلب الثالث- مقارنة رصيد الموازنة العامة مع رصيد الحساب الجاري خلال (1990-2017):

بما أن كل من الموازنة العامة والحساب الجاري يعرفان بالعجز التوأم، لذلك كان لابد من دراسة العلاقة بين العجز والفائض في كل من رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري من أجل التأكد من وجود حالات تربط بينهما أو عدم وجود العلاقة، بحيث يمكن إبراز ذلك من خلال بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم (6.2): مقارنة رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري في الجزائر (1990-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	رصيد الموازنة العامة	رصيد الحساب الجاري
1990	16	35.2
1991	36.8	94.3
1992	-108.3	60.5
1993	-162.7	34.5
1994	-89.2	-15.8
1995	-147.9	-14.7
1996	100.5	242.5
1997	81.5	290.2

[1] خليفة برايس، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر -3-، 2013، ص ص: 91-92.

36.5	-101.5	1998
229.8	-11.2	1999
966.8	400	2000
715.5	184.5	2001
544.1	52.6	2002
860.2	284.2	2003
1029.3	337.9	2004
1942.3	1029.6	2005
2473.5	1186.8	2006
2363.5	579.2	2007
2589.8	1014.7	2008
564.8	-570.3	2009
1354.4	-74	2010
1890	-63.5	2011
1549	-646.8	2012
783.6	-66.6	2013
18.8	-1227.3	2014
-1808.6	-2553.2	2015
-2196.6	-2187.4	2016
-1593.3	-1206.5	2017

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق رقم ((1)، (2)).

يظهر الجدول رقم (6.2) أن الجزائر قد عرفت خلال السنتين 1990 و1991 فائض توأم، وهو ما صاحبه ارتفاع كبير في قيمة النفقات العامة مما انجر عنه حدوث عجز في رصيد الموازنة العامة بداية من سنة 1992 بمبلغ 108.3 مليار دج إلى غاية سنة 1993 بعجز قدر ب162.7 مليار دج، بالمقابل صاحبه انخفاض في قيمة فائض رصيد الميزان الجاري في سنتي 1993 و 1994، ليتم تسجيل عجز توأم

في حسابات الموازنة العامة والميزان الجاري خلال السنتين 1994-1995 ومع استمرار النفقات العامة في الارتفاع أدى ذلك إلى التأثير في قيمة الحساب الجاري لحد كبير بلغ حده الأدنى 14.7 مليار دج سنة 1995، حدث عجز في الموازنة العامة ب147.9 مليار دج. وقد سجل فائض توأم طيلة الفترة 1996-2008، باستثناء سنة 1998 التي حققت فيها الجزائر فائض في رصيد الحساب الجاري قدر ب36.5 مليار دج، وعجز في رصيد حساب الموازنة العامة قدر ب101.5 مليار دج، وبالإضافة لسنة 1999 التي عرفت خلالها الدولة فائض في الحساب الجاري ب229.8 مليار دج وعجز في الموازنة العامة 11.2 مليار دج. أما فيما يتعلق بالفترة 2009-2014 شهدث الجزائر تذبذب واختلاف بين القيم ما بين ارتفاع في بعض السنوات وانخفاض في البعض الآخر، ذلك بالنظر يلاحظ أن خلال هذه الفترة سجل فائض في رصيد الميزان الجاري وبالمقابل لنفس الفترة سجل رصيد الموازنة العامة انخفاضا. لتتمكن الجزائر من تحقيق عجزا توأم بين رصيد الميزان الجاري ورصيد الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث الباقية.

خاتمة الفصل:

بعد التعرض إلى واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر من خلال تحليل تطور كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مفصل، بالإضافة لدراسة تطور العجز الموازني، توضح أن الجزائر تعتمد لحد كبير على قطاع المحروقات (الجباية البترولية) التي يتم من خلالها تغطية النفقات العامة، فرغم امتلاكها لثروات جمة إلا أن هذا لم يجنبها الوقوع في اختلالات أثرت على الوضعية المالية، والاقتصادية، وقد انجر عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعاش الإيرادات العامة، وطالما أن هذه الأخيرة في تزايد فإنه من شأنه الرفع من النفقات العامة للبلاد، والجزائر كغيرها من الدول كان لابد لها من الاحتفاظ بالفائض في هذه النفقات، من خلال الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في ميزانيتها، كما عمدت لتطبيق برامج الإنفاق العام، وقد أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن الجزائر حققت نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه الميزان الجاري، وهذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر خاصة المحروقات.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الفصل الثالث- دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

مقدمة الفصل:

بعد التعرض لكل من المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والعجز التوأم في الفصل الأول، بالإضافة إلى دراسة واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر خلال فترة الدراسة في الفصل الثاني، وعليه سيتم صياغة الجانب النظري في قالب رياضي من خلال الجانب التطبيقي، بهدف قياس ومعرفة أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، ومن أجل الوصول إلى الهدف الذي تسعى الدراسة لتحقيقه سوف يتم الاستعانة ببعض طرق التحليل الإحصائي، والمتمثلة في التحليل العنقودي بغية معرفة السنوات التي تشترك في نفس الخصائص، إضافة إلى استخدام كل من تقنية التحليل الديناميكي للمتغيرات والمتمثلة في تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR ونموذج تصحيح الخطأ VECM في التحليل القياسي وهو ما تقوم عليه الدراسة، وعليه قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول – الهيكل النظري للنماذج المقدرة؛

المبحث الثاني– قياس أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؛

المبحث الثالث– دراسة التحليل الهيكلي لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

المبحث الأول- الهيكل النظري للنماذج المقدرة:

من أجل فهم طبيعة العلاقة التي تربط بين كل من السياسة المالية والعجز التوأم، كان لابد من صياغة نماذج ديناميكية تعتبر بمثابة أداة مناسبة لإدراك، واستيعاب تأثير متغيرات السياسة المالية على كل من رصيد الموازنة العامة، ورصيد الحساب الجاري، على اعتبار أن هذه النماذج تساعد في تقديم وصف دقيق للهيكل الديناميكي للنظام المدروس، وعطاء نتائج تساعد على تفسير الآثار المتبادلة بين المتغيرات.

المطلب الأول- تقديم متغيرات الدراسة:

لمحاولة استنباط درجة التّأثير بين السياسة المالية والمتمثلة في المتغير المستقل ومختلف المتغيّرات التابعة، تم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنيّة سنويّة تمتد على طول الفترة (1990-2017)،

ليتم الحصول على ما قيمته 28 مشاهدة في المجموع، و فيما يلي نقدّم تعريف لكل متغيّرة من متغيّرات الدّراسة على حدى.

1-التعريف بمجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في دولة الجزائر، وقد تم اختيار المجتمع طبقا لمعيار مدى توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات المستعملة في الدراسة، وذلك للفترة الممتدة من عام 1990 إلى غاية عام 2017، (T=28)، واعتبار أن اقتصاد الجزائر ريعي فهي أيضا تصنف ضمن الدول النامية.

2- متغيرات الدراسة:

استنادا لموضوع الدراسة والمتعلق بمعرفة أثر السياسة المالية على العجز التوأم (رصيد الحساب الجاري، ورصيد الموازنة العامة) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2017، تم اختيار بعض المتغيرات التي تتناسب موضوع الدراسة، والتي من شأنها قد تساهم في شرح الظاهرة المدروسة، بمعطيات سنوية، وقد تم تصنيف هذه المتغيرات إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، وقد تم جمع هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك المركزي، ويمكن ذكر هذه المتغيرات على النحو الآتي:

أ-المتغيرات المستقلة: وتمثلت في ما يلي:

- **النفقات العامة:** ويرمز له بالرمز (GE)، وهي عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة، التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة.[1]
- **الإيرادات العامة:** ويرمز له بالرمز (GR)، وهي مجموعة من الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر، والجهات لتمويل النفقات العامة، والإيفاء بالحاجات العامة، وكان نتيجة لذلك كل لإيراد يأتي من هذه الملكية إنما هو إيراد التاج، ينفقه على تصريف أمور الدولة.[2]

ب-المتغيرات التابعة: وبدورها تمثلت في ما يلي:

- **الموازنة العامة:** وبدورها يرمز لها بالرمز (GB)، تعرف على أنها الميزانية التي تتوقعها الدولة من نفقات وإيرادات لفترة محددة من الزمن تقدر بسنة واحدة، ويطلق على هذه الفترة اسم السنة المالية.[3]
- **الحساب الجاري:** ويرمز له بالرمز (CA)، يعتبر الميزان الجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في القيمة المطلقة، وهو الفرق بين قيمة الواردات وصادرات البلد.[4]

---

[1] منتدى المحاسب العربي، **https://accdiscussion.com**، تاريخ الإطلاع: 2020/03/24، على الساعة: 21:40.

[2] موقع المعرفة، **wiki<https://m.marefa.org**، تاريخ الإطلاع:2020/03/01، على الساعة: 18:00.

[3] موقع الموضوع، **https://mawdoo3.com**، تاريخ الاطلاع: 2020/03/01، على الساعة: 20:30.

[4] **http://context.revero.net** ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/24، على الساعة: 21:28.

المطلب الثاني- مدخل حول التحليل العنقودي:

يعتبر التحليل العنقودي من الأساليب التي تشتمل على العديد من الخوارزميات لتجميع العناصر، أو المفردات الخاضعة للدراسة في مجاميع متجانسة فيما بينها ومختلفة عن المجاميع الأخرى، التي تتطلب أن تكون مدخلاتها على شكل مصفوفة تظهر كيف تتشابه كل مفردة أو موضوع تحت الدراسة عن جميع المفردات أو المواضيع الأخرى، وفي هذا الصدد تضمن إطار الدراسة على التحليل العنقودي بداية بتعريفه، وصولا إلى طرق التحليل العنقودي.

1-تعريف التحليل العنقودي:

يعرف التحليل العنقودي على أنه " عبارة عن إجراءات، تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات مصنفة داخل عنقود معين، متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة، وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر".[1]

2-أهداف التحليل العنقودي:

يمكن استخدام التحليل العنقودي لتحقيق الأهداف التالية:[2]

أ-**اختصار البيانات:** يحتاج الباحث تصنيف كميات كبيرة من المشاهدات بحيث من الصعوبة دراستها ما لم يتم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة، ويمكن معاملة هذه المجموعات كوحدات Units، حيث يساعد تجميع الأسئلة بواسطة التحليل العنقودي على تحديد الأسئلة الغير ضرورية ويقلل من عددها؛

ب- توليف الفرضيات: يمكن استخدام التحليل العنقودي لغرض توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على أن تكون قابلة للاختيار؛

ج- اختبار الفرضيات؛

د- التنبؤ المبني على المجاميع؛

و- مطابقة النماذج.

3-خطوات التحليل العنقودي: تتمثل خطوات التحليل العنقودي في ما يلي:[3]

أ-**مصفوفة القرابة:** وهي مصفوفة متماثلة عدد صفوفها مساويا إلى عدد أعمدتها، بحيث عناصر المصفوفة تمثل المسافة بين المشاهدات أو المتغيرات وتقاس المسافة بأحد الصيغ الآتية:

---

[1] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام spss**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:89.

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، **االنماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 416.

[3] إبراهيم جواد كاظم، أحمد سلطان محمد، **تصنيف وتقييم دليل الحرمان في العراق لعام 2009 باستخدام بعض طرائق التحليل العنقودي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م.ج (21)، ع (82)، 2015، ص ص: 396-397.

- باستخدام مربع المسافة الإقليدية Euclidean distance square:

$$d_{(x,y)} = \sqrt{\sum_{j=1}^{p}(x_j - y_j)^2}$$

- باستخدام المسافة الاقليدية Euclidean distance:

$$d_{(x,y)} = \sqrt{\sum_{i=1}^{p}(x_i - y_i)^2}$$

- باستخدام مسافة القطاع block distance:

$$d_{x,y} = \sum_{i=1}^{p}|x_i - y_i|^2$$

ب- توزيع المفردات في مجموعات: وهي مرحلة تلي حساب المسافة بين المفردات حيث يتم توزيع المفردات في مجموعات.

4- طرق التحليل العنقودي:

يقوم التحليل العنقودي باستخدام بعض العمليات الإحصائية، لتحديد كيفية إنشاء مجموعات تجمعهم في مجاميع، وهناك العديد من الطرق لإجراء التحليل العنقودي، والتي يمكن ذكر البعض منها.

أ- طرق التعنقد الهرمية: وتضمن عدة طرق من بينها:[1]

- **طرق الربط المفرد:** تتضمن على كل من طريقة الربط المفرد اقرب جار(Nearest Neighbor)، بالإضافة إلى طريقة الربط الكامل الجار الأبعد (Furthest Neighbor).

- **طرق التعنقد التي تعتمد على الوسط الحسابي:** وبدورها تتمثل في كل من طريقة المعدل الحسابي غير الموزونة، وطريقة المعدل الحسابي الموزونة.

ب- الطريقة المركزية: وهي بدورها تتمثل في كل من الطريقة المركزية الموزونة، بالإضافة إلى الطريقة المركزية غير الموزونة، وكذلك الطريقة الهرمية لـ WARD.

بالإضافة إلى الطرق الأولى هناك تصنيفات أخرى وتتمثل في ما يلي:

- **طريقة التجميع:** يتم فيها تجمع المجموعات الجزئية من العناقيد أو المشاهدات مع بعضها، بحيث نحصل على مجموعات أكثر شمولا، أي أن التحليل يبدأ بعنقود واحد لكل حالة، ثم يجمع العناقيد المتقاربة حتى نحصل على عدد من العناقيد التي تضم مجموعة من العناصر.

[1] سمير كامل عاشور، سامية أبو الفتوح سالم، **العرض والتحليل الاحصائي باستخدام spss** ، ج2، ط2، 2009، ص: 125.

- **طريقة التقسيم (التجزئة):** يتم فيها البدء بعنقود واحد يضم جميع المجموعات الجزئية، والمشاهدات، ويتم تجزئة هذا العنقود إلى عناقيد أصغر فأصغر، وبعد تجميع العناصر على شكل عناقيد، وهناك العديد من الطرق المختلفة تستخدم لغرض حساب التماثل (طريقة الربط المنفرد، طريقة المتوسط).[1]

ج- طرق التعقد غير الهرمية:

تستخدم هذه الطرق في تجميع المفردات وليس المتغيرات في عدد K من العناقيد، حيث تتطلب هذه الطرق المسبقة بعدد العناقيد، ومن ابرز وأشهر طرق التعنقد غير الهرمية طريقة المتوسطات والتي طورت من قبل Macqueen وأطلق عليها اسم K-Mean لأنها تضع المفردات ذات المتوسطات المتقاربة في عنقود واحد.[2]

المطلب الثالث- مبادئ وأساسيات حول نماذج الانحدار الذاتي Var:

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي من بين أحد النماذج القياسية المعتمد عليها لتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية، ويمكن القول أن شعاع الانحدار الذاتي هو ذلك النظام الذي تكون فيه كل المتغيرات دالة لقيمها الماضية أو المؤخرة والقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، إضافة إلى الحدود العشوائية، يمكننا ترجمة هذا التعريف في قالب رياضي من خلال المثال التبسيطي، والذي يمثل لنا شعاع انحدار ذاتي يحتوي على متغيرين فقط وهما: Y_{1t}، Y_{2t}، كما أن عدد التأخيرات هو P=4، أي أن نموذج Var، يكتب بالشكل الآتي:[3]

$$\begin{cases} Y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^{4} b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{j=1}^{4} c_{1j} y_{2t-j} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t} \\ Y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^{4} b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{j=1}^{4} c_{1j} y_{2t-j} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t} \end{cases}$$

حيث أن: ε_{1t}، ε_{2t} تمثل لنا حدودا عشوائية، وهي تتميز بكونها تشمل لنا اضطرابا أو تشويشا أبيضا، كما أنها غير مرتبطة فيما بينها.

حيث أنه من أجل بناء نموذج Var يتطلب ما يلي:[4]

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة؛

- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج؛

---

[1] أسماء أيوب يعقوب، **التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية**، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع (31)، جامعة البصرة، 2017، ص: 95.

[2] ثائر مطلق، محمد عباصرة، **مرجع سابق**، ص: 427.

[3] JAMES D. HAMILTON, **time series analysis**, (united kingdom : princton university press, 1994), p : 258

[4] عثمان نقار، منذر العواد، استخدام **نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد(2)، 2012، ص: 340.

- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

1- إستقرارية نموذج Var:

قبل أن يقدم الباحث على تطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي، من الواجب عليه أولا أن يدرس استقرارية المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، فإن كانت هذه المتغيرات غير مستقرة، فإنه لا بد عليه أن يحدث بعض التعديلات في هذه حتى تصبح مستقرة، لكن قبل أن نقدم أهم اختبارات الإستقرارية، لابد أولا التعرض إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستقرار.

تكون السلسلة الزمنية العشوائية y_t مستقرة إذا تحققت فيها الشروط الآتية:[1]

- $E(Y_t) = m$ مهما يكن t، وهذا يعني أن التوقع الرياضي (المتوسط) ثابت ومستقل عن الزمن.

- $Var(Y_t) = \sigma^2 < \infty$، مهما يكن t، وهذا يعني أن التباين ثابت ومنتهي أو محدد، كما أنه مستقل عن الزمن t .

- $Cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - m)(y_{t+k})] = y_k$، وهذا يعني أن التباين المشترك مستقل عن الزمن، كما أن: $y_k = y_{t-k}$.

من بين المفاهيم المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية، نجد ما يعرف بدالة الارتباط الذاتي، حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها مقياس يلجأ إليه الباحث لمعرفة مدى الارتباط الموجود بين المشاهدات في فترات مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسة الزمنية، أما عن صيغتها الرياضية فهي كالآتي:[2]

$$P_k = \frac{\sum_{t=k+1}^{N}(y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{N}(y_t - \bar{y})^2}$$

حيث أن: $\bar{y}$ هو متوسط السلسلة الزمنية، y_t هو يساوي إلى $\frac{\sum_{t=1}^{N} y_t}{N}$

2- اختبارات الإستقرارية:

[1] إدريس عبدلي، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007، 89.

[2] عثمان نقار، **مرجع سابق**، ص ص: 341-342.

إن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية، يرجع في كثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح Dickey & Fuller اختبار يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها، ويمكن ذكر هذه الاختبارات كالآتي:[1]

أ-اختبار D.F (Dickey & Fuller): يقوم هذا الاختبار على اختبار قيمة p=1 أي إن فرضيات الاختبار هي:

$H_0: p = 1$ وجود جذر الوحدة

$H_1: p < 1$ عدم وجود جذر الوحدة

نحسب إحصائية t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t المجدولة التي قدمها Dickey & Fuller

ب-الاختبار المحسنA.D.F (Augmanted Dickey & Fuller): يقوم هذا الاختبار على الفرضيات الآتية:

$$H_0: \varphi = 0$$

$$H_1: \varphi < 0$$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفرق الأول $\Delta = (1 - B)$، ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تستقر نطبق الفرق الأول مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة.

ج- اختبار فيليب بيرون Philips Perron: فيليب بيرون 1988 يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي-فولر، من أجل أخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وقد اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختبار D.F و A.D.F، يتمثل في اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي حيث:

$$H_0: \varphi = 0$$

$$H_0: \varphi = 0$$

3- تحديد وتقدير نموذج Var:

يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى، يتم تقدير كل معادلة على حدا، النموذج $Var_{(p)}$ المقدر.

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص: 146.

ويكتب هذا النموذج على الشكل الآتي:[1]

$$\widehat{y_t} = \widehat{\emptyset_0} + \widehat{\emptyset_1} y_{t=1} + \widehat{\emptyset_2} y_{t=2} + \cdots + \widehat{\emptyset_p} y_{t=p}$$

نسمي $\sum \varepsilon$ مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي التقدير.

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي، أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج Var في حالة اتجاه عام ثابت، أيضا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

لتحديد درجة النموذج Var، نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من اجل أي رتبة من 0 إلى p (P هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية). نستعمل مثلا المعايير الثلاثة Akaike و Hannan-Quin و Schwarz المعرفة كما يلي:

$$\mathrm{AIC} = \ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{2k^2 p}{T}$$

$$\mathrm{HQ} = \ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{2\log\log T}{T} K^2 P$$

$$SC = ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{k^2 p ln(T)}{T}$$

مع K عدد متغيرات النظام، T عدد المشاهدات، P عدد الفجوات الزمنية، $\sum \varepsilon$ مصفوفة التباين -التباين المشترك للبواقي، نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة.

4-دراسة السببية:

-سببية قرانجر Granger:[2] قام قرانجر Granger سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، حيث تكون x_2 مسبب (دافع) ل x_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن x_2 خلال التحليل ليكن لدينا النموذج Var(1)، بحيث يقسم الشعاع x_1 إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-2} \\ x_{2t-2} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-p} \\ x_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد، 2001، ص: 272.

[2] Regis Bourbounnais, **économétrie, 6° édition**, Dunod, Paris, 2005, p p : 271-272.

تعتبر مجموعة المتغير $(x_{2t-1}, x_{2t-2}x_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(x_{1t-1}x_{1t-2}, x_{1t-p},)$، إذا كانت إضافة المجموعة x_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم x_{1t} وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة x_{2t} لنموذج Var، ويسمى حينئذ النموذج بـVar المقيد، ويرمز له بـRVar، Restricted Var، وتحدد درجة التأخير باستعمال النموذج Var، ويكون لدينا:

- x_{2t} لا تسبب x_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1$

- x_{1t} لا يسبب x_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0 = a_1^2 = a_2^2 = \cdots = a_p^2$

إذا تم قبول الفرضيتين أعلاه إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول ارتجاعي (Feed back effect). ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر Fisher المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين Var غير مقيد UVar والنموذج المقيد Var : نحسب نسبة أعظم احتمال l^*

$$L^* = (n-c) \times \left(Ln \left| \sum RVAR \right| - Ln \left| \sum UVAR \right| \right)$$

l^* تتبع قانون * ذو درجة حرية 2p بحيث:

$\sum$RVAR: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum$UVAR: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير القيد.

c: عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $l^* < x_z^2$ (بحيث x_z^2 هي القيمة المجدولة)، فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0)

-اختبار سببية Granger المطورة (Toda and Yamamoto):[1]

تعد منهجية (Toda -Yamamoto1995) أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة (Granger) السببية، تم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة. كما يستخدم اختبار Toda - Yamamoto1995 بين السلاسل الزمنية ولا تحذف قيم من السلسلة فهي مهمة لاختبار طبيعة العلاقة بين السلاسل غير المستقرة، الذي يعتمد على خطوات سببية قرانجر باستخدام نموذج VAR model.

[1] أحمد فضل حسن توكل، **دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان للفترة 1975-2016 باستخدام منهجية Toda and Yamamoto1995**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد(02)، جامعة الخرطوم، 2018، ص: 38.

5-التحليل الهيكلي:

أ-**تحليل التباين:** يهدف تحليل خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ ورياضيا يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة h بدلالة الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة تباين قسمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي، بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشقولية، لذلك يتم تحليل الإستجابة بواسطة النموذج كما يأتي:[1]

$$X_t = u + \sum_{i=0}^{\infty} M_t V_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة الآتية: $X_{t+h} - E_t(X_{t+h}) = u + \sum_{i=0}^{\infty} M_t V_{t+h-i}$

يتم تقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لy_t التي يرمز لها ب X_{it}، لدينا:

$$X_{j,t+h} - E_t(X_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^{n} (m_{j1,i} V_{k,1+h} + m_{j2,i} V_{2,t+h-i} + \cdots + m_{jm,i} V_{m,t+h-i})$$

حيث: $m_{j1,i}$ تعبر عن العنصر (j,1) الخاص بالمصفوفةM_j

بما أن الأخطاء V لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، وبالتالي يسهل حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$E_t\left(X_{j,t+h} - \sum_{k=1}^{n} E_t(X_{j;t+h})\right)^2 = \sum_{k=1}^{n} (m_{jk,1}^2 + \cdots + m_{jk,h-1}^2)$$
$$= \sum_{i=0}^{h-1} (e_j M_i e_k)^2 = (m_{jk,1}^2 \ldots + m_{jk,h-1}^2)$$

حيث: e_j يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية، والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير j، ويمكن الحصول على تحليل بالنسبة المئوية من خلال العبارة الآتية:

$$\sum_{i=0}^{h-1} m_{jk,1}^2$$

[1] محمد شيخي، **مرجع سابق**، ص ص: 282-283.

ب-تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:[1] على اعتبار أن نموذج VAR يوضح العلاقة الحركية بين المتغيرات المختارة، لذلك يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة معينة على المتغيرات، فمثلا إذا حدثت صدمة في اللحظة (t) على e_{1t} تساوي 1 فإن أثرها يكون كما يلي:

عند الفترة t+1 عند الفترة t

$$\hat{B}: \left\| \begin{bmatrix} \Delta_{X1t} \\ \Delta_{X2t} \\ . \\ \Delta_{Xk-1} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} A_1^0 & \widehat{a_1^1} \ldots . \widehat{a_k^1} \\ \hat{a} & \widehat{a_k^k} \ldots . \widehat{a_1^k} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ 0 \end{bmatrix} \right\| \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \Delta_{X1t} \\ \Delta_{X2t} \\ . \\ \Delta_{Xk-1} \end{bmatrix}$$

حيث: $\widehat{B}$ تمثل مصفوفة مقدرات معالم النموذج.

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة. تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحي أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحديد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.

6-التكامل المشرك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد:

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، حيث تؤدي التقلبات في أحدها لإلغاء التقلبات الأخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.[2]

من بين شروط التكامل المشترك نجد:[3]

-إذا خضعتا السلسلتين إلى إتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق " d".

-التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل، ليكن:

$$X_t \rightarrow I(d)$$
$$y_t \rightarrow I(d)$$

[1] Hiroy Today, Philips. C.B, **« Vector Autoression and Causality** », Econometrica Working paper N°06(1993), P : 123.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، د.ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 670.

[3] هدروق أحمد، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر -3-، 2011، ص: 89.

حيث: $\alpha_1 X_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$ ونكتب:

$$y_t \rightarrow CI(d,b)$$

-(α_1, α_2) هو شعاع الإدماج.

أ-اختبار التكامل المشترك:

إذا كانت للمتغيرات نفس درجة التكامل فوجود شعاع تكامل مشترك واحد ممكن جدا، وإذا لم تكن كلها لها نفس درجة التكامل فمن المؤكد أنه لا يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد، فعندئذ إختبار التكامل المشترك هناك حالتان ممكنتان هما:[1]

-يوجد شعاع تكامل وحيد.

-توجد عدة أشعة تكامل مشترك.

ب-نموذج تصحيح متجهات الخطأ VECM:[2]

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات لاقتصادية، وبالتالي تستخدم نماذج تصحيح متجهات الخطأ في الحالة التي تكون فيها عدد المتغيرات المتكاملة أكثر من متغيرين، حيث تصبح طريقة أنجل وغرانجر غير مجدية وتحل محلها طريقة جوهانسون جيسليس.

المبحث الثاني- قياس أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

بعد التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة أساسا التحليل العنقودي، بالإضافة لنماذج الانحدار الذاتي الديناميكية VAR، ونموذج تصحيح الخطأ VECM، سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة التحليلية، والقياسية في مختلف مراحلها، بحيث سيتم تقسيم الدراسة إلى نموذجين من خلال تقدير اثر كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدى، من أجل التحليل المفصل لأثر هذه المتغيرات على المتغير التابع كل على حدى وبهذا يكون لدينا النماذج التالية (نموذج أثر السياسة المالية على رصيد الموازنة العامة)، (ونموذج أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري).

[1] Régis Bourbonnais, **Econométrie cours et exercices corrigés**, 9°édition, Dunod, paris, France, 2015, p : 307.

[2] أحمد التيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص ص: 212-213.

المطلب الأول- دراسة وصفية وتحليلية للمتغيرات الدراسة:

تعتبر الدراسة الوصفية للمتغيرات جزء مهم، على اعتبار أنه يتم من خلالها معرفة ما إذا كان هناك علاقة ارتباط بين كل من متغيرات الدراسة، وعليه كان لابد من التطرق لكل من مصفوفة الارتباطات وعرض نتائج الوصفية، إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على تصنيف فترة الدراسة حسب الخصائص المشتركة للمتغيرات في الجزائر من خلال نتائج التحليل العنقودي.

1- التحليل العنقودي لمتغيرات السياسة المالية لفترة الدراسة من خلال الطريقة الهرمية:

على اعتبار أن التحليل العنقودي من بين الطرق التي توضح كيفية تصنيف المجموعات التي تشترك في نفس الخصائص، فمن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر إلى محاولة تصنيف المجموعات في الجزائر إلى عناقيد وفقا لفترة الدراسة، بحيث تم الاستعانة بكل من مخطط الشجرة من خلال استخدام طريقة Ward.

شكل رقم (1.3): يوضح مخطط الشجرة

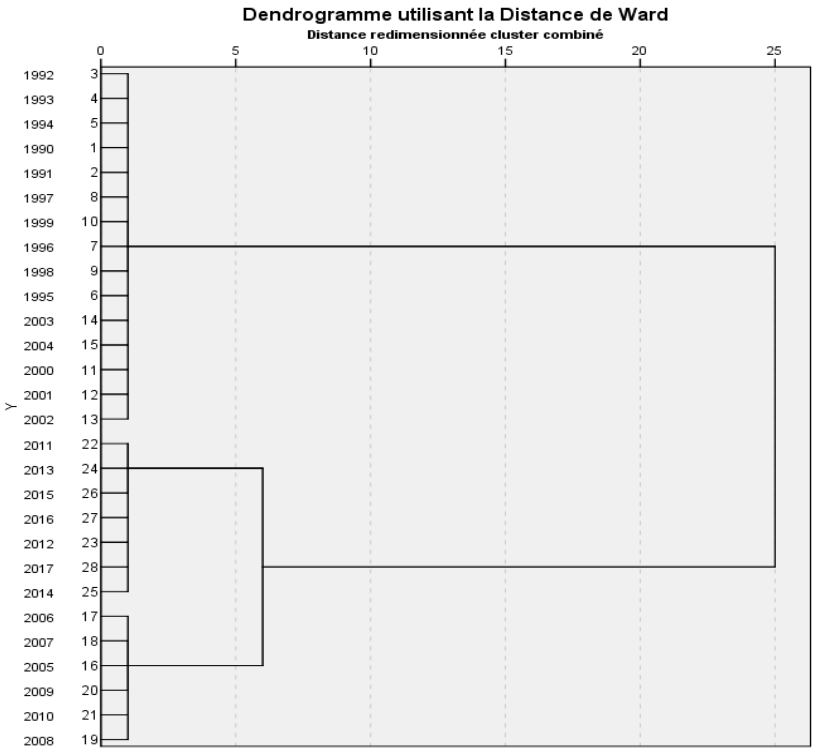

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS22

يوضح الشكل رقم (1.3) أدناه أنه عند تطبيق التحليل العنقودي الهرمي، تم رسم مخطط الشجرة، حيث تبين من خلاله أن السنوات المختارة للدراسة قد قسمت إلى مجموعتين أساسيتين، تمثلت المجموعة الأولى من سنة 1990 إلى غاية سنة 2004، لتشمل المجموعة الثانية ابتداء من سنة 2005 إلى غاية

سنة 2017. وقد تم تقسيم المجموعتين الرئيسيتين بدورهما إلى ثلاث مجموعات جزئية داخل عناقيد متجانسة ومرتبطة في ما بينها، إذ يمكن إبراز ذلك من خلال ثلاث مجموعات، شملت المجموعة الأولى على السنوات التالية (2011، 2013، 2015، 2016، 2012، 2017، 2014)، ومن الملاحظ أن هذه المجموعة تجسدت في برنامج توطيد النمو وهو ما وافق الفترة (2010 إلى يومنا هذا)، في حين تضمنت المجموعة الثانية على كل من السنوات (2006، 2007، 2005، 2009، 2010، 2008)، وهي الفترة التي اعتمدت فيها الجزائر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الممتد من (2005-2009)، اما في ما يتعلق بالمجموعة الثانية فقد ضمت السنوات الباقية والتي شملت أيضا على فترة التي لجأت فيها الجزائر للشروع في تطبيق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004).

2-تحليل الوصفي للمتغيرات:

سيتم في هذا العنصر وصف المتغيرات من خلال تحديد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، بغية الوصول إلى نتيجة مفادها معرفة أزواج الارتباطات بين المتغيرات المدروسة خلال فترة الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (1.3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
GE	137	7656	1791	2942	495
GR	153	6411	2102	2802	414
GB	-2553	1187	-37	-140	158
CA	-2197	2590	417	537	222

المصدر: من إعداد الطالبتين لاعتماد على برنامج Minitab18.1 (أنظر الملحق رقم (3)).

يوضح الجدول رقم (1.3) أنه قد سجلت إجمالي النفقات (GE) أدنى قيمة لها ب137، مقارنة مع إجمالي الإيرادات (GR) والتي سجلت 153 كأدنى قيمة، بمتوسط حسابي قدره 2802 مقابل متوسط حسابي بلغ 2942 بالنسبة لإجمالي النفقات (GE) وذلك خلال سنة 1990، بينما سجلت أعلى قيمة لإجمالي النفقات ب7656 في سنة 1994، بانحراف معياري قدره 495، بينما سجلت إجمالي الإيرادات (CA) أعلى قيمة لها ب6411 وذلك خلال سنة 2012 ليبلغ الانحراف المعياري 414.

ليتم تسجيل وسيط قدره 37- بالنسبة لرصيد الموازنة العامة (GB)، ليليها رصيد الميزان الجاري (CA) بوسيط بلغ 417، ثم يأتي في المرتبة الثالثة إجمالي النفقات لتبلغ قيمة الوسيط فيها 1791، بينما سجل الوسيط قيمة 2102 بالنسبة لإجمالي الإيرادات لتحل بذلك المرتبة الرابعة.

كما تم تسجيل أدنى قيمة 2553- فيما يخص رصيد الموازنة (GB) وذلك خلال سنة 2015، بمتوسط حسابي قدره 140-، قد بلغت أعلى قيمة لها 1187 وذلك سنة 2006، بالمقارنة مع رصيد الحساب الجاري (CA) الذي بلغت أدنى قيمة له 2197- في سنة 2016، بمتوسط حسابي 537، لتبلغ أعلى قيمة ب2590 مقدرة خلال سنة2008.

3- مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات: يكن من خلالها تحديد المتغيرات المرتبطة في ما بيناها، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2.3): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط
(GR) و (GE)	0.95
(GB) و (GE)	-0.62
(GB) و (GR)	-0.36
(CA) و (GE)	-0.18
(CA) و (GR)	0.09
(CA) و (GB)	0.82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Minitab18.1 (أنظر الملحق رقم (4))

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (2.3)، أن القيمة الاحتمالية لجميع معاملات الارتباط أقل من 0.05، مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرات معنوية.

تشير النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (2.3) أن إجمالي الإيرادات شهد ارتباط قوي مع إجمالي النفقات بقيمته (0.95)، أي أن العلاقة فيما بينهما علاقة طردية، بينما هناك ارتباط ضعيف بين كل من إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات مع رصيد الموازنة العامة قدر ب(0.62- و 0.36-) على التوالي، أي العلاقة بين كل من إجمالي النفقات ورصيد الموازنة علاقة عكسية، ونفس الشيئ فيما يتعلق بعلاقة رصيد الموازنة مع إجمالي الإيرادات.

كما أن العلاقة بين رصيد الحساب الجاري و إجمالي النفقات هي علاقة عكسية، بارتباط ضعيف قيمته (0.18-)، بينما الارتباط بينه وبين الإيرادات العامة ضعيف جدا بقيمة (0.09)، أي أن هناك علاقة طردية، ومن الملاحظ أيضا أن هناك علاقة طردية بين كل من رصيد الميزان الجاري ورصيد الموازنة العامة، بارتباط قوي قيمته (0.82).

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بعد التعرف على الأدوات المستخدمة والتي تمثلت في نموذج تصحيح الخطأ VECM، وتحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة، كما تم إجراء الدراسة الوصفية سيتم في هذا المطلب القيام بإجراء

الدراسة القياسية، بداية بالاختبارات التشخيصية لمعرفة درجة استقرارية السلاسل المدروسة، وصولا إلى تحديد درجة تأخير كل من هذه السلاسل.

1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا كانت هذه السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، وهذا لأن الخطوة في تحليل البيانات تتمثل في معرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، وذلك تفاديا للوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، ومن أجل الكشف عن وجود جذر وحدة في السلسلة من عدمه يمكن تطبيق عدة اختبارات من بينها: فيليبس بيرون (Phillips Perron)، و اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، إذ يمكن إبراز النتائج كما يلي:

أ-سلسلة النفقات العامة (GE): لمعرفة استقرارية السلسة من عدمها يتم الاعتماد على أحد الاختيارين المذكورين سالفا، كما يجدر الإشارة أن الاختبارين يعتمدان على نفس الفرضيات:

H_0.....عدم استقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة)

H_1.....السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر أحادي)

يتم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة المجدولة، كما يتم الاعتماد في الحكم على استقرارية السلاسل من خلال ((MacKinnon (1996)* باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار (P-VALUE)، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة (Prop) اقل من (0.05).

جدول رقم (3.3): نتائج اختبار فيليبس وبيرون PP السلسلة GE

المعلمات	(GE)			D(GE)		
	عند المستوى I(0)			عند الفرق الأول I(1)		
	t-cal	t-tab	Prop	t-cal	t-tab	Prop
الجذر الأحادي (Ø)	2.37	-1.95	0.99	-4.14	-1.95	0.0002
مركبة الاتجاه العام (b)	-1.61	-3.58	0.75	-8.38	-3.59	0.0000
الثابت (c)	1.56	-2.62	0.99	-5.35	-2.98	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (5)، (6)).

* ((MacKinnon (1996): جدول إحصائي للقيم الحرجة الخاصة باختبارات جذر الوحدة انظر ملحق رقم (5).

* المنحنيات البيانية لكل السلاسل الزمنية تم إدراجها في الملحق رقم (7).

ملاحظة:

سيتم اختبار النتائج عند مستوى معنوية 5 % (**).

من الجدول رقم (3.3) ونتائج الملحق رقم (5) يمكن استنتاج ما يلي:

القيمة المحسوبة لمركبة الإتجاه العام t-cal أكبر من القيمة المجدولة t-tab عند مستوى معنوية 5% ($-1.61 > -3.58$)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجود مركبة الاتجاه العام) في السلسلة، ونرفض الفرض البديل (عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة)، أما فيما يتعلق بوجود الثابت فقد تم تسجيل أن القيمة المحسوبة (1.56-) أكبر من القيمة المجدولة (2.62-)، وبالتالي يتم قبول فرض العدم والذي يدل على (وجود الثابت)، ورفض الفرص البديل (عدم وجود الفرض الثابت) في السلسة.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فإن القيمة المحسوبة t-cal أكبر من القيمة الحرجة t-tab عند مستوى المعنوية 0.05، أي أن ($2.37 > -1.95$)، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجذر جذر أحادي في السلسلة)، ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على عكس ذلك. وهذا ما تأكده القيم الاحتمالية (Prop) للاختبار في كل النماذج المبينة في الجدول، ذلك أن $Prop > 0.05$. وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى. كما أن القيمة الاحتمالية للاختبارين وفي كل النماذج أكبر من 0.05.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة لا بد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وقد تم توضيح نتائج الفرق الأول في نفس الجدول إذ تبن أنه عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى I(1)، استقرار السلسة الزمنية للمتغير GE عند مستوى المعنوية 5% النماذج الثلاث (وجود مركبة الإتجاه العام، وجود ثابت، ووجود جذر أحادي)، ذلك لأن قيمة $Prop < 0.05$.

ب-دراسة استقرارية السلسلة GR: سيتم إجراء نفس الاختبار من أجل التأكد من إستقرارية السلسلة من عدمها، ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج الجدول الآتي:

جدول رقم (4.3): نتائج اختبار فيليبس وبيرون PP السلسلة GR

المعلمات	(GR)			D(GR)		
	عند المستوى I(0)			عند الفرق الأول I(1)		
	t-cal	t-tab	Prop	t-cal	t-tab	Prop
الجذر الأحادي (Ø)	1.82	-1.95	0.98	-4.98	-1.95	0.0000
مركبة الاتجاه العام (b)	-2.80	-3.58	0.20	-6.06	-3.59	0.0002
الثابت (c)	0.006	-2.97	0.95	-6.18	-2.98	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم ((5)، (6)).

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (4.3) أن القيمة المحسوبة لمركبة الإتجاه العام t-cal أكبر من القيمة المجدولة t-tab عند مستوى معنوية 5% (2.80- > 3.58-)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجود مركبة الاتجاه العام) في السلسلة، ونرفض الفرض البديل (عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة)، أما فيما يتعلق بوجود الثابت فقد تم تسجيل أن القيمة المحسوبة (0.006) أكبر من القيمة المجدولة (2.97-)، وبالتالي يتم قبول فرض العدم والذي يدل على (وجود الثابت)، ورفض الفرص البديل (عدم وجود الفرض الثابت) في السلسة. أما بالنسبة للجذر الأحادي، فإن القيمة المحسوبة t-cal أكبر من القيمة الحرجة t-tab عند مستوى المعنوية 0.05، أي أن (1.82 > 1.95-)، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجذر جذر أحادي في السلسلة)، ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على عكس ذلك. وهذا ما تأكده القيم الاحتمالية (Prop) للاختبار في كل النماذج المبينة في الجدول، ذلك أن Prop > 0.05. وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى. كما أن القيمة الاحتمالية للاختبارين وفي كل النماذج اكبر من 0.05.

لذاك كان لا بد من جعل السلسلة مستقرة من خلال إجراء الفروق من الدرجة الأولى، كما هو موضح في نتائج الجدول، والتي تظهر أنه عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى I(1)، استقرت السلسة الزمنية للمتغير GR وفي النماذج الثلاث (وجود مركبة الإتجاه العام، وجود ثابت، ووجود جذر أحادي)، ذلك لأن قيمة 0.05 ≻ Prop ، عند مستوى المعنوية 5%.

ج-دراسة استقرارية سلاسل العجز التوأم:

في هذا الجزء سيتم عرض نتائج اختبار فيليبس وبيرون للتأكد من استقرارية السلسلتين من عدمهما، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (5.3): نتائج اختبار فيليبس وبيرون PP للسلسلتين (GB, CA)

المعلمات	(GB)			D(GB)		
	عند المستوى I(0)			عند الفرق الأول I(1)		
السلسة (GB)	t-cal	t-tab	Prop	t-cal	t-tab	Prop
الجذر الأحادي (Ø)	-1.60	-1.95	0.10	-5.65	-1.95	0.0000
مركبة الاتجاه العام (b)	-2.06	-3.58	0.54	-5.95	-3.59	0.0003
الثابت (c)	-1.64	-2.97	0.44	-5.69	-2.98	0.0001
المعلمات	(CA)			D(CA)		
	عند المستوى I(0)			عند الفرق الأول I(1)		
السلسلة (CA)	t-cal	t-tab	Prop	t-cal	t-tab	Prop
الجذر الأحادي (Ø)	-1.24	-1.95	0.19	-4.37	-1.95	0.0001
مركبة الاتجاه العام (b)	-0.87	-3.58	0.94	-4.43	-3.59	0.008
الثابت (c)	-1.17	-2.97	0.67	-4.31	-2.98	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم ((5)، (6)).

يتضح من الجدول رقم (5.3) أن القيمة المحسوبة لمركبة الإتجاه العام t-cal أكبر من القيمة المجدولة t-tab عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لكل من نتائج السلسلتين ((GB) و (CA))، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجود مركبة الاتجاه العام) في السلسلتين، ونرفض الفرض البديل (عدم وجود مركبة الاتجاه العام)، أما فيما يتعلق بوجود الثابت فقد تم تسجيل أن القيم المحسوبة وهي على التوالي (1.17-، 2.06-) أكبر من القيمة المجدولة (2.97- 3.58-)، وبالتالي يتم قبول فرض العدم

والذي يدل على (وجود الثابت)، ورفض الفرص البديل (عدم وجود الفرض الثابت) في السلسلتين. أما بالنسبة للجذر الأحادي، فإن القيمة المحسوبة t-cal أكبر من القيمة الحرجة t-tab عند مستوى المعنوية 0.05، أي أن ($-1.24 > -1.95$) في ما يتعلق بالسلسلة (CA)، وقد تم تسجيل نفس الملاحظة فيما يتعلق بسلسلة رصيد الموازنة العامة (GB)، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجود جذر أحادي في السلسلة)، ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على عكس ذلك. إذ أن القيم الاحتمالية (Prop) للاختبار (PP) في كل النماذج المبينة في الجدول أكبر من 0.05، أي أن Prop > 0.05. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن السلسلتين تحتويان على جذر الوحدة، أي أن السلسلتين غير مستقرتين.

وهذا ما دفع إلى ضرورة إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما هو موضح في نتائج الجدول، والتي تظهر أنه عند القيام بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى I(1)، استقرت السلسلتين الزمنية للمتغيرين (GB) و (CA)، في النماذج الثلاث (وجود مركبة الإتجاه العام، وجود ثابت، ووجود جذر أحادي)، ذلك لأن قيمة 0.05 $\geq$ Prop ، عند مستوى المعنوية 5%.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول أن كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة و رصيد الميزان الجاري، بالإضافة لرصيد الحساب الجاري استقرت عند نفس درجة الفروقات الأولى (أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة I(1))، وبالتالي احتمال وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وبناء على ذلك فإنه يوجد نموذجين:

-**النموذج الأول:** والمتمثل في أثر السياسة المالية على رصيد الموازنة العامة؛

-**النموذج الثاني:** والذي يتمثل في أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري.

2-اختبار التكامل المشترك، وتحديد درجة التأخير المثلى:

قبل الحكم على النموذج المستخدم من الضروري القيام بتشخيصه، حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة أولى وهذا ما تم دراسته سابقا، لتليه بعد ذلك الجزم في نوع النموذج المستخدم من خلال اختبار التكامل المشترك لjohenson، وقبل القيام بهذا الاختبار لابد من تحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ (p)).

أ-تحديد درجات التأخير للنموذج الأول (أثر السياسة المالية على رصيد الموازنة العامة):

سوف يتم إجراء تحديد درجة التأخير من أجل معرفة فترة التباطؤ المثلى لهذا النموذج والتي يمكن توضيح النتائج من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (6.3): تحديد درجة التأخير المثلى النموذج الأول

درجة التأخير	HQ	SC	AIC
P=0	40.83	40.94	40.79
P=1	36.95	37.36	36.78
P=2	36.33*	37.06*	36.04*

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (8))

من الجدول رقم (6.3) يتبين أن فترة التباطؤ المثلى بالنسبة للمعايير الثلاثة (Akaike و Hannan-Quin و Schwarz)، هي عند P=2.

-اختبار اختبار التكامل المشترك لجوهانسون وجيسلس النموذج الأول (Johansen and Jusel):

يمكن التأكد من إيجاد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه باستعمال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، وذلك من خلال نتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (7.3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج الأول

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الذاتية	إحصائية اختبار الأثر		إحصائية اختبار القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة(5%)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة(5%)
r= 0*	**r>0**	0.71	48.89	29.79	32.79	21.13
r=1*	**r>1**	0.46	16.10	15.49	16.08	14.26
R=2	**r>2**	0.0005	0.015	3.84	0.015	3.84

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (9)) *: رفض الفرضية عند مستوى (5%).

من خلال نتائج الاختبارين الموضحة في الجدول (7.3)، يمكن رفض فرضية العدم H_0^1 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك لان القيم المحسوبة للاختبارين اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى على التوالي (48.89 و 32.79) اكبر من القيم المجدولة لهما (29.79 و 21.13) عند مستوى معنوية 5% وقبول الفرضية H_0^2 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل لان القيم المحسوبة للاختبارين أكبر من القيم المجدولة، وبالنظر كذلك يتضح أنه يمكن رفض

الفرضية التي تنص على وجود علاقة تكامل واحدة وقبول الفرض البديل القائل بوجود أكثر من علاقة تكامل واحدة، وبالتالي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى المعنوية 5% .

بناءا على النتائج الموضحة سابقا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ VECM الذي يشترط وجود علاقة تكامل مشترك أي أن النموذج الذي سيتم استخدامه بعد التأكد من استقراره باستخدام اختبار الجذور المتعددة .

ب- تحديد درجة تأخير النموذج الثاني (أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري).

لتحديد فترات التباطؤ يتم باستخدام المعايير الثلاثة Akaike و Hannan-Quin و Schwarz، وذلك من خلال اختار التباطؤ الأمثل بتصغير المعايير الثلاثة (أي أقل قيمة)، وهذا ما يتم توضيحه من خلال نتائج الجدول الآتي:

جدول رقم (8.3): تحديد درجة التأخير المثلى النموذج الثاني

درجة التأخير	HQ	SC	AIC
P=0	49.57	49.68	49.53
P=1	44.47	44.89*	44.31
P=2	44.37*	45.09	44.07*

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (10))

*: درجة التأخير المثلى

توضح نتائج الجدول رقم (8.3) أن درجة التأخير المثلى بالنسبة لمعيار Akaike و معيار Hannan-Quin هي عند P=2، لكن اختلفت درجة التأخير بالنسبة لمعيار Schwarz وبالتالي فإن درجة التأخير المثلى حسب هذا المعيار هى P=1، وحسب مبدأ la parcimonie يتم اختيار النموذج الذي يحتوي على أقل عدد من المعلمات، أي أن فترة التباطؤ المثلى حسب هذا المبدأ هي P=1.

-اختبار التكامل المشترك لجوهنسون وجيسلس النموذج الثاني (Johansen and Jusel):

يعتبر اختبار جوهانسون اختبار حاسم لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، يقترح (Johansen and Jusellius) اختبارين هما : اختبار الأثر(Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى(Max Eigenvalue)، فإذا تبين أن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل نطبق نموذج VECM، أما في حالة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتطبيق نموذج VAR، كما أن هذان الاختباران يرتكزان على نفس الفرضيات وهي:

H_0^1.....عدم وجود علاقة تكامل مشترك

H_0^2.....وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل

جدول رقم (9.3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج الثاني

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الذاتية	إحصائية اختبار الأثر		إحصائية اختبار القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة(5%)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة(5%)
r= 0*	**r>0**	0.62	37.71	29.79	25.50	21.13
r=1	**r>1**	0.33	12.20	15.49	10.74	14.26
R=2	**r>2**	0.05	1.45	3.84	1.45	3.84

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (11)) *: رفض الفرضية عند مستوى **(5%)**.

تبين نتائج الجدول (9.3) أن الإحصائيتين (إحصائية اختبار الأثر، وإحصائية اختبار القيمة العظمى) أظهرت نفس النتيجة، أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة وذلك بالنسبة للفرضية r= 0، وهذا ما يدل على قبول الفرضية البديلة القائلة (وجود علاقة تكامل مشترك واحدة r=1)، ورفض الفرضية الصفرية التي تنص على (عدم وجود علاقة تكامل مشترك) بين المتغيرات عند مستوى المعنوية 0.05، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وعليه في هذه الحالة سيتم تطبيق نموذج VECM.

المطلب الثالث- تقدير نماذج الدراسة:

بعد تحديد نوع النموذج الملائم لقياس أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري، والمتمثل في تقدير نموذج VECM، حيث سيتم في هذا المطلب دراسة مجوعة من العلاقات بين متغيرات النظام، وكبداية لا بد من التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، وتقدير معادلات النموذج وصولا إلى معرفة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

1-إستقرارية النموذج الأول: للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع VECM مستقرة إذا جميع النقاط تقع داخل الدائرة الوحدوية، أي كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار للنموذجين :

شكل رقم (2.3): الدائرة الأحادية لاختبار الجذور المتعددة

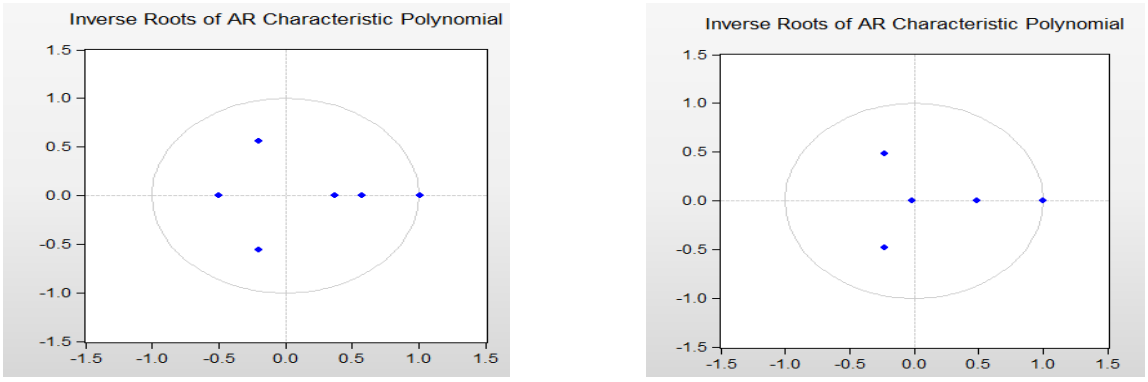

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الشكل رقم (2.3) أن جميع النقاط تقع داخل الدائرة الوحدوية، وهذا يدل على أن معكوس الجذور أقل من الواحد، وبالتالي يمكن القول أن النموذجين مستقرين.

1-تقدير معادلة النموذج الأول (GE GR/GB):

بعد التأكد من استقرار النموذج مستقر من خلال الدائرة الوحدوية، يمكن في هذه الحالة تطبيق نموذج VECM الذي يشترط وجود علاقة تكامل مشترك، وهذا ما توفر في نتائج اختبار جوهانسن.

توضح نتائج النموذج المقدر من خلال الملحق رقم (12)، أنه قد تحقق شرط السالبية والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ، وعليه فإن النموذج مقبول.

أ-معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل:

D(GB)=-92.3915*(GE (-1)+2.7837*GB(-1)-2678.8251)+92.3707 *(GR(-1)+1.7800*GB(-1)-2678.0331)-0.1949*D(GE(-1))-23.3459*D(GE(-2))+0.1785*D(GR(-1))+22.9112*D(GR(-2))-0.6251*D(GB(-1))-22.8392*D(GB(-2))+59.1366

$R^2 = 0.60$ $F = 3.06$ $N = 27$

ظهر معامل تصحيح الخطأ أو(معامل الجذب) بإشارة سالبة قدرت ب(92.3915-)، وهذا ما يدل أن شرط الضروري تحقق السالبية) ، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (السياسة المالية) والمتغير التابع (رصيد الموازنة العامة)، ، كما بلغ معامل التحديد بنسبة (60%) وهي نسبة كبيرة، بعبارة أخرى نسبة 60% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة زمنية واحدة للوصول للتوازن في المدى البعيد.

ب-معادلات التكامل المشترك في الأجل القصير: يمكن توضيح معادلات نموذج شعاع تصحيح الخطأ:

D(GE)= -174.5782*(GE (-1)+2.7837*GB(-1)-2678.8251)+174.9988*(GR(-1)+1.7800*GB(-1)-2678.0331)+56.6907*D(GE(-1))+27.6604*D(GE(-2))-57.5051*D(GR(-1))-29.6221*D(GR(-2))+56.9105*D(GB(-1))+29.4545*D(GB(-2))+1029.522

$R^2 = 0.82$ $F = 9.49$ $N = 27$

D(GR)=-265.4900*(GE (-1)+2.7837*GB(-1)-2678.8251)+265.8881*(GR(-1)+1.7800*GB(-1)-2678.0331)+55.8189*D(GE(-1))+3.7030*D(GE(-2))-56.6398*D(GR(-1))-6.1035*D(GR(-2))+55.5936*D(GB(-1))+6.0056*D(GB(-2))+1086.427

$R^2 = 0.67$ $F = 4.14$ $N = 27$

ومن خلال الملحق رقم (12) يتضح أن معالم المدى القريب بعضها معنوي والبعض الآخر غير معنوي، ومنه فإن المتغيرات المؤخر للسياسة المالية سالب ومعنوي إحصائيا القيمة الاحتمالية الخاصة به اقل من 0,05 بالنسبة للنفقات العامة، أما بالنسبة للإيرادات العامة فقد تم ملاحظة بعض وجود بعض الاحتمالات غير معنوية، وهذا ما يثبت ما جاء في الجانب التحليلي أي أن أثر السياسة المالية من خلال الزيادة في الإيرادات العامة إيجابي على رصيد الموازنة العامة، بحيث تحقق فائض نظرا لتغطية الإيرادات للنفقات، بينما في حالة ما إذ كانت متغيرة الإيرادات العامة معنوية، عندئذ تأثر سلبا على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير. ولإثبات ذلك يتم الاعتماد على اختبار Wald Test من أجل اختبار العلاقة التوازنية في المدى القصير.

ج-اختبار Wald Test: من أجل اختبار إمكانية انعدام أثر السياسة المالية على رصيد الموازنة العامة في التأخيرات الثلاثة للمدى القصير، سوف يتم تطبق لاختبار Wald من أجل اختبار معنوية المعالم في المدى القصير، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3.3): اختبار Wald Test

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	20.63044	3	0.0001

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

توضح نتائج الشكل أعلاه أن قيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية ($Prop < 0.05$)، وهذا يعنى أنه لا يمكن أن تنعدم المعالم الثلاثة للسياسة المالية في معادلة رصيد الموازنة العامة، كما أن إشارة المعالم موجبة، وبالتالي هناك علاقة توازنية في المدى القصير تنحصر أساسا في العلاقة بين السياسة المالية لفترة زمنية سابقة مع رصيد الموازنة العامة.

د-التأكد من صلاحية النموذج: للتأكد من مدى ملاحية النموذج لابد من اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم التجانس، فإذا كان النموذج لا يعاني من مشاكل قياس في هذه الحالة يمكن الحكم على صلاحية النموذج، ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج الموضحة في (الملاحق رقم (14)).

-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (autocorrelation LM test): يتم التأكد من وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي بناءا على الفرضيات الآتية:

H_0.....لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي

H_1..... .. .. يوجد ارتباط ذاتي للبواقي

انطلاقا من نتائج المبينة في الملحق رقم ()، فإن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة (لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء) عند مستوى معنوية 5% وتأخير يساوي 12.

-اختبار عدم التجانس (Heterockedasticity test): يتم توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي بناء على الفرضيات الآتية:

H_0.....سلسلة البواقي لها تباين متجانس

H_1..... سلسلة البواقي ليس لها تباين متجانس

شكل رقم (4.3): اختبار عدم التجانس (Heterockedasticity test)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 04/13/20 Time: 15:29
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
101.0272	96	0.3429

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج الموضحة في الشكل أعلاه ينمكن القول أن Chi-sq تساوي (0.3429) وهي أكبر من مستوى معنوية عند 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية (سلسلة البواقي لها تباين متجانس) ورفض الفرضية البديلة (سلسلة البواقي ليس لها تباين متجانس).

2-تقدير معادلة نموذج االثاني (GE GR/CA):

بعد تقدير النموذج VECM اتضح أنه لم يتوفر شرط السالبة والمعنوية، أي أن معامل تصحيح الخطأ ليس سالبا ومعنويا، وفي هذه الحالة يتم الرجوع لتطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var.

-معادلة رصيد الميزان الجاري:

$$CA=0.1500*GE(-1)-0.3144*GR(-1)+1.0427*RC(-1)+337.9666$$

$$R^2 = 0.73 \qquad N = 27$$

تفسير المعادلة:

تبين من خلال نتائج الملحق رقم (13)، وبالنظر لإشارات المعلمات المقدرة نجد أن أغلبها موجبة أي أنها مطابقة للنظرية الاقتصادية، كما يتضح أن القيمة الاحتمالية لمتغيرات الدراسة أقل من 0.05%، وهذا يدل على أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية، بالإضافة أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.73) على التوالي، أي أن المتغيرات المستقلة (الايرادات العامة والنفقات العامة) تفسر المتغير التابع (رصيد الحساب الجاري) بنسبة (73%)، والنسبة الباقية 27% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

3-دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

إن دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة وفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، وهذا بمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات تساعد على تفسير ظاهرة معينة، وعليه سيتم اختبار السببية وفق لسببية تودا ياماموتو (Toda Yamamoto) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

جدول رقم (10.3): اختبار سببية Toda Yamamoto

الفرضيات	Prob	الملاحظة
GR لا يسبب GE	0.000	توجد علاقة سببية تتجه من الايرادات العامة نحو النفقات العامة
GB لا يسبب GE	0.000	توجد علاقة تبادلية تتجه من رصيد الموازنة العامة نحو النفقات العامة
GE لا يسبب GR	0.000	هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة نحو رصيد الحساب الجاري
GB لا يسبب GR	0.000	توجد علاقة سببية تتجه من رصيد الموازنة العامة نحو الايرادات العامة
GE لا يسبب GB	0.169	توجد علاقة سببية تتجه من النفقات العامة نحو رصيد الحساب الجاري
GR لا يسبب GB	0.168	علاقة سببية تتجه من الايرادات العامة نحو رصيد الموازنة العامة
GE لا يسبب CA	0.103	توجد علاقة سببية تتجه من رصيد الحساب الجاري نحو النفقات العامة
GR لا يسبب CA	0.000	توجد علاقة سببية تتجه من رصيد الحساب الجاري نحو الايرادات العامة
CA لا يسبب GE	0.112	لاتوجد علاقة تتجه من النفقات العامة نحو رصيد لحساب الجاري
CA لا يسبب GR	0.004	توجد علاقة تتجه من الايرادات نحو رصيد لحساب الجاري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (15)، (16)).

توضح نتائج الجدول رقم (10.3) أعلاه أن كل أغلب الاحتمالات أقل من مستوي المعنوية (0.05 > Prop)، وبالتالي هناك بعض العلاقات حقق الفرضية البديلة القائلة (بوجود علاقة سببية بين المتغيرات) ومنه فإن الفرضية البديلة محققة، على غرار العلاقة بين النفقات العامة ورصيد الميزان التجاري وعليه الفرضية الصفرية غير محققة.

ويمكن تفسير بعض نتائج اختبار سببية Toda Yamamoto بين المتغيرات المستخرجة من Eviews 10 كالآتي:

شكل رقم (5.3): العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية وعجز الموازنة العامة وفق Toda Yamamoto

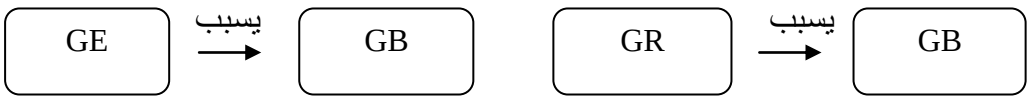

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج الجدول رقم (5.3).

يوضح الشكل (5.3) أنه الفرضية الأولى والتي تنص على أن (GE لا تسبب GB) غير محققة وبالتالي تحققت الفرضية البديلة (GE تسبب GB)، وذلك ما يوضحه الاحتمال وإحصائية فيشر، ومنه فإن التغير في مؤشرات السياسة المالية والمتمثلة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة يحدث تغير في رصيد الموازنة العامة، ونظرا لكون زيادة الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، يخلق تعادل بينهما كما زعم أصحاب النظرية الكينزية، فعند تغطية الإيرادات للنفقات تسبب فائض في رصيد الموازنة العامة، والعكس في حالة عدم استطاعت الإيرادات تمويل النفقات العامة، يتسبب في حدوث عجز في رصيد الموازنة العامة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر رصيد الموازنة العامة.

شكل رقم (6.3): العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية وعجز الحساب الجاري وفق Toda Yamamoto

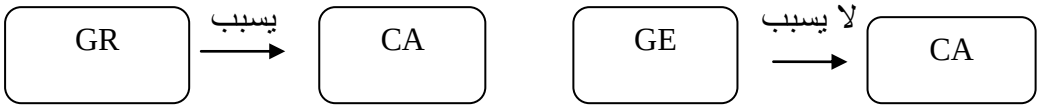

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج الجدول رقم (5.3).

يبين الشكل (6.3) والشكل أعلاه أن هناك علاقة سببية تتجه من الإيرادات العامة نحو رصيد الحساب الجاري، على عكس العلاقة التي تتجه من النفقات العامة نحو رصيد الحساب الجاري، حيث أن الزيادة في الضرائب تميل لتخفيض الإنفاق الخاص، والارتفاع في أسعار الضرائب المباشرة على الدخول ينجر عنه انخفاض الدخل المتصرف فيه وهو بدوره يؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي، ومن هذا يظهر أن السياسة التقشفية تسبب في تحسين رصيد الحساب الجاري.

المبحث الثالث-دراسة التحليل الهيكلي لأثر السياسة المالية على العجز التوأم خلال الفترة (1990-2017):

تعد دراسة التحليل الهيكلي مهمة والذي بدوره يتمثل في كل من دوال الاستجابة وتحليل التباين، إذ أن في هذه المرحلة سيتم استخدام دوال الإستجابة الدفعية لمعرفة كيف يتم استجابة المتغير التابع لصدمة في المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى التحليل التباين والذي بدوره يقدم معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرف المؤشرات الأخرى، وهذا ما سوف يتم التطرق من خلال التعرف على دراسة الديناميكية للنموذجين كل على حدى.

المطلب الأول: دراسة ديناميكية للنموذج أثر الساسة المالية على رصيد الموازنة العامة:

إن الهدف من التحليل الهيكلي هو معرفة وقياس أثر حدوث صدمة (التغير المفاجئ) في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى وعلى نفسه، وذلك من خلال الاستعانة بدوال الاستجابة وتحليل التباين، حيث سيتم التطرق لكل منهما في هذا المطلب بنوع من التفصيل، بهدف معرفة الأثر الذي سوف تحدثه كل صدمة.

1-تحليل دوال الاستجابة:

تتمثل دراسة دوال الاستجابة في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال نتائج وأشكال البيانية الموضحة لاستجابة الصدمات من قبل جميع المتغيرات موضوع الدراسة، عليه سيتم التركيز على إحداث صدمات على مستوى بعض المتغيرات وقياس أثر هذه الصدمات، وانتقالها إلى المتغيرات الأخرى، ويمكن توضيح ذلك كما يلي.

-**أثر صدمة في الإيرادات العامة على المتغيرات الأخرى:** يتم توضيح ذلك من خلال نتائج الجدول والشكل الموالي:

شكل رقم (7.3): استجابة المتغيرات لحدوث صدمة في الإيرادات العامة

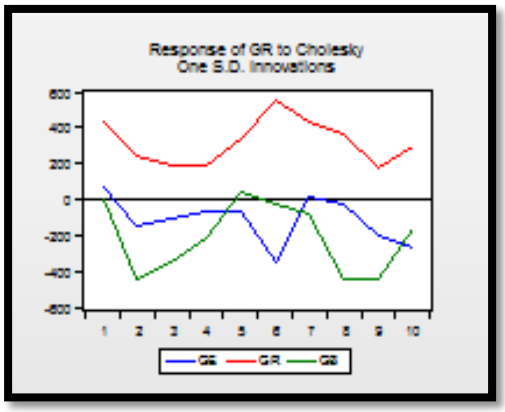

Period	GE	GR	GB
1	257.1061	0.000000	0.000000
2	10.30460	88.76102	-245.6159
3	-89.38095	67.48814	-244.0154
4	58.63285	147.4542	-145.6074
5	72.82717	225.1133	-117.0812
6	-292.1860	390.4792	-214.2512
7	-64.54091	359.1610	-144.3814
8	81.81851	380.1625	-270.0173
9	-217.8954	363.8923	-393.7474
10	-337.1095	428.6367	-263.4750

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

حسب تقديرات دوال الإستجابة المبينة في الشكل أعلاه، أنه عند حدوث صدمتين هيكليتين إيجابيتين في الإيرادات العامة مقدرة ب 1% 2% عل التوالي في الفترة الأولى والثانية، كان لها أثر معنوي ايجابي على النفقات العامة في المدى القصير، إلا أن هذا المضاعف متوسط قدر بحوالي (10.30%) كحد أقصى في السنة الثانية التي تلي الصدمة. أما بالنسبة للمدى المتوسط والطويل فقد سجلت الصدمة تأثير أكبر منه في المدى القصير، وذلك بداية من السنة الرابعة التي تأتي بعد الصدمة بنسبة 58.63%، وهو أثر إيجابي، وصولا إلى السنة الثامنة بنسبة 81.81%، لتسجل الصدمة تأثيرا سلبيا على النفقات في

بعض السنوات وصولا إلى السنة العاشرة بسبة 33.7-، وتفسير ذلك ما تم التعرض له سابقا في الجانب التحليلي إذا لم تتمكن الإيرادات من تغطية وتمويل النفقات العامة تسبب في هذه الحالة حدوث عجز في الموازنة العامة. ومن ناحية أخرى ستتولد عن حدوث صدمة في الإرادات العامة تأثير ايجابي على المتغير نفسه سواء في المدى القريب أو البعيد، وفي ما يتعلق بتأثير هذه الصدمة على رصيد الموازنة العامة فلم تسجل استجابة في السنة الأولى، ليتم بعدها تسجيل تأثير سلبي على صول الفترة الممتدة للاستجابة لإلى أن قدرت ب26.3- في السنة العاشرة كحد أقصى في هذه الفترة.

-**أثر صدمة في النفقات العامة على المتغيرات الأخرى:** يتم توضيح ذلك من خلال نتائج الجدول والشكل الموالي:

شكل رقم (8.3): استجابة المتغيرات لحدوث صدمة في النفقات العامة

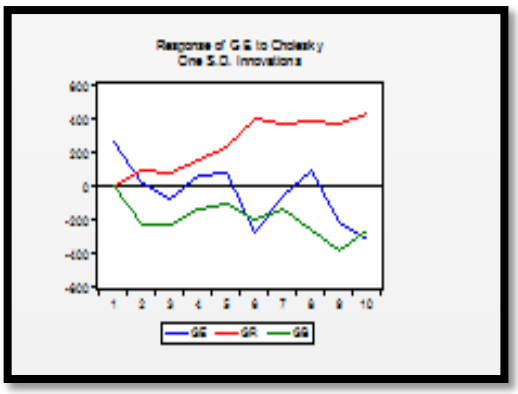

Period	GR	GE	GB
1	0.000000	257.1061	0.000000
2	88.76102	10.30460	-245.6159
3	67.48814	-89.38095	-244.0154
4	147.4542	58.63285	-145.6074
5	225.1133	72.82717	-117.0812
6	390.4792	-292.1860	-214.2512
7	359.1610	-64.54091	-144.3814
8	380.1625	81.81851	-270.0173
9	363.8923	-217.8954	-393.7474
10	428.6367	-337.1095	-263.4750

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

حسب تقديرات دوال الإستجابة المبينة في الشكل أعلاه، أنه عند حدوث صدمة هيكلية إيجابية في النفقات العامة، نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة للإيرادات العامة في السنة الأولى، لتسجل استجابة للصدمة بتأثير إيجابي بمضاعف كبير قدر ب88.76% في السنة الثانية التي تلي الصدمة في المدى القريب، وفي ما يتعلق بالمدى المتوسط والطويل فقد سجلت الصدمة تأثير أقل منه، وذلك بداية من السنة الثالثة التي تلي الصدمة بنسبة 67.48%، وهو أثر إيجابي، وصولا إلى السنة العاشرة بمضاعف ضعيف وصلت نسبته 42.8%. ومن جهة أخرى ستتولد عن حدوث صدمة في النفقات العامة على نفسها تأثير ايجابي في السنة الأولى والثانية في المدى القريب بمضاعف قدره 10.30% في السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، لتليها أثر سلبي للصدمة في باقي السنوات وصولا إلى السنة العاشرة بنسبة 33.7- كحد أقصى لحدوث الصدمة. وبالنسبة لرصيد الموازنة العامة فقد سجلت عدم وجود صدمة في السنة الأولى، لتسجل تأثير سلبي على طول الفترة الممتدة للاستجابة وصولا إلى ب26.3- في السنة العاشرة كحد أقصى في هذه الفترة.

-**أثر صدمة في رصيد الموازنة العامة على المتغيرات الأخرى:** يتم توضيح ذلك من خلال نتائج الجدول والشكل الموالي:

شكل رقم (9.3): استجابة المتغيرات لحدوث صدمة في رصيد الموازنة

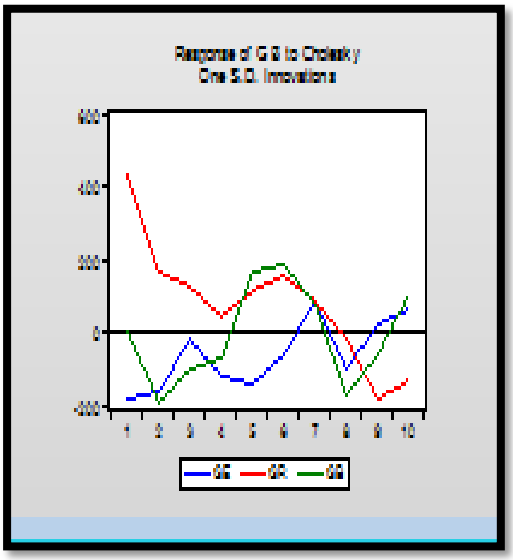

Period	GE	GB	GR
1	-183.4892	2.089180	435.8409
2	-162.7186	-193.0377	161.4343
3	-19.55940	-107.5790	121.6600
4	-120.2994	-70.31668	42.21965
5	-144.8832	161.4205	108.8580
6	-65.47512	188.2619	158.6955
7	78.31366	71.67243	77.78493
8	-107.2388	-171.6611	-17.22353
9	17.96751	-56.86444	-187.8971
10	65.25892	101.8220	-135.7265

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

تبين نتائج إحداث صدمة في رصيد الموازنة العامة في باقي المتغيرات الأخرى، إن هناك استجابة ذات أثر سلبي بالنسبة لجميع لمتغير النفقات العامة بداية من السنة الأولى إلى غاية السنة الثامنة إذ قدر المضاعف ب65.47-% في السنة السادسة التي تلي حدوث الصدمة، لتسجل أثر إيجابي في للصدمة بداية من السنة التاسعة والعاشرة بنسبة 65.25% كحد أقصى، أما بالنسبة لأثر رصيد الموازنة العامة على نفسها فقد سجلت استجابة ذات أثر إيجابي ب2.08% في السنة الأولى، أما باقي السنوات فقد سجلت تذبذب ما بين هناك أثر سلبي وآخر ايجابي، ليتم بعدها تسجيل أثر إيجابي بداية من السنة الأولى وصولا إلى السنة السابعة بمضاعف كبير وصلت نسبته 77.78% في ما يتعلق بحدوث صدمة في رصيد الموازنة العامة على الإيرادات العامة.، أما باقي السنوات فقد كان لأثر الصدمة تأثير سلبي.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن أي تغير قد يحث في أحد المتغيرات (زيادة أو نقصان)، قد يؤثر حتما على باقي المتغيرات، بحيث وضحت التداخلات بين المتغيرات.

2-تحليل التباين: يكمن الغرض من تحليل التباين في محاولة معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، وذلك عن طريق كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (10.3): تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج (VECM)

Variance Decomposition of GB:

Period	S.E.	GE	GR	GB
1	472.8953	15.05536	84.94269	0.001952
2	559.8499	19.18938	68.92034	11.89028
3	583.2571	17.79253	67.85040	14.35707
4	601.1554	20.75338	64.36355	14.88307
5	648.2943	22.83955	58.16333	18.99712
6	696.5625	20.66744	55.57228	23.76028
7	708.8863	21.17555	54.86089	23.96356
8	737.4172	21.68351	50.75240	27.56409
9	763.3124	20.29266	53.42676	26.28058
10	784.6617	19.89512	53.55103	26.55385

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 10.

تبين نتائج الشكل رقم (10.3)، أن الخطأ المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ للمتغير التابع (رصيد الموازنة العامة) في السنة الأولى كان يساوي 472.89 ثم ارتفع مع الزمن ليصل إلى 784.66 في السنة العاشرة، وتفسر الزيادة في قيمة الخطأ المعياري اشتمالها آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما تم ملاحظة أن تباين خطأ التنبؤ للنفقات العامة بنسبة 15.05% عن قيمته السابقة في المدى القصير، فترة تنبؤ واحدة في المستقبل)، ثم تتزايد هذه النسبة لتبغ 19.89% في السنة العاشرة، مما يدل على أن الصدمات في رصيد الموازنة العامة تفسر التباين في خطأ التنبؤ هذا الأخير في الأجل القصير أفضل منه في الأجل الطويل، ومن ناحية أخرى فإن الإيرادات العامة تساهم بقدر كبير في تفسير تباين خطأ التنبؤ في المتوسط والطويل على حد سواء، ابتداء من السنة الأولى والثانية ، لتسجل ما بين 84.94% و68.92%.

أما في ما يخص تحليل تباين خطأ التنبؤ المتغيرات الأخرى المتبقية، فإنه اتضح أن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير والطويل على حد السواء تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة.

المطلب الثاني: التحليل الهيكلي لنموذج أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري:

سيتم في هذا الجزء التطرق لكل من تحليل دراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين لنموذج الثاني، والمتمثل في معرفة مدى تأثير كل متغيرات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) على رصيد الحساب الجاري.

1-تحليل دوال الاستجابة: من خلال هذا العنصر سيتم دراسة أثر كل من متغيرات السياسة المالية على رصيد الموازنة العامة، وكذلك انعكاس أثر رصيد الحساب الجاري على كل الإيرادات العامة والنفقات، إذ سيتم الاكتفاء بدراسة أثر حدوث صدمة في الإيرادات العامة على اعتبار أنها هي من تقوم بتغطية النفقات العامة.

-**أثر صدمة في الإيرادات العامة على المتغيرات الأخرى:** يتم توضيح ذلك من خلال نتائج الجدول والشكل الموالي:

شكل رقم (11.3): استجابة المتغيرات لصدمة في الإيرادات العامة

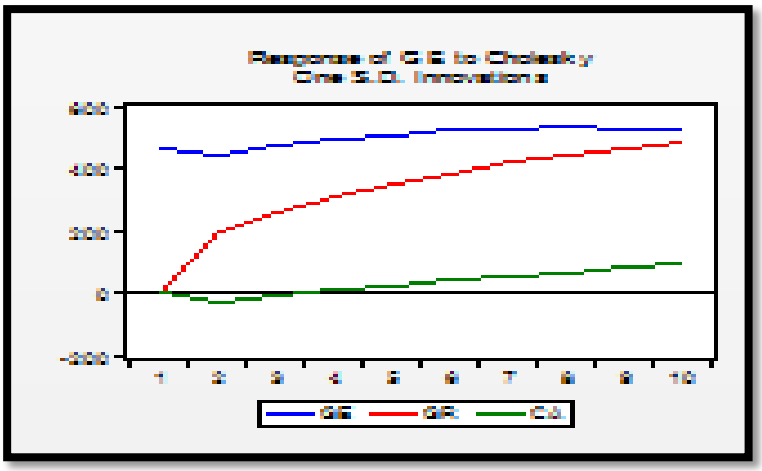

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه تبين أن الصدمات مؤقتة بحيث تؤول إلى نقطة التوازن في المدى المتوسط والطويل، ليضح عدم وجود استجابة لحدوث صدمة في الإيرادات العامة على رصيد الحساب الجاري في السنة الأولى، لتسجل بعدها استجابة بأثر سلبي بنسبة 29.07-% في السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، إلا أنه تم وجود استجابة بأثر إيجابي في باقي السنوات وصولا إلى السنة العاشرة بنسبة 22.5%، أما بالنسبة لأثر الإيرادات العامة على نفسها فقد سجلت عدم وجود استجابة خلال السنتين الأولى والثانية، ثم تم تسجيل استجابة للصدمة بأثر إيجابي في باقي السنوات، وفيما يتعلق بأثر حدوث الصدمة في الإيرادات العامة على النفقات العامة، يبين وجود استجابة بأثر مضاعف ايجابي في السنوات بداية من السنة الأولى وصولا إلى السنة العاشرة بنسبة 52.18% كحد أقصى للفترة.

2-تحليل التباين: سيتم إعادة نفس الخطوات السابقة الذكر في المطلب الأول من أجل تحليل تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لقياس أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري، ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج الجدول الموالي:

شكل رقم (12.3): تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج (VAR)

Period	S.E.	GE	GR	CA
1	460.3219	100.0000	0.000000	0.000000
2	668.5373	90.97119	8.839693	0.189114
3	854.9123	85.55364	14.31260	0.133763
4	1030.975	81.42022	18.48409	0.095695
5	1200.146	77.94846	21.94400	0.107540
6	1363.330	74.92175	24.91428	0.163972
7	1520.485	72.23708	27.50876	0.254159
8	1671.198	69.83256	29.79914	0.368298
9	1814.931	67.66492	31.83636	0.498720
10	1951.146	65.70128	33.65901	0.639709

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

تبين الشكل رقم (12.3)، أن الخطأ المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ للمتغير التابع (رصيد الحساب الجاري) في السنة الأولى كان يساوي 46 ثم ارتفع مع الزمن ليصل إلى 19.15 في السنة العاشرة، وتفسر الزيادة في قيمة الخطأ المعياري على احتوائها لآثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج والمتمثلة في مؤشرات السياسة المالية، كما تم ملاحظة أن تباين خطأ التنبؤ لرصيد الحساب الجاري بنسبة 18.91% في السنة الثانية عن قيمته السابقة في المدى القصير، فترة تنبؤ واحدة في المستقبل)، ثم تتزايد هذه النسبة لتبغ 63.97% في السنة العاشرة، مما يدل على أن الصدمات في رصيد الحساب الجاري تفسر التباين في خطأ التنبؤ هذا الأخير في الأجل الطويل أفضل منه في الأجل القصير، ومن ناحية أخرى فإن النفقات العامة تساهم بقدر كبير في تفسير تباين خطأ التنبؤ في المتوسط والطويل على حد سواء، ابتداء من السنة الأولى والثانية ، لتسجل ما بين 10.00% و65.70%.

أما في ما يخص تحليل تباين خطأ التنبؤ المتغيرات الأخرى المتبقية، فإنه اتضح أن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير والطويل على حد السواء تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة.

خاتمة الفصل:

عالج هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر للفترة المحددة، من خلال مجموعة من المعطيات الإقتصادية المتوفرة وذلك بالاعتماد على أساليب كمية تمثلت في كل من نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR ونموذج تصحيح الخطأ VECM، إضافة إلى إستخدام التحليل العنقودي بغية الوصول إلى أفضل نموذج. فمن خلال التحليل العنقودي تبين أن السياسة المالية في بعض السنوات حققت عجز والبعض الأخر حققت فيها السنوات فائض، وذلك راجع إلى فترة الدراسة المختارة إذ أن هذه السنوات قسمت إلى مجموعتين أساسيتين وهما بدورهما قسما إلى ثلاث مجموعات ثانوية، بينما أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن النموذج الملائم لأثر السياسة المالية على الموازنة العامة تمثل في نموذج تصحيح الخطا، نموذج اشعة الانحدار الذاتي فيما يتعلق بقياس أثر السياسة المالية على عجز الحساب الجاري، كما أظهر اختبار توداياماتو أن هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

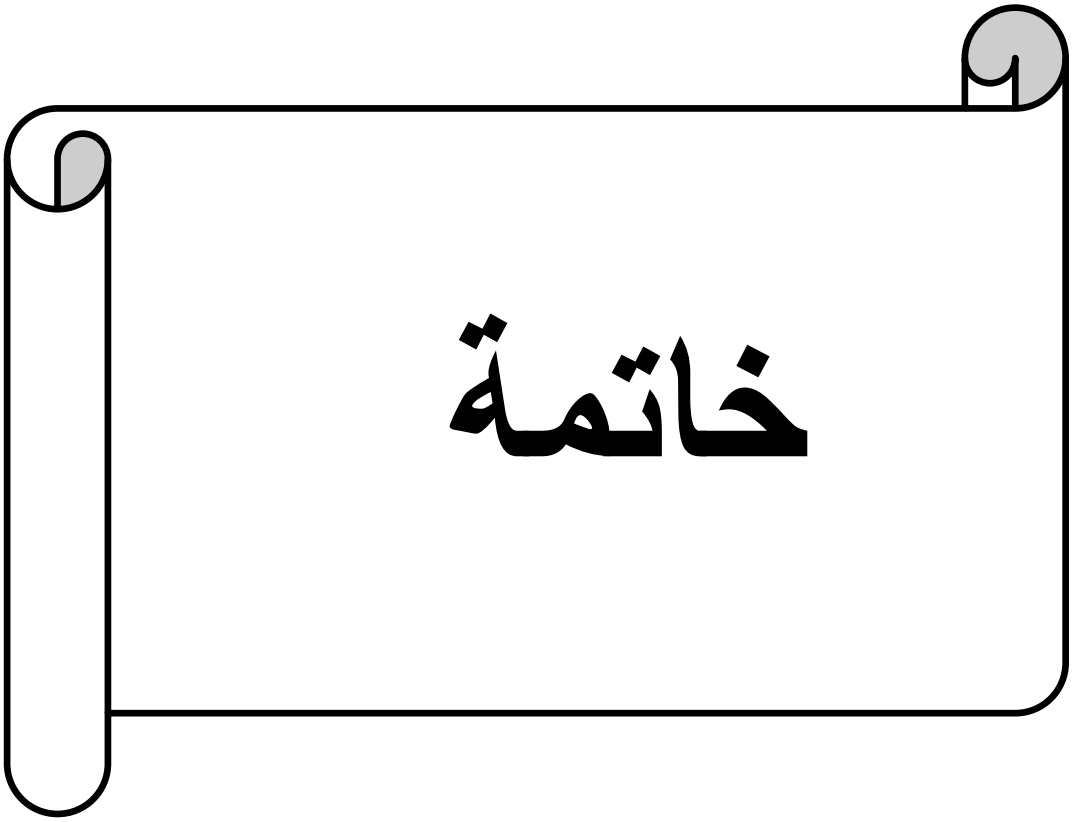
خاتمة

خاتمة عامة

جاءت هذه الدراسة لإظهار وتوضيح الدور الهام الذي أضحت السياسة المالية تحتويه في توجيه المسار الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، حيث لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة والمتوقعة إلا من خلال انتهاج الدولة لعدة سياسات على رأسها السياسة المالية، عن طريق استخدامها لأدواتها والمتمثلة في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، ذلك أنه يمكن للحكومة معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال إتباع سياسة مالية توسعية من خلال إجراء زيادة في الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، الجزائر كغيرها من البلدان الأخرى تعاني من مشكلة العجز التوأم، على اعتبار أن هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة شهدت عدة أزمات اقتصادية مما دفع بها إلى زيادة حجم الإنفاق من جهة وتقاعس الإيرادات العامة عن مجارات الإنفاق العام من جهة أخرى، وهو ما انجر عنه حدوث عجز أو فائض وبالتالي إذا كان هناك فائض فإن على الدولة إتباع سياسة تقشفية ومحاولة العجز في الميزان الجاري عن طريق السعي وراء ترقية منتجاتها بغية تصديرها نحو الخارج، ومن خلال هذا الموضوع ارتأينا لمعالجة إشكالية البحث والتي اندرجت تحت السؤال الجوهري المتمثل في ما مدى تأثير السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المنهج المتبع في الدراسات التحليلية والقياسية من حيث استخدام التحليل العنقودي، وكل من نموذج أشعة الانحدار الذاتي ونموذج متجه تصحيح الخطأ.

أولا- اختبار الفرضيات:

تمكن البحث بفصوله المتكاملة الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضيات والتي يمكن تقديمها كما يلي:

الفرضية الرئيسية: والتي نصت على: " **تؤثر السياسة المالية على العجز التوأم من خلال إتباعها لعدة سياسات من بينها السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية التقشفية**"، وقد ثبتت صحتها، إذ تبين أن الجزائر عاشت فترة صعبة خلال فترة التسعينات جراء ما خلفته أزمة 1986 من حدوث عجز خلال فترة الدراسة الممتدة 1990-2017، لتليها بعد ذلك حدوث فائض في رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري، كما أ الجزائر في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة (2015-2017) حققت عجزا توأم. حيث اتضح أنه عند إتباع الدولة لسياسة تقشفية عن طريق لجوئها للتخفيض الضريبي يؤدي إلى خلق عجز في رصيد الموازنة العامة، وهو بدوره يمكن أن يؤثر على عجز الميزان الجاري.

أما فيما تعلق بفرضيات الدراسة فقد كانت نتائج اختبارها كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على: " **وجود علاقة تربط السياسة المالية بالعجز التوأم**" وقد تم قبولها، كون أن هناك علاقة وثيقة تتجه من الموازنة العامة نحو الحساب الجاري، فمن خلال الإطلاع على

الجانب النظري تبين أن إتباع الحكومة لسياسة المالية التوسعية والتي تظهر في عجز الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، وفي حالة عدم تمكن هذه السلع من تغطية النقص فإنه يتم سد هذا النقص عن طريق الاستيراد من الخارج، كما بينت نتائج التجليل العنقودي أن عند حدوث خلل في أحد مكونات السياسة المالية يؤدي إلى حدوث عجز في رصيد الموازنة العامة، والذي قد يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، وهو ما أوضحته شجرة التحليل العنقودي التي جمعت سنوات الدراسة في شكل عناقيد كل عنقود يضم مجموعة من السنوات.

الفرضية الثانية: والتي تنص على : " **النموذج الملائم للدراسة هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي**"، وقد تم قبولها، فقد بينت نتائج الدراسة القياسية أن النموذج المناسب لدراسة أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة هونموذج تصحيح الخطأ، وذلك بالاعتماد على نتائج اختبار جوهانسن والذي أكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 0.05، إذ تم قبول الفرضية القائلة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بينما النموذج الملائم لدراسة أثر السياسة المالية على رصيد الحساب الجاري هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي كون أن نتائج اختبار جوهانسن عند مستوى المعنوية 0.05 أثبتت عدم وجود علاقة تزامن مشترك بين المتغيرات وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على: " **هل هناك علاقة سببية بين السياسة المالية و العجز التوأم** "، وقد تم إثبات صحتها، حيث بينت نتائج دراسة السببية من خلال اختبار توديايامامو تو أن هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، كون أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية عند 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من مكونات السياسة المالية نحو رصيد الموازنة العامة، كما أكدته نتائج الدراسة القياسية أيضا على وجود علاقة سببية تتجه من الإيرادات العامة نحو رصيد الحساب الجاري، على عكس العلاقة التي تتجه من النفقات العامة نحو رصيد الحساب الجاري.

الفرضية الرابعة: والتي نصت على: " **يؤثر حدوث صدمة في أحد مكونات السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر إيجابا وسلبا** "، وقد ثبتت صحتها، إذ تبن نتائج الدراسة القياسية من خلال تحليل الصدمات ودوال الإستجابة أنه عند حدوث صدمة في مغيرة الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة الممتدة من 1990-2017، تأثر ذلك على متغيرات العجز التوأم بحيث في بعض السنوات يكون التأثير إيجابي بقيمة معينة للمضاعف بالإضافة للانحراف المعياري، وفي البعض الآخر يكون تأثيرا سلبيا، كما أوضحت النتائج أيضا أنه في السنة الأولى تنعدم أحيانا الإستجابة لحدوث الصدمة، وهذه الصدمة في المتغير كما أنها تؤثر على المتغيرات الأخرى يكون لها تأثير على المتغيرة في حد نفسها.

ثانيا: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة بعد محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع بالنتائج الآتية:

1.النتائج النظرية:

- ✓ السياسة المالية أداه فعالة في المحافظة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد؛
- ✓ اقتصاد الجزائر ريعي يرتبط بأسعار النفط، وعله فإن هذه الأخيرة هيمنت على متغيرات الدراسة، إذ أن إيرادات الموازنة العامة تخضع للجباية البترولية، أما الصادرات الجزائرية فتعتمد على النفط؛
- ✓ هناك علاقة مباشرة تربط بين كل من رصيد الحساب الجاري ورصيد الموازنة العامة، هذا ما نص عليه المقترح الكينزي، بينما يرى التكافئ الريكاردي على عكس ذلك؛
- ✓ وجود تأثير لعجز الموازنة العامة على الحساب الجاري تفسر من خلال أن القاعدة الإنتاجية للدولة نوعا ما محدودة، هو ما يوضح أن إمكانية التصدير قليلة، وتعتمد على المستوردات كبير؛
- ✓ لجوء الجزائر لصندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في ميزانيتها.

2.النتائج التطبيقية:

- ✓ تؤثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر؛
- ✓ وجود تشابه في بعض السنوات المختارة للدراسة حيث حققت البعض منها عجزا توأم، واختلفت في البعض الآخر؛
- ✓ بين اختبار سببية توداياماموتو وجود علاقة سببية بين بعض متغيرات الدراسة من جهة، وغياب وجود هذه العلاقة بين البعض الآخر من جهة أخرى؛
- ✓ يؤثر حدوث صدمة في أحد مكونات السياسة المالية في إحداث تغير على بعض متغيرات العجز التوأم في الفترة وعلى المتغيرة في حد ذاتها.
- ✓ النموذج الملائم لأثر السياسة المالية على الموازنة العامة تمثل في نموذج تصحيح الخطا، ونموذج اشعة الانحدار الذاتي فيما يتعلق بقياس أثر السياسة المالية على عجز الحساب الجاري؛
- ✓ أي تغير قد يحث في أحد المتغيرات (زيادة أو نقصان)، قد يؤثر حتما على باقي المتغيرات الأخرى؛

- ✓ وجود علاقة قصيرة الأجل تؤول إلى حالة التوازن في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

ثالثا- الاقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- العمل على ترقية الإنتاج الجزائري وتوسيع نطاق العمل لتوفير المنتجات الضرورية وتصديرها نحو الخارج، ومنه تجنب الاستيراد.
- ضرورة العمل على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار؛
- لابد من إعادة رد الإعتبار للجباية العادية فيما تعلق بالإيرادات العامة ضمن مجموع الإيرادات، من خلال توسع الأوعية الضريبية؛
- العمل بكل جدية على نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة التهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال؛
- العمل على تبني سياسات اقتصادية ملائمة تهدف لترشيد الاستهلاك بغية الحد من ارتفاع الواردات؛
- نظرا أن أسعار النفط تعتبر محرك أساسي لحدوث العجز التوأم، لا بد على الدولة أن تقوم بتنويع مصادر الدخل؛

رابعا- آفاق الدراسة:

- ✓ توسيع عينة الدراسة لتشمل دول العالم النامية والمتقدمة؛
- ✓ دراسة سببية توداياماموتو بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري في الجزائر؛
- ✓ دراسة قياسية لواقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر؛
- ✓ دراسة أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة.

قائمة المراجع

المراجـــــع باللغـــــة العربيـــــــة:

أولا- الكتـــــــــــب

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
2. ثائر مطلق محمد عياصرة، **االنماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
3. جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
4. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.
5. حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم ايوب، **مبادئ المالية العامة (القسم الأول)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
6. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
7. حسن خلف فليح، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.
8. حسن خليف فليح، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
9. حسين محمد سمحان وآخرون، **المالية العامة من منظور إسلامي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
10. حلمي الطوابي، **أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.
11. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2007.
12. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013. الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
13. رشاد العصار، **المالية الدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
14. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية**، دار الجامعية الجديدة، الأزاريطية، 2004.
15. سعاد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
16. سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، عمان، 2011.

17. سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية لسعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

18. سمير كامل عاشور، سامية أبو الفتوح سالم، **العرض والتحليل الاحصائي باستخدام spss** ، ج2، ط2، 2009، ص: 125.

19. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

20. عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

21. عادل أحمد حشيش، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

22. عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر، عمان، 2011.

23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، د.ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

24. عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

25. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

26. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2006.

27. عبد الواحد السيد عطية، **الموازنة العامة للدولة (ماهيتها–أسس إعدادها واعتمادها وتنفيذها وتمويلها–اقتصادياتها)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

28. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

29. فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

30. كمال بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

31. مجدي محمود شيهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت، 2006.

32. محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام spss**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

33. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهر، 2006.

34. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل البناني، بيروت، 2010.

35. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008.

36. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد، 2001.

37. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

38. محمد فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

39. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

40. نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

41. نزار سعد الين عيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

42. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015.

43. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

44. هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة، دمشق، 2010.

ثانيـــــا-المذكـــــــــرات:

1. أحمد التيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
2. أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر-3-، 2015.
3. إدريس عبدلي، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007.
4. أسماء عدة، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2016.
5. أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم علوم اقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016.

6. بهاء الدين الطويل، **دور السياسات المالية والتقنية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.
7. حورية بن طرية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
8. خديجة إسحاق، **سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.
9. خليفة برايس، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر -3-، 2013.
10. سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
11. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
12. سفيان خيضر، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على ميزان المدفوعات دراسة مقارنة الجزائر فرنسا وماليزيا (2004-2006)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
13. سمير آيت يحي، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، شعبة: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
14. سومية حاجي، **دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
15. سيهام شباب، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1990-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

16. شريفة منصور، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران –02–، الجزائر، 2016.

17. طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للجزائر للفترة 1990–2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

18. عبد الجليل شليق، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2014** دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

19. عبد القادر مزعاش، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990–2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2011.

20. عبد الوهاب زنقيلة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2014)–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

21. عقبي لخضر، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990–2013**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة وهران–2–، 2017.

22. عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001–2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2011.

23. فضيل رايس، **التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989–2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، شعبة: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.

24. كريم بوخدوم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001–2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.

25. كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990–2010)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015.

26. محمد اريا الله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر–3–، 2011.

27. محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014.

28. محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991–2010)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014.

29. محي الدين بوري، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين (2000–2010)**، مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، (غير منشورة)، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018.

30. مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014.

31. مسكة بلخير، **أثر تقلبات أسعار الصرف على توازن الاقتصاد في الجزائر 1990–2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

32. نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، تخصص: المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقليد، تلمسان، 2011.

33. هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

34. هدروق أحمد، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970–2008**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر –3–، 2011.

ثالثـــــــا– المجـــــــلات (الدوريات):

1. إبراهيم جواد كاظم، أحمد سلطان محمد، **تصنيف وتقييم دليل الحرمان في العراق لعام 2009 باستخدام بعض طرائق التحليل العنقودي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م.ج (21)، ع (82)، 2015.
2. أحمد فضل حسن توكل، **دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان للفترة 1975–2016 باستخدام منهجية Toda and Yamamoto1995**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد(02)، جامعة الخرطوم، 2018.
3. أسماء أيوب يعقوب، **التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية**، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع (31)، جامعة البصرة، 2017، ص: 95.
4. جعفر باتر محمود علوش، مروة واسط كاظم، **بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق المدة (1980–2011) باستخدام تحليل السببية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (17)، 2015.
5. حسن كردي عيسى، **العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت نموذجا 1980–2016**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (4)، العدد(44)، جزء(1)، 2018.
6. خالد محمد السواعي، أنور أحمد العزام، **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الإقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، 2015.
7. زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000–2016)**، مجلة آفاق علمية، جامعة سطيف، المجلد (11)، العدد (2)، 2019.
8. سالم كاظم الشاني، **استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس وتحليل التأثيرات النقدية والمالية في ميزان المدفوعات والناتج، دراسة حالة العراق للفترة (1988–2017)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (8)، العدد (29)،2019.
9. سليم رضوان، **دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (8)، 2008.

10. شارف عتو، **تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، العدد (5)، 2016.
11. الضاوي علوان، **انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد(6)، 2016.
12. عادل سليمان، **جديد مشروع قانون المالية 2019 مقارنة ب2018، وسعر البرميل المرجعي الذي يضمن التوازن للموازنة العامة الجزائرية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد (4)، 2019.
13. عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر " دراسة قياسية للفترة (2000-2015)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة البويرة، العدد (3)، 2018.
14. عبد الله أحمد الدباش، ميسون مجيد الناصر، **دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016**، مجلة جامعة جيهان-اربيل العلمية، جامعة دهوك، العدد (2)، (الجزء-c)، 2018.
15. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام **نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد(2)، 2012.
16. عمار بن مالك، محمد دهان، **دور الاستثمار العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (1)، العدد (4)، 2017.
17. العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باتنة -1-، العدد (5)، 2016.
18. قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة، **العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1)، 2015.
19. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد (10) جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2012.
20. مختار علالي، **الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (8)، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
21. ممدوح الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**، دراسات اقتصادية، السلسة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، المجلد (3)، العدد (6)، 2001.

22. نبل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (200-2010)**، المجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية، الشلف، العدد (9)، 2013.

23. نور الدين بربار، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، البليدة -2-، العدد (7)، 2017.

رابعـــا- الملتقيـــات والمؤتمـــرات:

1. أحمد عبد الوهاب، **قراءة للسياسات المالية والنقدية الحالية وفق الإصلاحات**، المركز المصري لدراسات السياسة العامة، 2018.
2. طارق هزرشي، الأمين لباز، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهنات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري، 2011.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماع، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، ماي 2000.
4. المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول**، من سنة 2003، 2004.

خامسا- التقارير:

1. التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 1995.
2. التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2008.
3. التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2010.

سادسا- النصوص القانونية:

1. وفقا للمادة 25، **من الأمر رقم 06-04، المؤرخ في: 2006/06/05**، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في: 2006/06/19.

Sites internet :

1. http://context.revero.net.
2. http://www.banc-of-algeria.dz.
3. http://www.ons.dz.
4. http://www.opec.org/opec.web.
5. https://accdiscussion.com.
6. https://mawdoo3.com .
7. wiki<https://m.marefa.org.

المراجـــــع باللغـــــة الأجنبيـــــــــة

Les Livres :

1. hiroy today, philips. c.b, **« vector autoression and causality** », econometrica working paper n°06(1993.
2. james d. hamilton, **time series analysis**, (united kingdom : princton university press, 1994).
3. jcan-monnicr, la politique fiscale : **objectifes et contraintes**, les cahiers français, documents d'actualité, la documentation française, université paris, 2008.
4. michel dupuy, **finance internationale**, danger le photoopllage tue le livre, paris, 2006.
5. régis bourbonnais, **econométrie cours et exercices corrigés**, 9°édition, dunod, paris, france, 2015.
6. regis bourbounnais, **économétrie, 6° édition**, dunod, paris, 2005..

les articles :

1. ammar nouioua**, le marche a terme et les risques de change**, social & human sciences review, n08, batna university, algeria, 2008.
2. banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport 2008,september 2009..
3. banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport, 2008, september 2009.
4. banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport 2017, juillet 2018.
5. banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport 2016 , septemper 2017.
6. banque de france**, la balance des paiements et la position exterieure de la france**, 2015.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): يوضح مؤشرات السياسة المالية

الوحدة: مليار دج

السنة	الجباية العادية	الجباية البترولية	الايرادات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة
1990	71,1	76,2	152,5	88,8	47,7	136,5
1991	83	161,5	248,9	153,8	58,3	212,1
1992	108,9	193,8	311,8	276,1	144	420,1
1993	121,5	179,2	313,9	291,4	185,2	476,6
1994	176,1	222,1	477,1	330,4	235,9	566,3
1995	242	336,1	611,7	473,6	285,9	759,6
1996	291	495,9	825,1	550,5	174	724,6
1997	592,5	334,1	926,6	643,5	245,2	845,1
1998	425,9	348,7	774,5	664,1	268,6	876
1999	588,3	358,4	950,5	774,7	286,1	961,7
2000	1213,2	364,9	1578,1	856,2	289,6	1178,1
2001	1001,4	488,5	1505,5	798,6	288,8	1321
2002	1007,9	595,1	1603,2	975,6	301,1	1550,6
2003	1350	624,3	1974,4	1122,8	329,9	1690,2
2004	1570,7	652,5	2229,7	1251,1	391,4	1891,8
2005	2352,7	724,2	3081,6	1245,1	418,5	2052
2006	2799	840,5	3639,8	1437,9	447,8	2453
2007	2796,8	883,1	3687,7	1673,9	526,2	3108,5
2008	4088,6	1101,8	5190,4	2227,3	711	4175,7
2009	2412,7	1263,3	3676	2300	910,9	4246,3
2010	2905	1487,8	4392,9	2659	1212,6	4466,9
2011	3979,7	1810,4	5790,1	3879,2	1774,7	5853,6

2012	4184	2227,2	6411,3	4782,6	1988,4	7058,1
2013	3678,1	2279,4	5957,5	4131,5	1855,3	6024,1
2014	3388,4	2349,9	5738,4	4497,3	2007,2	6965,7
2015	2373,5	2729,6	5103,1	4617	2170,9	7656,3
2016	1781,1	3329	5110,1	4585,6	2313,1	7297,5
2017	2372,5	3810,3	6182,8	4757,8	2286,1	7389,3

Sourse : Banque d'algérie**, évaluation économique et monitaire en algerie**,rapport (1995, 2002, 2008, 2010, 2017).

الملحق رقم (2): يوضح مؤشرات رصيد الميزان الجاري ومعدل التغطية

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	معدل التغطية
1990	118,6	3,6	122,2	87	45 ,140
1991	226,8	6,7	233,5	139,2	167 ,74
1992	237,5	11,4	249	188,5	132,09
1993	228,1	11,4	239,5	205	116,82
1994	311,3	12,9	324,3	340,1	35,35
1995	473	25,4	498,4	513,1	97,13
1996	682,1	58,6	740,8	498,3	148,66
1997	762,7	29	791,7	501,5	157,86
1998	566,6	22,2	588,8	552,3	106,60
1999	811,2	29,3	840,5	610,7	137,62
2000	1611.9	45.3	1657,2	690,4	240,03
2001	1428.9	51.4	1480,3	764,8	193,55
2002	1491,1	48	1501,1	957	156,85
2003	1892,1	35,5	1892,1	1031,8	183,37
2004	2322,9	49,2	2322,9	1293,6	179,56
2005	3398,4	54	3398,4	1456,1	233,39

2006	3975,8	82,2	3975,8	1502,3	264,64
2007	4191,5	68,3	4191,5	1828	229,29
2008	5041,5	90	5041,5	2451,7	205,63
2009	3281,8	56	3281,8	2716,9	120,79
2010	4247,3	72,11	4247,3	2892,9	146,81
2011	5308,4	89,4	5308,3	3418,3	155,29
2012	5548,3	89,4	5548,3	3998,3	138,76
2013	5144,4	83,1	5144,4	4360,7	117,97
2014	4818,2	134,4	4818,2	4799,3	100,39
2015	3455	148,1	3455	5263,9	65,63
2016	3212,1	152,7	3212,7	5409,4	59,39
2017	3841,7	151,9	3841,7	5435	70,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات

– البنك المركزي متوفر على الموقع: http://www.banc-of-algeria.dz

– المركز الوطني للإحصاء متوفر على الموقع: http://www.ons.dz

الملحق رقم (3): يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Statistics

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
GE	28	0	2942	495	2617	137	781	1791	5507	7656
GR	28	0	2802	414	2193	153	787	2102	5108	6411
GB	28	0	-140	158	834	-2553	-159	-37	259	1187
RC	28	0	537	222	1174	-2197	35	417	1273	2590

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Minitab18.1.

الملحق رقم (4): يوضح مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات

Correlations

	GE	GR	GB
GR	0,955		
	0,000		
GB	-0,625	-0,365	
	0,000	0,056	
RC	-0,185	0,095	0,829
	0,346	0,631	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Minitab18.1.

الملحق رقم (5): يوضح نتائج اختبار فيلبس وبيرون للسلاسل الزمنية عند المستوى

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.808130	0.2065
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.617730	0.7589
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.873121	0.9449
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.060665	0.5434
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الملحق رقم (6): يوضح نتائج اختبار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.069499	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.382371	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.431564	0.0085
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.956780	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الملحق رقم (7): يوضح الرسم البياني للسلاسل الزمنية المستقرة

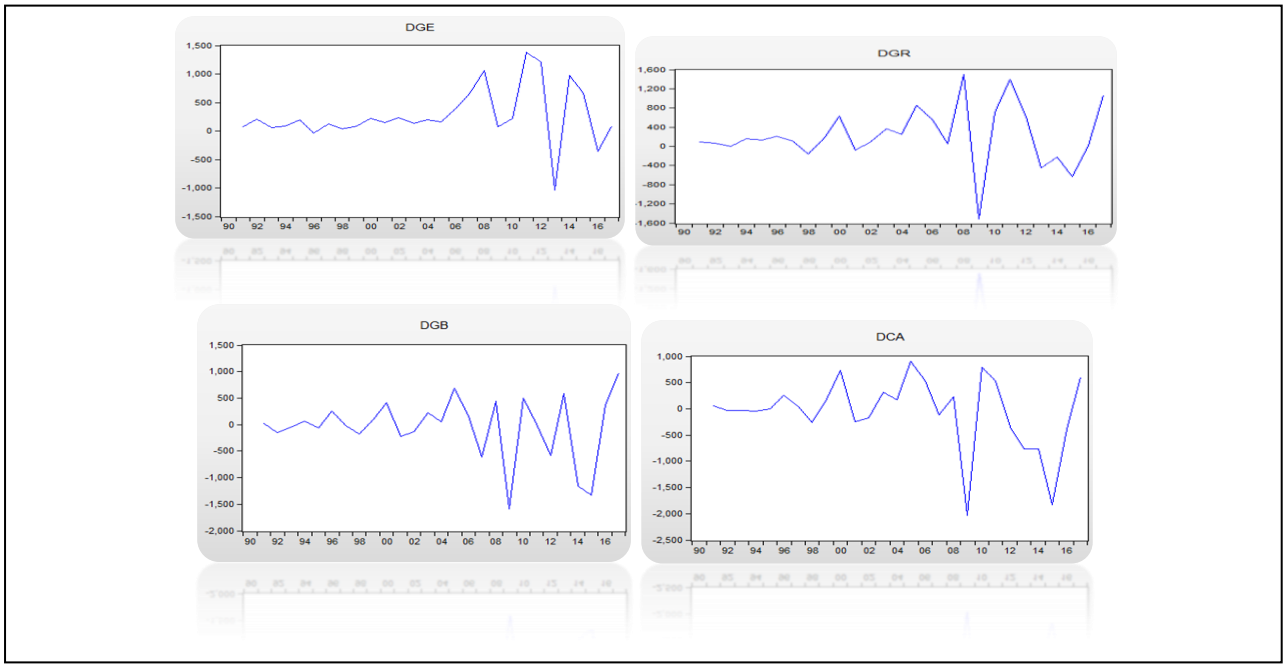

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الملحق رقم (8): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الأول

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GE GR GB
Exogenous variables: C
Date: 04/13/20 Time: 11:41
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-527.3486	NA	1.05e+14	40.79604	40.94121	40.83785
1	-466.2513	103.3953	1.92e+12	36.78856	37.36922	36.95577
2	-447.5979	27.26265*	9.44e+11*	36.04599*	37.06215*	36.33861*

الملحق رقم (9): درجة تأخير المثلى للنموذج الأول

Date: 04/13/20 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GE GR GB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.716683	48.89243	29.79707	0.0001
At most 1 *	0.461358	16.10147	15.49471	0.0405
At most 2	0.000583	0.015152	3.841466	0.9019

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.716683	32.79095	21.13162	0.0008
At most 1 *	0.461358	16.08632	14.26460	0.0255
At most 2	0.000583	0.015152	3.841466	0.9019

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الملحق رقم (10): تحديد درجة تأخير النموذج الثاني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GE GR CA
Exogenous variables: C
Date: 05/25/20 Time: 15:48
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-640.9658	NA	6.54e+17	49.53583	49.68099	49.57763
1	-564.0389	130.1840	3.55e+15	44.31068	44.89134*	44.47789
2	-552.0197	17.56646*	2.91e+15*	44.07844*	45.09460	44.37106*

الملحق رقم (11): نتائج اختبار جوهانسن

Date: 05/25/20 Time: 15:54
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GE GR CA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.625120	37.71063	29.79707	0.0050
At most 1	0.338540	12.20078	15.49471	0.1476
At most 2	0.054418	1.454819	3.841466	0.2278

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.625120	25.50985	21.13162	0.0113
At most 1	0.338540	10.74596	14.26460	0.1674
At most 2	0.054418	1.454819	3.841466	0.2278

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الملحق رقم (12): نتائج تقدير النموذج الأول

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/13/20 Time: 14:01
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	
GE(-1)	1.000000	0.000000	
GR(-1)	0.000000	1.000000	
GB(-1)	2.783777 (0.47313) [5.88379]	1.780080 (0.47241) [3.76806]	
C	-2678.825	-2678.033	
Error Correction:	**D(GE)**	**D(GR)**	**D(GB)**
CointEq1	-174.5794 (43.3776) [-4.02464]	-265.4949 (74.7076) [-3.55379]	-92.39515 (79.7858) [-1.15804]
CointEq2	175.0000 (43.4143) [4.03093]	265.8930 (74.7707) [3.55611]	92.37444 (79.8532) [1.15680]
D(GE(-1))	56.69079 (27.0313) [2.09723]	55.81891 (46.5542) [1.19901]	-0.194902 (49.7187) [-0.00392]
D(GE(-2))	27.66043 (15.0457) [1.83842]	3.703037 (25.9122) [0.14291]	-23.34597 (27.6736) [-0.84362]
D(GR(-1))	-57.50516 (27.0419) [-2.12652]	-56.63983 (46.5725) [-1.21617]	0.178511 (49.7382) [0.00359]
D(GR(-2))	-29.62217 (15.1131) [-1.96003]	-6.103588 (26.0283) [-0.23450]	22.91127 (27.7976) [0.82422]
D(GB(-1))	56.91057 (27.0395) [2.10472]	55.59363 (46.5683) [1.19381]	-0.625180 (49.7338) [-0.01257]
D(GB(-2))	29.45454 (15.0939) [1.95142]	6.005669 (25.9952) [0.23103]	-22.83921 (27.7623) [-0.82267]
C	1029.522 (118.225) [8.70816]	1086.427 (203.611) [5.33580]	59.13667 (217.451) [0.27195]
R-squared	0.826019	0.674543	0.604870
Adj. R-squared	0.739028	0.511814	0.407305
Sum sq. resids	1057657.	3137097.	3578080.
S.E. equation	257.1061	442.7963	472.8953
F-statistic	9.495488	4.145197	3.061624
Log likelihood	-168.6321	-182.2226	-183.8667
Akaike AIC	14.21057	15.29781	15.42934
Schwarz SC	14.64936	15.73661	15.86813
Mean dependent	278.7680	234.8400	-43.92800
S.D. dependent	503.2867	633.7402	614.2559
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.51E+10	
Determinant resid covariance		1.44E+10	
Log likelihood		-398.8314	
Akaike information criterion		34.54651	
Schwarz criterion		36.15543	

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الملحق رقم (13): نتائج تقدير النموذج الثاني

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/25/20 Time: 15:58
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GE	GR	CA
GE(-1)	0.560757 (0.41744) [1.34332]	0.518563 (0.57585) [0.90051]	0.150086 (0.58858) [0.25500]
GR(-1)	0.562706 (0.50453) [1.11530]	0.357520 (0.69600) [0.51368]	-0.314412 (0.71137) [-0.44198]
CA(-1)	-0.152971 (0.30005) [-0.50982]	0.328304 (0.41391) [0.79318]	1.042713 (0.42305) [2.46473]
C	76.92627 (146.218) [0.52611]	300.2075 (201.705) [1.48835]	337.9666 (206.161) [1.63933]
R-squared	0.972432	0.924352	0.737960
Adj. R-squared	0.968836	0.914485	0.703781
Sum sq. resids	4873614.	9274357.	9688675.
S.E. equation	460.3219	635.0062	649.0352
F-statistic	270.4327	93.67979	21.59093
Log likelihood	-201.7087	-210.3949	-210.9849
Akaike AIC	15.23768	15.88110	15.92480
Schwarz SC	15.42966	16.07308	16.11678
Mean dependent	3046.326	2899.730	555.7259
S.D. dependent	2607.568	2171.482	1192.509

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الملحق رقم (14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tes
Null Hypothesis: no serial correlation at
Date: 04/13/20 Time: 11:42
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Lags	LM-Stat	Prob
1	12.25546	0.1993
2	10.86762	0.2849
3	4.411099	0.8823
4	7.024363	0.6346
5	17.52543	0.0411
6	12.92934	0.1658
7	2.655530	0.9764
8	13.39699	0.1455
9	11.87541	0.2204
10	17.03653	0.0481
11	32.38265	0.0002
12	25.65114	0.0023

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الملحق رقم (15): نتائج اختبار سببية توداياماموتو للنموذج الأول

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 04/17/20 Time: 16:58
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Dependent variable: GE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GR	21.51357	2	0.0000
GB	21.38996	2	0.0000
All	33.07397	4	0.0000

Dependent variable: GR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GE	22.16289	2	0.0000
GB	22.14340	2	0.0000
All	22.68875	4	0.0001

Dependent variable: GB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GE	3.554095	2	0.1691
GR	3.557746	2	0.1688
All	5.450103	4	0.2442

الملحق رقم (16): اختبار سببية النموذج الثاني

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/25/20 Time: 16:29
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: GE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GR	0.660557	1	0.4164
CA	2.653943	1	0.1033
All	9.639860	2	0.0081

Dependent variable: GR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GE	7.854868	1	0.0051
CA	17.86878	1	0.0000
All	19.30073	2	0.0001

Dependent variable: CA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GE	2.513078	1	0.1129
GR	8.181570	1	0.0042
All	12.96071	2	0.0015

المصدر: مخرجات برنامج من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر، من خلال دراسة تحليلية وقياسية، بحيث شملت عينة الدراسة دولة الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990–2017)، وبغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام أساليب إحصائية وقياسية تمثلت في التحليل العنقودي، والنماذج الديناميكية، استنادا على بعض المتغيرات الاقتصادية: رصيد الموازنة العامة، رصيد الحساب الجاري كمتغيرات تابعة، ومتغيرات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة.

وقد تبين من خلال نتائج التحليل العنقودي أن الجزائر حققت عجزا توأما خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2017، وقد صنفت هذه السنوات إلى مجموعتين رئيسيتين وهما بدورهما قسما إلى ثلاث مجموعات ثانوية، كل مجموعة من هذه المجموعات شملت عدد معين من السنوات التي حققت معا فائض أو عجز معا، وهناك البعض الآخر اختلفت ما بين تحقيق عجز وفائض، كما تم التوصل من خلال نتائج الدراسة الديناميكية للنماذج المقدرة بعد إجراء اختبار التكامل المشترك أن هناك نموذجين لدراسة أثر السياسة المالية على العجز التوأم في الجزائر خلال الفترة 1990–2017، تمثلا في كل من نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var، ونموذج تصحيح الخطأ Vecm.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، العجز التوأم، الجزائر، التحليل العنقودي، نموذج أشعة الانحدار الذاتي، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract :

This study aimed to know the effect of financial policy on the twin deficit in Algeria, through an analytical and econometric study, so that the study sample included the state of Algeria during the period (1990-2017), and in order to achieve this goal, statistical and econometric methods were used that were represented in cluster analysis, models Dynamics, based on some economic variables: the government budget, the current account balance as dependent variables, and fiscal policy variables as independent variables.

It was found through the results of the cluster analysis that Algeria achieved a twin deficit during the study period extending from 1990 to 2017, and these years were classified into two major groups, which in turn were divided into three subgroups, each of these groups included a certain number of years that achieved Together, there is a surplus or deficit together, and there are others that differed between achieving a deficit and a surplus, as it was reached through the results of the dynamic study of the estimated models after conducting a joint integration test that there are two models for studying the impact of financial policy on twin deficits in Algeria during the period 1990-2017, represented by In the Vector autoregressive model and Vector error correction model.

key words:

Fiscal policy, twin deficits, Algeria, cluster analysis, Vector autoregressive model, Vector error correction model.